
منتدى العلاقات العربية والدولية
مالي
عودة الاستعمار القديم
مجموعة أبحاث

مالي .. عودة الاستعمار القديم

يقدّم هذا الكتاب في محاوره الأربعة تصوّرًا لعدة باحثين عن الأزمة في مالي وخصوصًا ما يجري في إقليم أزواد؛ متناولاً هذا الموضوع من عدة جوانب، بعضها تاريخي، وبعضها اجتماعي، وبعضها اقتصادي، وبعضها سياسي.

هل الأزمة في مالي حديثة عهد؟ أو هي نتيجة لمشكلات ممتدة منذ الاحتلال الفرنسي الأول في القرن الماضي؟ ما أسباب هذه الأزمة؟ وما أهم نتائجها على المنطقة؟ ما الموقف الدولي تجاهها؟ وكذا دول الجوار، وكيف تتعامل معها القوى المؤثّرة؟ وهل لها فيها مصالح ما؟ وما موقف علماء المسلمين من ذلك؟ وما أهم الفصائل الجهاديّة التي ظهرت إبّان هذه الأزمة؟ وكيف تتعامل هذه الفصائل مع القضية، وكيف يتعامل بعضها مع بعض؟ وما أثر ذلك على المواطنين؟ وإلى أي اتجاه يمكن لهذه الأزمة أن تسير؟ وما الحلول المقترحة؟

كل هذه الأسئلة نجد إجاباتها في هذا الكتاب الذي اشتركت فيه مجموعة من الباحثين المهتمين بقضية مالي وما يجري فيها.



هاتف: ٤٤٠٨٠٤٥١ ٩٧٤+

فاكس: ٤٤٠٨٠٤٧٠ ٩٧٤+

ص.ب: ١٢٢٣١ - الدوحة، قطر

E-mail: info@fairforum.org

Website: www.fairforum.org

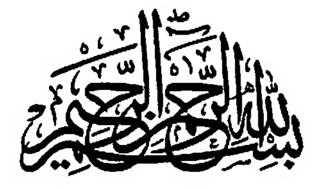
السعر: ١٢ دولاراً



ISBN: 978-9927-103-08-7

مـالـي

عودة الاستعمار القديم


بسم الله الرحمن الرحيم

مالي
عودة الاستعمار القديم

مجموعة أبحاث



عنوان الكتاب: مالي عودة الاستعمار القديم.
المؤلف: مجموعة باحثين
١٤٤ صفحة - ١٦,٥× ٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٤٣٧/ ٢٠١٣.
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-08-7

الطبعة الأولى ٢٠١٤.

المحتويات

العلاقة بين الأقوام والأعراق في مالي

عبد الله مامادو باه

باحث متخصص في الشؤون الإفريقية/ موريتانيا

تمتد مالي على مساحة إجمالية قدرها مليون ومائتان وواحد وأربعون ألفًا، ومائتان وثمانية وثلاثون كيلومتر مربع في عمق الساحل الإفريقي؛ ما يجعل منها دولة لا تتمتع بأي منفذ على البحر، وإن كانت أراضيها ترتوي من رافدي النيجر والسنغال النهريين. كما إن ثلثي البلد، أي كل منطقته الشمالية، أراضٍ صحراوية قاحلة، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة الصحراوية أكثر من ثلاثمائة ألف كيلومتر مربع. وعكس ما هو معروف في الامتداد الصحراوي للمنطقة الصحراوية المالية في الجزائر وموريتانيا، لا تحتوي الصحراء المالية على واحات للنخيل، بل هي مناطق قاحلة جرداء، حيث شظف العيش وقسوة الطبيعة.

وبحكم اتساع مساحتها، فإن لمالي حدودًا مباشرة مع سبع دول من المجالين العربي والإفريقي المسلمين هي: الجزائر وموريتانيا شمالاً، والنيجر شرقًا، وبوركينا فاسو وساحل العاج جنوبًا، وغينيا كوناكري من ناحية الجنوب الغربي، والسنغال وموريتانيا غربًا. ويبلغ إجمالي سكان البلد قرابة ١٦ مليون نسمة حسب إحصائيات سنة ٢٠٠٩.

كانت مالي تعرف قبل استقلالها عن الاستعمار الفرنسي بالسودان الغربي؛ لتمييزها عن السودان الشرقي الذي كان تحت المظلة الاستعمارية البريطانية بعد اقتطاعه من الإقليم المصري القديم، أي مجال دولتي السودان حاليًا.

وبحكم موقعها الجغرافي، تنتمي مالي لدول التماس الساحلي، حيث خط التلاقي بين رافدين بشريين مهمين للحضارة الإسلامية في القارة الإفريقية: القبائل العربية-البربرية، والمجموعات الزنجية في الساحل. ويسجل التاريخ أن تلك المجموعات - على اختلاف أصولها - تعايشت لقرون على تخوم خط التماس هذا، مع ما يعنيه ذلك من علاقات تعاضد وتعاون تشوبها توترات مرحلية أو دائمة أو راسخة، حسب الظروف والسكان والتطورات المختلفة.

وسنحاول من خلال هذا البحث تناول العلاقة التاريخية بين تلك المجموعات وتطوراتها عبر الزمن، مركزين -في كثير من جوانبها- على البعد الإسلامي الذي شكل إطارًا وحاضنة لتلك العلاقة في الكثير من تجلياتها. وسنعرض للموضوع بتناوله عبر منهجية أسسناها على المحورين التاليين:

أولاً: المجموعات والقوميات المكونة لشعب مالي.

ثانيًا: العلاقة بين القوميات والأعراق في جمهورية مالي وتحدياتها الراهنة.

أولاً: المجموعات والقوميات المكوّنة لشعب مالي

لم يعثر المؤرخون على تاريخ دقيق ومحدد حول تطور الحلقات الأولى للتواجد البشري على الأراضي المالية بحدودها الراهنة، وإن كانت بعض الحفريات التي أجريت سنة ١٩٣١م، من قبل علماء وباحثين غربيين، قد عثرت على بقايا هياكل عظمية لإنسان يرجّح أنه عاش في حدود سنة ٤٤٠٠ قبل الميلاد، ويجمع الباحثون أنها لشخص ذي ملامح زنجية، سمي حينها بإنسان آسيلار.

ورغم ذلك، تجمع الروايات الشفوية المتداولة على أن أول من سكن «واغادو»، كما تسمى في اللهجات المحلية العريقة، هم من جماعات «كاكولو»، ويرجّح المؤرخون أن هذه المجموعة هي التي ينحدر منها شعب «السوننكي» أو «ماركا». كما يسمون أيضاً بالـ«ساراكولي» الذين يخمن الباحثون أنهم قدموا إلى الساحل من الشرق، وتحديدًا من حوض نهر النيل[١]. كما ينحدر من نفس مجموعة «كاكولو» كافة تفريعات شعب «الماندينغ»، كقبائل «المالينكي» و«البامانان» و«الكاسونكي» و«الكاجور» و«الدوغون»[٢].

يتركز الثقل السكاني في مالي في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، حيث يوجد مهد الإمبراطوريات والممالك القديمة، التي نظّمت الحياة على المستوى

(١) الحضارة الإسلامية في مالي، منشورات الإيسسكو، ١٩٩٦، ص.١٦.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في منطقة أوسع كثيرًا من الحيّز المالي الحالي. ومن بين تلك التنظيمات إمبراطورية غانا ومالي وسيغو ودولة ماسينا. أما إمبراطورية السونغاي، فكان مركز ثقلها في الشرق وعاصمتها غاوة، على عكفة نهر النيجر.

وعلى الخط الجغرافي نفسه، نشأت وتطورت مدن عديدة على الجانب المالي من ضفاف النيجر، كما هو الحال بالنسبة لبافولابي وباماكو وخاي وسيغو وسيكاسو وموبتي وتمبكتو وبوريم وغاو، التي ما زالت تشكل حتى الآن أكبر المراكز الحضرية في البلد.

أما في المجال الصحراوي الواقع شمال نهر النيجر، فإن أكبر التجمعات السكانية هي سبخة تاودني الشهيرة، وممرات القوافل كأروان وتساليت وكيدال، ونقاط تجمعات بشرية محدودة أخرى حول نقاط نادرة للماء، أو مراكز رقابة عسكرية متناثرة أسسها الفرنسيون في عمق الصحراء؛ للتمكن من مراقبة الحركة التجارية والعسكرية للسكان حيطة وحذرًا.

وبفعل المدنية، تداخلت في هذه المدن - وعلى مر الحقب - شعوب وقبائل وأقوام من أصول شتى ومن مشارب مختلفة، أدى تساكنها وتمازجها - عبر التاريخ الطويل والمشترك - إلى فرز الصورة الراهنة للشعب المالي الذي يضم اليوم حوالى ١٢ مجموعة يمكن تسميتها بالقوميات؛ نظرًا لتوفر كل مجموعة منها على المقومات الأساسية لمفهوم القومية في التفسير الموسع لمعناها.

ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى حقيقة الشعب المالي كما تتجلي اليوم، من المستساغ تقسيمه - اعتمادًا على البنية المورفولوجية العامة حال كونها قاعدة - إلى مجموعتين كبيرتين هما: المجموعة الزنجية، والمجموعة العربية-البربرية.

١-المجموعة الزنجية:

وتتشكل من عدة مجموعات إثنية، أهمها:

- البمبارا: ويسمون كذلك بالبانمانا، وتعني «من يرفضون الخنوع».

يشكل هذا الفصيل الأغلبية الإثنية في مالي، حيث يتشكّل منهم حوالى ثلث السكان، وتعتبر لغتهم ذات الأصول الماندينكية اللغة المحلية الأكثر تداولاً في الأوساط الشعبية؛ ما يجعل منها اللغة الوطنية الأولى في مالي. ويقطن أفراد هذه المجموعة في غرب البلاد على طول منطقة دلتا النيجر، خاصة في ولايتي سيغو ونيونو. كما يسجلون حضورًا معتبرًا في منطقة باليدوغو (شمال باماكو) المتاخمة للشريط الساحلي للبلاد. كما إن لهم حضورًا واضحًا في الجزء الشرقي للبلاد في مناطق كارتة، بين كيتا ونيورو وكوليكورو وحتى تخوم منطقة سيكاسو في أقصى الشرق.

ولم يشكل البمبارا قط وحدة سياسية متجانسة، وينقسمون اجتماعيًا إلى عدة مجموعات صغيرة يحدد جنسها شعورها بالانتماء إلى أب روحي مشترك.

وقد كان الانقسام الجغرافي هو الذي يشكّل الفاصل المحدّد لأصل الانتماء إلى هذا الفرع أو ذاك، ولذلك نجدهم ينتسبون لسيغو أو بيليدوغو أو الكارتة أو البوغوني.

ويعتقد المؤرخون أن البمبارا نزحوا من منطقة واسولو بين سيكاسو (مالي) وساحل العاج؛ رفضًا للخضوع لسلطة وسيطرة الماندينغا، وهذا هو سر تسميتهم بـ«من يرفضون الخنوع». وقد وصلوا منطقة نهر النيجر، وتحديدًا ولاية سيغو، مع بدايات القرن ١٢ م، حيث أسسوا في القرن الرابع عشر إمارة سيغو الشهيرة[1].

- المالينكي: يشكل المالينكي أو الماندينكا حوالى ٧ ٪ من سكان مالي، وينتشرون في كل من الجنوب الغربي للبلاد وفي منطقة الحوض العالي لنهر النيجر، أو في الدول المجاورة لبحيرتي بافينغ وباغوي (منبع نهر السنغال)، حتى أعتاب منطقة فوتا جالون في الجنوب الغربي، وحتى سهول باليدوغو شمالاً، وبذلك تكون الحدود الطبيعية لتواجد هذا الشعب في تخوم المنطقة الصحراوية

(١) مالي من الممالك السودانية إلى الدولة المعاصرة، وثيقة بالفرنسية من إصدار مركز الأبحاث الإفريقية، باريس، بدون تاريخ، ص٥.

شمالاً، وفي منافذ منطقة خليج غينيا جنوبًا. وقد ساهم «أسياد الماندي» - كما يلقبون - في صياغة تاريخ المنطقة الساحلية للغرب الإفريقي، خاصة في ظل إمبراطورية مالي.

- السراكولي أو السوننكي: يجمع المؤرخون المحليون والنسّابة أن أصول هذا الشعب تعود إلى شمال إفريقيا، وأنهم من سلالة بربرية هجين مع الشعوب الإفريقية المجاورة. ويستدلون على ذلك - من بين أمور أخرى - بالمعنى اللفظي للاسم الذي يطلق عليهم «سراكولي»، التي تعني «الرجال البيض». وتفصّل إحدى الروايات المتداولة في ذلك أنهم خليط من الشعوب البربرية الصنهاجية، التي كانت تقطن منطقة وادان في موريتانيا، تمازجت مع البطون الإفريقية المجاورة، وأعطى ذلك المزيج شعب السوننكي. وهذا ما ذهب إليه المؤرخون العرب من أمثال ابن حوقل والبكري.

وبحكم مزاولتهم القديمة للتجارة، ساهم السوننكي بصورة جلية، في نشر الإسلام في الربوع الإفريقية، خاصة في منطقتي خليج غينيا وفوتا جالون. كما يعود لهم الفضل في تأسيس إمبراطورية غانا الشهيرة بين القرنين السادس والثاني عشر الميلاديين، وبعد انهيار تلك الإمبراطورية، تناثر السوننكي في كل بقاع إفريقيا الغربية ومناطقها.

يشكل هذا الشعب اليوم قرابة ٩ ٪ من الشعب المالي، ويمتاز بالتشتت الجغرافي داخل البلد، وإن كان يلاحظ تمركز أغلب أبنائه في المنطقة الساحلية على الحدود مع موريتانيا، أي على طول الخط الفاصل بين مدن يلماني ونيورو ونارا.

- السونغاي: ورد ذكر شعب السونغاي في العديد من المراجع التاريخية العربية القديمة، خاصة في كتابات الرحالة، كما هو الحال في كتابي «تاريخ السودان» للسعدي في القرن السابع عشر، و«تاريخ الفتاش» المتأخر عليه نسبيًا لمؤلفه محمود كعت.

أسس هذا الشعب مملكة السونغاي التي بسطت نفوذها على كافة المنطقة في القرون الوسطى، حتى تمّ إسقاطها سنة ١٥٩١ على أيدي قوات الباشا المغربي «جودور» في معركة توندوبي[1].

ويمثّل السونغاي اليوم قرابة ٦ ٪ من سكان مالي، ويعيشون في قلب عكفة النيجر على ضفاف وادي ديبو في الحدود مع جمهورية النيجر. وتقول الرواية الشعبية إن رجال السونغاي الأوائل توزعوا على ثلاث مهن، شكلت الأساس الأول لأسطورة الانتماء، كما هي متداولة عند هذا الشعب عن نفسه؛ فيقولون إن جزءًا من آبائهم الأوائل كانوا يصطادون السمك فكانوا «سادة الماء»، وإن الجزء الثاني تماهى مع الأرض عبر مزاولة الزراعة فصار «سيد الأرض»، في حين أن الجزء الثالث والأخير تفرغ للصيد البري فأصبح «سيد الغابة»، وتلكم هي التفريعات الثلاث للتراتبية الاجتماعية (المؤسسة على طبيعة الحرفة المزاولة) لدى السونغاي.

الدوغون أو الهامبي: يُعتبر هذا الشعب من أكثر المجموعات السكانية في مالي محافظة على تراثها المتميز، خاصة من ناحية العلاقة مع الطبيعة التي يعتبرونها تجسيدًا للقوة الربانية، وإيمانهم بتناسخ الأرواح، ومن حيث الحفاظ على نمط سكنهم المتميز في أكواخ صغيرة مشيدة في مرتفعات عالية في منطقة باندياغارا جنوبي موبتي.

ويعتقد الرواة التقليديون أن الدوغون وفدوا من ضواحي مدينة تيشيت الموريتانية، التي كانت جزءًا من إمبراطورية غانا التي انفصلوا عنها لاحقًا، وانزووا بعيدًا عن الشعوب الأخرى لقرون طويلة في المغارات والروافد المائية. ويشكّل تعداد الدوغون اليوم حوالى ٥ ٪ من مجموع سكان مالي.

السنوفو والمنيانكا: تعيش هاتان المجموعتان اللتان تنتميان تقريبًا للقبيلة نفسها في ولايات سان وكوتيالا وسيكاسو على الحدود الثلاثية المالية- البوركينابية والعاجية، وتدين بمعتقدات وثنية تقوم على عبادة أرواح السلف

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.

من الأجداد، من خلال تمثيلهم بالمجسمات الحسية والتماثيل والرسوم التي تمارس بها هذه القبائل شتى الطقوس الوثنية، تمامًا كالدوغون، ويمثلون حوالى ١٠ ٪ من مجموع سكان الدولة المالية، ويشتغلون أساسًا في الزراعة.

- البوبو: يقطن هذا الشعب في رقعة أرضية تمتد بين بوركينا فاسو ومالي في منطقة يحدها من الشرق الرافد الأسود لنهر الفولتا، ومن الغرب نهر باني، الذي يشكل هو الآخر الرافد الغربي للنيجر، ومن الشمال مفازات بانديا غارا، ومن الجنوب ولايتا كوتيالا وسيكاسو. وقد تمّ حشر هذه المجموعة في هذا الحيّز الجغرافي الضيق من قبل مقاتلي البمبارا والسوننكي في حقب تاريخية قديمة. وتمثّل هذه المجموعة قرابة ٢ ٪ من سكان البلد.

وإلى جانب هذه المجموعات، توجد في مالي قوميات فرعية صغيرة أخرى ضمن التركيبة الزنجية للسكان. ونذكر منها على سبيل المثال: «دياورا» في دوائر نيورو ونارا غربا، ويتقاسمون اللغة مع «السوننكي» و«الخاسونكي» المتواجدين شرقي خاي في ولاية بافولابي في أقاصي غرب البلاد. كما يوجد شعب «البوزو» وهو شعب من السماكين، ويعيش أفراده في أعالي النيجر وفي تخوم ماسينا وبأعداد متناثرة في ولايتي سيغو وموبتي، وتقدر نسبتهم بـ ٢ ٪ من سكان مالي.

٢-المجموعة البربرية - العربية:

تتشكل هذه المجموعة أساسًا من الطوارق والعرب، وتضيف إليهم بعض المخطوطات مجموعة الفلان؛ نظرًا لغلبة بياض البشرة عند أغلب المنحدرين منها، وتميزهم في العادات والحياة الاجتماعية عن باقي المجموعات الزنجية؛ حيث أضفت البداوة وقيمها على نمط عيشهم ميزة قد تجعل منهم أقرب إلى البربر والعرب في بعض الأحيان أكثر من المجموعات الأخرى. وسنعرض هنا - بشيء من التفصيل - للمجموعات الثلاث الآنف ذكرها:

«التوارق» أو «الطوارق»: يقول الطوارق عن أنفسهم بأن اسمهم «التوارق» أو «الطوارق» يعني «القوم الأباة»، بينما يجمع الرحالة والمؤرخون الفرنسيون الذين اهتموا كثيرًا بهذا الشعب في دراساتهم وأبحاثهم، أن أول من

أطلق عليهم هذا الاسم هم العرب الذين كانوا يعنون به «الشعب المنسي من قبل الله»، وحسب المناطق التي يوجدون فيها، يأخذ الطوارق اسمًا خاصًا بهم محليًا، وهكذا فإنهم يعرفون بـ«كل تماشق» (أي الناطقون بلغة التماشق، أي الصنف الصحراوي للغة الأمازيغية)، أو «كل تاغلموست» (أي الملثمون) في النيجر. وفي مالي فإنهم يعرفون بـ«إيماغرين» (الرجال الأحرار).

يرجع المؤرخون وجود البربر الذين ينحدر منهم التوارق أو الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما قبل قيام إمبراطورية غانا، التي يقال إنها تأسست في القرن الرابع قبل الميلاد. وقد كان الملوك الأوائل لتلك الإمبراطورية من البربر، ويقول السعدي في كتابه «تاريخ السودان» إن اثنين وعشرين ملكًا من البربر حكموها قبل بداية التاريخ الهجري، واثنين وعشرين آخرين حكموها بعد بداية هذا التاريخ[1].

وغالبًا ما يعيش شعب «الطوارق» في الفيافي الشاسعة والمرتفعات الشاهقة عبر خمس دول، هي ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، أي على مسافة تزيد على مليونين ونصف المليون كلم٢ (ما يعادل مساحة أوروبا الغربية مجتمعة). ويمتد الحيز الجغرافي لشعب الطوارق من ضفاف المتوسط إلى حدود أحواض البحيرات والأنهار في ملامس إفريقيا السوداء.

وفي الساحل، يتواجد الطوارق حول مرتفعات وصحارى «الهوغار» و«الآيير» و«التنيري»، وفي براري «آزواد» و«آزواق» وجبال «آدرار إيفوقاس»، تمامًا كما يعيش البربر في جبال «الأطلس» و«القبائل» و«الأوراس» و«نافوسة» في كل من المغرب والجزائر وليبيا. وفي بعض الأحيان يعيش بعضهم في منخفضات الأودية والمجاري المائية في تخوم الساحل، تمامًا كما يلتف البربر في الشمال حول بعض الواحات والمناطق الزراعية في المزاب والغرارة ووادي الريق، أو في منطقة آيت عطا الجبلية[2].

---

(١) الحضارة الإسلامية في مالي، مرجع آنف الذكر، ص. ١٨.

(٢) Etre Touarègue au Mali E. Bernus، document cosultable sur la toile.

وتقدر الإحصائيات المتداولة اليوم عدد سكان الطوارق في شمال إفريقيا والساحل بحوالى مليوني نسمة يتواجد أغلبهم بين النيجر ومالي، حيث يعيش ٧٠٠ ألف طارقي في النيجر وقرابة ٥٠٠ ألف في مالي، مما يجعل نسبتهم تنحصر في حوالى ١٠ ٪ من مجموع سكان هذا البلد الأخير.

ويتنشر حضور الطوارق في مناطق شمال مالي، خاصة في مدن كيدال ومناكا وتاساليت. كما إن لهم حضورًا معتبرًا في مدن تمبكتو وغاوة، حيث تتشكل الأغلبية السكانية من السونغاي والعرب والفلان.

ويمتاز الطوارق عن غيرهم من المجتمعات البربرية بأن لهم أبجدية خاصة يكتبون بها لغتهم «التماشق»، وهي «التيفيناق» التي عثر على نقوش لها منحوتة في الصخور والمغارات في جوف الصحراء. كما إنهم يدينون جميعًا بالإسلام، ويستظهرون بنظام اجتماعي صارم من حيث التراتبية والمكانة المخصصة للفرد داخل الجماعة. ويأتي على رأس الهرم طبقة النبلاء أو «إيماجيقن»، ثم يليهم الغارمة أو «إيمغاد»، فطبقة رجال الدين «إنسلمن». وتقبع في أسفل الهرم طبقتا الموالي والعبيد «إيكلان» أو «البيلا» (كما يسمي العبيد التارقيين في لغة السونغاي).

ويقوم نمط حياة الطوارق أساسًا على الرعي، وبصورة تكاد تكون منعزلة عن الزراعة في المناطق الساحلية، التي نزحت إليها واستقرت فيها مجموعات معتبرة منهم خلال فترات الجفاف المتلاحقة على المنطقة، خاصة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ممتدة حتى أواسط ثمانينيات القرن العشرين.

ويعتبر الجمل هو الحيوان الأكثر حضورًا واستخدامًا واحترامًا لدى الطوارق؛ نظرًا لتحمله للمشاق وللإمكانات الهائلة التي يتوفر عليها في وسط طبيعي صعب كالصحراء

وقد شارك الطوارق منذ وصولهم إلى المنطقة في صياغة تاريخها، حربًا أو سلمًا، تجارة أو سطوًا، زراعة أو نشرًا للدعوة الإسلامية، أو محاربة لدخول الاستعمار الفرنسي، أو مشاركة أو مناهضة للدولة الحديثة.

العرب: يعود تاريخ الوجود العربي في هذا الجزء من إفريقيا إلى حقب متفاوتة، خاصة في فترة ازدهار نشاط القوافل في فترة ما قبل انتشار الإسلام، ولكن الإجماع انعقد لدى المؤرخين أن التأصيل الحقيقي لحضورهم وتأثيرهم الفعلي، لم يحدث إلا بعد انتشار الدين الحنيف الذي كان محفزًا لهم لتكثيف تواجدهم، وزيادة رصيد قوتهم بالبعد الروحي الجديد.

تمكن العرب ببطونهم المختلفة - تجارًا ودعاة - من تجاوز خطوط التماس المعهودة؛ فتعاملوا مع الإمبراطوريات والممالك القائمة، بدءًا بإمبراطورية غانا وانتهاء بإمارة «كارتة». وقد كان لهم في بعض الأحيان أدوار سياسية معتبرة في الحكم، سواء على مستوى الاستشارة أم القضاء، وأحيانًا عبر تسيير الجند وقتال العصاة المارقين على السلطان.

وتُعتبر مناطق الشمال الغربي في مالي ومنطقة شمال النيجر - إضافة إلى موريتانيا والحدود الجنوبية لكل من المغرب والجزائر - المواطن الأصلية لعرب الساحل الإفريقي المعروفين محليًا بـ«البيضان»، إشارة إلى بياض البشرة لديهم.

وفي مالي الحالية، يعيش العرب أساسًا في ولايتي غاوة وتمبكتو، حيث يتقاسمون الحيز نفسه مع جيرانهم من السونغاي والفلان والطوارق، إضافة إلى بعض الأقليات المحلية الأخرى.

ويعيش العرب في مالي على أساس قبلي واضح، وتُعتبر قبيلة «كنتة» ذات الامتداد الجغرافي الواسع - عبر كافة دول الساحل الإفريقي تقريبًا - هي الأكبر من حيث العدد، وتليهم بعض قبائل عرب ترمسة، خاصة البرابيش،كما توجد قبائل وبطون عربية أخرى، ولكن بكثافة أقل كثيرًا من المجموعتين المذكورتين[1]. وكأغلب قبائل الصحراء، تغلب حرفتا التنمية الحيوانية والتجارة في عرب مالي. كما إنهم ظلوا - ولعقود طويلة - يعتمدون على النظام العبودي في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، شأنهم في ذلك شأن الطوارق والفلان، أقرب المجموعات إليهم من حيث العادات ونمط العيش.

---

(١) من تلك القبائل كذلك تجكانت، أهل سيدي محمود، مشظوف، أولاد داوود، مسومة ...الخ، والتي لها امتدادات كبيرة في موريتانيا.

ويتحدث العرب - في متداولهم اليومي عبر هذا الحيّز الجغرافي الواسع - لغة دارجة قريبة جدًا من العربية تدعى «الحسانية» أو «كلام البيضان»، وهي من أقرب اللهجات المتداولة اليوم في كافة أصقاع العالم العربي من اللغة العربية الفصحى، كما وردت من مشاربها القحطانية والعدنانية.

ويمثّل العرب نسبة أقل من ٥ ٪ من سكان مالي، مما يُعتبر نسبة ضئيلة اليوم بالمقارنة مع الكثافة التي كانوا يمثلونها في إقليم السودان الغربي، حيث عمد الفرنسيون في سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ إلى ربط مناطق الحوضين ولعصابة بإقليم مستعمرة موريتانيا؛ للتخفيف من حدة التوترات في مستعمرة مالي، وتشتيت شمل العرب الذين غالبًا ما كانوا يشكلون عنصر إزعاج للسياسة الفرنسية تجاه المجموعات المستعمرة، كما إن اندفاعهم ومساندتهم المكشوفة لحركة الشيخ «حماه الله» الجهادية ضد الوجود الاستعماري، ألب عليهم سخط فرنسا التي حاولت احتواء مريدي الشيخ، باتباع سياسة تقسيم الأمصار وتقزيم الأنصار بفرض شروط قاسية على المتنقلين بينها؛ لئلا يكونوا سندًا للـ«تمرد» الروحي للشيخ حماه الله المزعج لهم[1].

الفلان: ينتشر هذا الشعب في كافة المنطقة السودانية - الساحلية، أي من ضفاف نهر السنغال غربًا إلى حوض نهر اتشاد شرقًا، ويمثلون نسبة ١١ ٪ تقريبًا من مجموع سكان مالي.

يتركز حضور الفلان في مالي على طول الحدود مع موريتانيا على الخط الفاصل بين خاي ونيورو. كما إنهم ينتشرون داخل منطقة عكفة النيجر في دوائر موبتي وجني وماسينا، ولهم تواجد نسبي في دوائر باندياغارا وسيغو وسان.

ورغم اختلاف المؤرخين حول أصولهم، يتفق الكثير منهم على أنهم انحدروا من الشرق، ويرجح أصحاب هذا الموقف أن يكونوا جزءًا من أتباع نبي الله موسى الذين طردوا من مصر؛ فاستقر ببعضهم الحال على ضفاف نهر السنغال، بينما استمر بعضهم الآخر في هجرته حتى وصل الكاميرون جنوبًا

---

(١) مقتبس من دراسة عن الموضوع أعدها السيد عبد الله ديكو لمكتب التعاون الفني الألماني في باماكو، ديسمبر ٢٠٠٧.

والسودان شرقًا. أما النسّابة المحليون فيقولون: إن أصول الفلان حميرية قحة، بينما ذهب آخرون إلى أنهم من سلالة حبشية هاجرت نحو الغرب الإفريقي، حيث تزاوجت مع الشعوب المحلية مع الإبقاء على ارتباطها الوثيق بالبربر والعرب؛ مما مكن الكثير منهم من المحافظة على سحنة تميل أكثر إلى البياض، وهذا ما جعل العديد من الإثنولوجيين والأنثروبولوجيين يحشرونهم في خانة «البيض» عند الحديث عن شعوب الساحل الإفريقي.

ويدين شعب الفلان في غالبيته الكاسحة بالإسلام، ولا تعرف مجموعة فلانية غير مسلمة بالكامل غير قبيلة «البوروروو»، وهي مجموعة محدودة العدد تعيش منعزلة في أقاصي النيجر وتبدو مهددة بالانقراض؛ نظرًا لتمنعها عن مواكبة الحياة المعاصرة بمتطلباتها وضروراتها وتحدياتها.

وفي الفضاء الساحلي، أسس الفلان مملكة التكرور المعاصرة لإمبراطورية غانا. كما كانوا منشئي إمبراطورية ماسينا الفلانية في القرن الثامن عشر، والتي كان لها عظيم الفضل في نشر الدين الإسلامي في العديد من المناطق في إفريقيا إلى جانب العرب والطوارق[1].

يتحدث الفلان لغة حامية تسمى بـ«الفلانية» أو الـ«فولفولدي»، وغالبًا ما يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على رعي البقر. كما يمارسون الزراعة في المناطق المروية التي أصبح يعيش فيها جزء كبير منهم بعد موجات الجفاف الماحقة التي عصفت بالمنطقة. وتشكل طبيعة المهنة الغالبة عندهم أحد معايير التمييز بين «الفولبي» (البدو الرحل والرعاة) و«التكارير» أو «التكلور» (الحضريون المستقرون والمزارعون). كما إن مجتمعهم يقوم على تراتبية شبيهة - إلى حد بعيد - بتلك المتبعة عند العرب والطوارق، بما فيها من اعتماد على النظام العبودي في مرحلة معينة من التاريخ. وما زالت تجليات ذلك النفسية والمعنوية حاضرة حتى الآن في العلاقات البينية في مجتمعهم[2].

---

(١) لعب الفلان عبر التاريخ دورًا مهمًا في نشر الإسلام في إفريقيا. ومن مشاهيرهم في هذا المجال: أحمدو بن أحمدو، أحمدو شيخو، عثمان دان فوديو والحاج عمر الفوتي وغيرهم.

(٢) يعتمد الفلان في تراتبيتهم حتى اليوم على التقسيمات التقليدية الموروثة، والتي تحصر الأرقاء السابقين في أسفل السلم الاجتماعي.

ثانيًا: العلاقة بين القوميات والأعراق في جمهورية مالي وتحدياتها الراهنة

تناولنا في الجزء الأول من هذا البحث - بتعريف مقتضب - أبرز القوميات والمجموعات المكوّنة للنسيج الاجتماعي والسياسي للشعب المالي، وسنستعرض في هذا الجزء العلاقات التاريخية التي جمعت تلك القوميات والمجموعات من خلال التطور التاريخي للمنطقة، مع التركيز على الحيّز الحالي لدولة مالي.

وتسهيلاً للبحث، سنركّز على أربع مراحل فارقة في مسار المنطقة عمومًا ومالي خصوصًا، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة كانت أهم مسرح للعديد من تلك التطورات، وأهم تلك المراحل هي:

١-مرحلة ما قبل الإسلام.

٢-دخول الإسلام.

٣-مرحلة الاستعمار الفرنسي.

٤-ميلاد الدولة الحديثة في مالي.

وأخيرًا سنشير إلى التحديات التي تواجه تلك العلاقات على ضوء التطورات الجارية في المنطقة، خاصة في الشمال المالي.

مرحلة ما قبل الإسلام:

خلال فترة ما قبل الإسلام، عرفت منطقة الساحل الإفريقي العديد من الإمبراطوريات والدول، من أهمها إمبراطورية غانا الشهيرة، التي تُعتبر أول إمبراطورية سوداء في غرب إفريقيا، وقامت على أنقاضها العديد من الممالك والدول إثر حروب طاحنة أودت بها. وامتازت تلك الفترات بشيوع الحروب والغارات رغم استتباب الأمر نسبيًا، وفي فترات معلومة، لهذا الطرف أو ذاك. كما امتازت تلك الحقبة الممتدة من القرون الوسطى إلى دخول الإسلام بسعي كل شعب إلى التحكم في المنطقة لبسط النفوذ عليها وترويض شعوبها. هكذا دارت الأيام أولاً لصالح السوننكي، ثم الطوارق، ثم السونغاي، ثم البمبارا، ومن بعدهم الفلان وهكذا دواليك، وظلت العلاقات قائمة على منطق الغلبة والقوة التي كانت في حد ذاتها قطب الرحى في ميزان القوى المحلي والإقليمي.

وكانت العداوات والتحالفات تتشكل على أساس التحولات السريعة لموازين القوى، وبذلك يصبح جار الأمس عدو اليوم، وغريم اليوم ألد أعداء الفترات اللاحقة[1].

وبعد إحكامهم السيطرة عل طرق القوافل وأنشطتها، دخل العرب والطوارق المعادلة السياسية والاقتصادية بكل ثقلهم؛ مما مكّنهم من التأثير المباشر على مسار الأحداث والتاريخ، ففي اقتصاد تلك الفترة كانت تجارة الذهب والملح والرقيق هي عماد الحياة، وظل الصراع على أوجه لقرون طويلة للسيطرة على المراكز الحيوية للسلطة حتى دخول الإسلام، وتحوّل ملوك إمبراطورية غانا من الوثنية إلى الإسلام.

دخول الإسلام:

بعد دخول الإسلام المنطقة في حدود القرن السابع الميلادي، ظلت أغلبية سكان المنطقة تمارس الطقوس الوثنية، إلى أن قام المرابطون بحركتهم الإصلاحية في مطلع القرن الحادي عشر (أي حوالى سنة ١٠٧٧م)؛ فأسقطوا إمبراطورية غانا، واكتسحوا المجالين الشمالي والجنوبي للمنطقة انطلاقًا من

---

(١) وتلك سمة من سمات المجتمعات البدوية عمومًا، خاصة في المناطق الصحراوية.

آزوكي في موريتانيا حاليًا. ولم يتوقف المحاربون العرب والبربر والفلان والسوننكي الذين تشكل منهم جيش المرابطين إلا عند مشارف أوروبا الجنوبية شمالاً، ومنطقة حوضي النيجر والسنغال-غامبيا جنوبًا.

ومن بعدهم قامت دولة الموحدين التي اعتمدت هي الأخرى على جيش هجين من شعوب المنطقة، عربًا وبربرًا وزنجًا[1].

وبذلك يكون الإسلام قد أسس تحت مظلة نشر الدين التداخل الفعلي لأقوام المنطقة حول مسألة الإيمان والمعتقد، بينما كانت العلاقات السابقة تجارية بحتة. وتواصلت تلك العلاقة على مر الزمن مع قيام دول وإمارات ثيوقراطية باسم الإسلام في الحيز الجنوبي من الساحل، كإمارة التكرور، ودولة ماسينا، وإمارات سوكوتو وبورنو والآداموا الإسلامية التي شكلت نصيرًا للمد الإسلامي القادم من الشمال مع قادة من «أهل البلد».

وهنا تنبغي الإشارة إلى الدور البارز الذي لعبته الطرق والمشايخ الصوفية في الساحل من خلال الطريقة القادرية، التي حمل لواءها أقوام من المدرسة الكنتية نسبة إلى منبعها وأحد حملة رسالتها، المختار بن أحمد بن أبي بكر الكنتي المعروف بالشيخ سيدي المختار الكنتي الكبير[2]. وقد استطاع الكنتي الكبير أن يكسب إلى جانبه بعض شعوب المنطقة، خاصة فلان ماسنة الذين جعلوا من دولتهم زاوية قادرية، لكنها سرعان ما اصطدمت لاحقًا بحامل لواء الطريقة المنافسة التيجانية، الشيخ الحاج عمر تال المعروف بالحاج عمر الفوتي الذي خاض حرب استنزاف ضد أشقائه وبني جلدته من الفلان؛ مما كسر شوكة الطرفين وأدى إلى تمكين فرنسا في المنطقة[3].

---

(١) من الثابت عند المؤرخين أن كافة شعوب المنطقة - بمن فيهم الزنوج - شاركوا في ملحمة المرابطين.

(٢) سيد أعمر بن شيخنا: الفكر السياسي في غرب الصحراء: دراسة في تجربة وأدبيات المدرسة الكنتية، منشورات المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، مطبعة طوب بريس، الرباط، ٢٠١٢، ص ٧.

(٣) أدى الخلاف العقدي بين التيجانية والقادرية إلى حرب الأشقاء بين الحاج عمر الفوتي وأمير دولة ماسينا أحمد بن أحمد الكبير؛ ما أدى إلى حصار الشيخ عمر لمدة طويلة في مغارات بانديا غرا، حيث يعتقد أنه مات في سنة ١٨٦٥.

ومع ذلك ظلت الطرق الصوفية عامل وحدة وتضامن بين المجموعات؛ فنرى مثلاً أقوامًا من السونغاي، وآخرين من الطوارق أو البمبارا أو الفلان وغيرهم يشاطرون بعضهم قرى البعض وعطفه وتضامنه؛ نظرًا لاشتراكهم في المرجعية القادرية أو التيجانية أو أحد فروعهما أو زواياهما الكثيرة والعديدة، وبذلك تكون الطرق الصوفية - مهما قيل - عامل استقرار وتلاحم كبير بين القوميات والشعوب في هذا الطرف من العالم الإسلامي.

مرحلة الاستعمار الفرنسي:

بدأت مالي في استقطاب اهتمام المستعمر الأوروبي مبكرًا، ويعود الفضل في اكتشاف المصر في البداية للرحالة العرب، خاصة البكري (١٠٢٩-١٠٩٤م) الذي كان أول من رسم معالم طريق التجارة في إفريقيا، ثم ابن بطوطة (١٣٠٤-١٣٦٩م) الذي دعم المعلومات الصادرة عن البكري وأوضحها ووثّقها بدقة أكثر. وعلى إثر هذين الرحالتين، اندفع المستكشفون الأوروبيون، خاصة الويلزي مونغو بارك والفرنسي رينيه كاييه والألماني هاينريش بارث، لاستكمال «العمل» التمهيدي لدخول الاستعمار في هذه المنطقة، من خلال الدراسات والأبحاث التي مكّنت من وضع الخرائط ورسم الجداول الجغرافية وتحديد المسالك المائية.

بدأت فرنسا الاستعمارية الحاضرة في سواحل المحيط الأطلسي عبر البوابة السنغالية التفكير، مبكرًا، في احتلال الأراضي الواقعة في الحيّز الجغرافي المالي الحالي. وكانت لمالي أهمية خاصة في الاستراتيجية الفرنسية؛ حيث كانت معبرًا لا بديل عنه لبلوغ منطقة أعالي النيجرو عكفته، التي كانت تشكل هدفًا رئيسيًّا لتسهيل انتشار نفوذ الرأسمال والسمسرة الاقتصادية الفرنسية لما وراء البحار. كما كانت مالي معبرًا مهمًّا للتوغل في منطقة الغابات شبه الاستوائية في غينيا وساحل العاج لمرور رافدي السنغال والنيجر على أراضيها. والمعروف أن تلك المنطقة كانت تزخر بالمواد الأولية الخام كالذهب والنحاس والماس وغيرها. كما كانت مناطق يستجلب منها الفرنسيون العبيد لأغراض النخاسة والتجارة البشرية الرائجة حينها بين إفريقيا والموانئ الفرنسية.

عهدت مهمة الاستيلاء على مالي إلى القائد لويس فيدرب الحاكم العسكري لغرب إفريقيا، الذي بدأ منذ سنة ١٨٤٥ التخطيط للتوغل في مالي، في مسعى منه لتفكيك الأطر التنظيمية القائمة هناك، والتي كانت ملاذًا وسندًا للمجاهدين المناهضين للوجود الفرنسي في المنطقة، خاصة الشيخ عمر تال الفوتي والإمام الساموري توري.

وما إن وصل القائد الفرنسي جوزيف غاليني إلى المنطقة بتكليف من وزارة المستعمرات الفرنسية، مع مهمة توسيع الرقعة الجغرافية للنفوذ والحضور العسكري الفرنسي في غرب إفريقيا، حتى بدأ يحرك جيوشه نحو الشرق؛ فاحتل سابوسيري عاصمة دولة اللوغو الكاسونكية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٨، بعد معارك طاحنة وحصار طويل جندت فيه فرنسا ٥٨٥ جنديًّا و٤ مدافع ثقيلة و٨٠ فارسًا. وفقد الفرنسيون في هذه المعركة ١٣ قتيلاً، من بينهم ضابطان و٥١ جريحًا، بينما فقد الكاسونكيون ١٥٠ مقاتلاً، من ضمنهم قائدهم الأمير نيامودي سيسوكو.

ويكتسي استبسال المجاهدين الماليين في سابوسيري رمزية تاريخية وسياسية مهمة؛ حيث سعى المناضلون اللاحقون من أجل الاستقلال إلى أن يتم إعلان استقلال مالي في نفس اليوم الذي سقطت فيه سابوسيري.

وشكل سقوط سابوسيري الواقعة على الضفة اليسري لنهر السنغال، وعلى بعد ٢٥ كلم فقط من مدينة كاي (أو خايس كما تُسمى في بعض المراجع)، ومقتل أميرها نيامودي سيسوكو، الذي ظل لعقود طويلة رافضًا عنيدًا للوجود الفرنسي وسندًا متينًا للمقاومة، انتصارًا نفسيًّا كبيرًا للفرنسيين.

وبعد ذلك توالت «الفتوحات» الفرنسية تباعًا باعتماد الأساليب العسكرية تارة، والمراوغات والمباحثات «الدبلوماسية» بانتهاج سياسة «فرّق تسد» تارات أخري، عبر توقيع اتفاقيات هشة مع بعض الأمراء على حساب التضامن والوحدة في مواجهة الغزو الخارجي. وهكذا سقطت كيتا سنة ١٨٨١، ثم باماكو عام ١٨٨٣، فسيغو عام ١٨٩٠، فنيورو سنة ١٨٩١، قبل تمبكتو سنة ١٨٩٤،

وسيكاسو عام ١٨٩٨، وأخيرًا غاوة سنة ١٨٩٩. وفي نشوة النصر، أعلنت فرنسا أنها ضمت مالي لمستعمراتها تحت اسم «السودان الفرنسي» سنة ١٨٩٨، رغم استمرار المقاومة ضد وجودها في المنطقة حتى سنة ١٩٢٠م تقريبًا مع الزعيمين التاركيين فرهون وكاوسن اغ كدة في الشمال المالي والنيجر.

وفي ٢٦ فبراير ١٨٨١، اضطر الفرنسيون للانسحاب أمام قوات المجاهد الساموري توري في واقعة كانييرا؛ حيث فوجئوا بشراسة وبسالة المقاومة التي اعترضتهم، إذ كان المقاتلون المسلمون يتوفرون على الأسلحة النارية، عكس ما كان يتوقعه الفرنسيون الذين اعتادوا على حسم معاركهم بتوفرهم وحدهم على الأسلحة الحديثة، واعتماد المسلمين على الأسلحة التقليدية الفردية. وبعد تلك الواقعة، جمع الإمام توري قبائل المنطقة في إمارة سميت إمبراطورية واسولو، التي بسطت سيادتها على المناطق الماندينكية التي كانت تشمل مناطق من مالي وغينيا كوناكري الحالية والسيراليون وليبيريا. اعتقل الإمام توري في منطقة غيليمو في ساحل العاج الحالية، ونفي إلى الغابون حيث توفي رحمه الله سنة ١٩٠٠. وبأسره ومنفاه انطفأت جذوة وحيوية آخر معاقل المقاومة الإسلامية في تخوم الغرب الإفريقي.

وبعد استتباب الأمر للمستعمر، عمد إلى بسط إرادته بنشر إدارته، معتمدًا على القبائل الموالية له عبر تجنيد شيوخها وتحييد دور المؤسسة الروحية التقليدية والإسلامية منها خصوصًا؛ ففرض نظامًا قضائيًا مزدوجًا بموجبه يخضع الفرنسيون للقانون المطبق على المواطنين الفرنسيين، بينما يخضع السكان المحليون لقانون ينبع من اللوائح التي تصدرها الإدارة الاستعمارية المحلية. كما فرضت الأعمال القسرية عبر نظام السخرة على الأهالي، وتمت مصادرة الأراضي الخصبة لصالح ممثلي الشركات الفرنسية، وفرضت الجبايات المجحفة على السكان لتمويل البنى التحتية اللازمة لتنشيط الحركة الاقتصادية لصالح الشركات الاستعمارية. وظل الأمر على حاله حتى إعلان الاستقلال في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ في إطار الفيدرالية السودانية، التي جمعت مالي والسنغال، ولكن مشروع الوحدة سرعان ما انهار ومضى كل بلد إلى حال

سبيله، جارًّا معه سلسلة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر، حتى اليوم، على معالم الحياة في كل منهما[1].

ميلاد الدولة الحديثة في مالي:

بعد فشل مساعي الفيدرالية السودانية التي كانت ستضم السنغال ومالي، أعلن الزعيم موديبو كيتا قيام جمهورية مالي كدولة مستقلة ذات نزعة اشتراكية في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠. وقد جمعت الجمهورية الجديدة فسيفساء القوميات والمجموعات والدول التي صنعت تاريخ مالي القديم ومجدها، ولكن سرعان ما ظهرت بوادر أزمة عرقية متعددة الأبعاد والأطراف؛ فخلال سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٤ قام الجيش المالي بعمليات قمع وحشية ضد الطوارق، وبصفة خاصة مجموعة «كل إيفلي» في آدرار إيفوقاس، عقابًا لهم ولقادتهم الذين كانوا يطالبون بالانفصال وعدم التبعية لمالي.

وجنوبًا كانت أصوات أخرى تتعالى لرفض ما تسميه «هيمنة البمبارا على الدولة»، وظلت العلاقات متوترة بين أبناء الشمال عمومًا مع الدولة المركزية التي يتهمونها بإهمال الشمال وتجاهله، وعدم منح الاعتبار له وللمواطنين المقيمين فيه. وتفاقم هذا الشعور بالغبن والإحساس بالمرارة لدى سكان الشمال عمومًا، بعد موجات الجفاف المتعاقبة التي قلبت نمط حياة الناس هناك رأسًا على عقب، وفتحت عيون الشباب على الهجرة إلى الخارج، خاصة نحو ليبيا التي كانت تعرف في تلك الفترة انتعاشًا اقتصاديًا محفزًا. وسيكون لتلك الهجرة ما بعدها لانعكاساتها اللاحقة على الوضع السياسي والأمني، ليس على البلد فقط، ولكن على المنطقة برمتها.

وفي التاسع عشر من نوفمبر ١٩٦٨، استولى الجيش على السلطة في أول انقلاب عسكري في مالي، دون أن ينجح في وضع خطة تنموية متوازنة تلبي الحاجيات الأساسية للجميع، وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية

---

(١) انظر الرابط: www.afribone.com/spip.php?article8089، ومراجع أخرى بالفرنسية حول تاريخ الوجود الاستعماري في إفريقيا.

والحضارية لكافة مكوّنات الشعب المالي. وظلت مسألة المطالب ملازمة لإشكالية عدم الثقة بين الحكومة المركزية ومواطني أقاليم الأطراف، خاصة في الشمال، إلى أن قامت أولى حركات التمرد العسكري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات الماضية، لتعيد تشكيل الخارطة السياسية الداخلية لمالي، من خلال استخدام آلية جديدة في العلاقة بين مجموعة وطنية والدولة، مع ما يتولّد عن ذلك عرضًا من احتقان بين المجموعات. ويتعلق الأمر هنا بالتمرد العسكري الثاني الذي أطلقه المسلحون الطوارق القادمون أساسًا من ليبيا، وبمساندة من بعض النشطاء العرب الماليين الذين تحولوا بدورهم إلى حركة مسلحة، انضافت إلى الحراك المسلح ضد الدولة المركزية في باماكو. وفي المقابل، اعتبرت بعض المكوّنات الزنجية في الشمال - خاصة السونغاي[1] - أن الحراك المطلبي المسلح للطوارق والعرب يستهدف وجودها في الأقاليم الشمالية لمالي، التي ظلت منطقة مشتركة بين ساكنها مهما كانت أصولها العرقية ولون بشرتها.

وبفضل العديد من المساعي الدبلوماسية الإقليمية والدولية؛ تمكنت الأطراف من توقيع ميثاق المصالحة الوطنية في العام ١٩٩٦، القاضي بمنح نظام شبه لا مركزي موسع لمناطق الشمال المالي، لكن سوء نية بعض الأطراف المحلية وضعف القدرات المادية والبشرية للإدارة المالية، وتجليات سوء الحكم وضبابية الرؤية السياسية في باماكو، إضافة إلى تشابك المصالح المتناقضة لبعض القوى الإقليمية وتنازعها حول موضوع الشمال المالي[2]؛ جعل الأمور تعود لمربعها الأول.

---

(١) رأى السونغاي في حركات التمرد في شمال مالي تهديدًا لوجود الزنوج في الشمال المالي؛ فأسسوا مليشيات للدفاع الذاتي باسم أهل الأرض (غاندا كوي) و(غاندا إيزو) وبمساندة من الجيش النظامي.

(٢) بلغ الصراع الإقليمي أوجه حول السيطرة «المعنوية» على الشمال المالي بين الجزائر وليبيا، حيث فتح كل من البلدين قنصلية له في غاو وتمبكتو، دون أن يكون لذلك تفسيرات دبلوماسية وجيهة.

ومع بروز ظاهرة المد السلفي الجهادي الذي تسلل إلى المنطقة عبر البوابة الجزائرية، وتحكم عصابات الجريمة الكبرى العابرة للقارات، مع انتفاء متواصل على مدى عقود لمظاهر الدولة وغياب السلطة المركزية؛ تحول الشمال المالي إلى ساحة مفتوحة يلعب فيها العديد من الأطراف، كل حسب مصالحه وآلياته، إلى أن انهار النظام الليبي للقذافي، حيث بدأت الآثار الارتدادية للهجرات السابقة لشباب الطوارق نحو هذا البلد تظهر بعودة أعداد كبير من الرجال، الذين خبروا الحرب وحملوا المال وتسلحوا بإرادة «تحرير» ما يعتقدون أنه إقليمهم التاريخي؛ فكانت عمليات ٢٧ يناير ٢٠١٢، والهجوم الكاسح على الوحدات العسكرية المالية التي انسحبت بسرعة البرق مخلية كافة المنطقة الصحراوية للبلد، ودخول الجهاديين على الخط، فاحتلال الشمال المالي وظهور ملامح جديدة على خارطة الأزمة بين الطوارق والحكومة المالية.

ولولا تدخل القوات الفرنسية مدعومة ببعض الجيوش الإفريقية، لاستمرت الأزمة بكل تعقيداتها، مع التواجد القوي للعناصر السلفية الجهادية ذات الأجندة الأوسع من مجرد استقلال إقليم أو انفصال آخر، في خارطة الساحل الإفريقي التي كانت تسعى تلك الحركات إلى فرض «شريعتها» عبر كافة ربوعه[1]. وأدى هذا التقدم السريع للمتمردين إلى شبه انهيار كامل للدولة المالية؛ حيث أقدم صغار الضباط على الإطاحة بالرئيس المنتخب، آمادو توماني توري، في ٢٣ مارس ٢٠١٢. وما زالت مالي تدفع فاتورة ذلك الانقلاب على كافة الصعد[2].

أدت التطورات الأخيرة في الشمال إلى خلق جو من الاحتقان الداخلي الشديد بين مختلف مكوّنات الشعب المالي، خاصة في الشمال، حيث شعر السكان السود ولأول مرة بنفس الألم وبذات المعاناة، كتلك التي كانت طيلة

---

(١) كانت كل تصريحات قادة التنظيمات الجهادية المسيطرة على شمال مالي تتوعد كافة دول الساحل بحرب احتلال، الغاية منها فرض النظام الديني والروحي الذي تدعي القتال من أجله.
(٢) مازالت الوضعية السياسية في باماكو غامضة حتى كتابة هذا البحث.

عقود طويلة جزءًا من حياة مواطنيهم من ذوي البشرة الفاتحة، خاصة الطوارق. وظهرت الممارسات «الإدارية» للحكام الفعليين للمنطقة (الجهاديين) بعد انسحاب الجيش المالي، كاستهداف عنصري باسم تطبيق الشريعة[1] وغيرها من الذرائع؛ مما وضع تحديات جديدة أمام مستقبل العلاقة المتأزمة حاليًا بين القوميات في مالي.

(١) أدى التطبيق الانتقائي لحدود «الشريعة» في مدن الشمال المالي إبان سيطرة الجهاديين إلى ترسيخ صورة سيئة عن ممارسات هذه الجماعات، التي اتهمت بأن معظم من طبقت عليهم الحدود الشرعية كانوا من المواطنين السود.

خاتمة

في الوقت الذي تشهد فيه مالي منعرجًا جديدًا سيرسم - لا محالة - ملامح جديدة للعلاقات بين القوميات على ضوء التطورات الحاصلة، يبقي رهان الوحدة والتعايش السلمي أكبر تحد يواجهه البلد؛ فالمطالب المشروعة للمجموعات السكانية التي تعيش في شمال البلاد، جديرة بأن تُلبى حسب المتاح وبحسن نية من خلال إطار متفق عليه. وتكمن المشكلة في هذا المنحى بالذات في تعدد الحركات والمنظمات «الفاعلة» في مجال «المطالب»؛ إذ تعكس كل حركة وكل تنظيم واجهة من المشهد المعقد، من السياسي الرزين إلى الإرهابي المتزمت، مرورًا بالمجرم المحترف.

وهنا يبدو من البديهي العودة إلى العوامل الجامعة، والتي يأتي الدين الإسلامي - ممثلاً في الطرق الصوفية التقليدية التي هي أقرب إلى أفئدة السكان وممارساتهم - على رأسها. وبعد ذلك يتم استنفار الطرق التقليدية المعروفة والمتبعة ميدانيًا منذ قرون في فض النزاعات وتصفية الخصومات المحلية، لتشجيع المصالحة وإعادة الثقة بين المجموعات؛ سعيًا إلى تدارك الوضع لئلا تكون الكلمة الأخيرة للتعصب والعنف والفوضى في منطقة يغني حال أهلها عن السؤال عنها.

وأخيرًا يبقى الرهان السياسي مفتوحًا على كل الاحتمالات، لا سيما أن البلد في أزمة سياسية مستفحلة، يعقّد من انعكاساتها غياب الحوار الجدي والبناء بين الأطراف لتصفية المغارم، وتحديد خارطة جديدة تحدد المستعجل من الأمور لحله، وتستكشف الثابت لتأسيس القواعد الجديدة (التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين المركز والأطراف) عليه؛ إذ إن تلك العلاقة تشكل المؤثّر الأهم في العلاقات بين القوميات والأقوام في مالي.

فرنسا في مالي

عودة إلى الاستعمار القديم

د. محمد الأحمري

لماذا غزو مالي؟

سوف يختلف القول كثيرًا في تعليل سبب الغزو كل بحسب ثقافته وعلاقته بالحدث؛ فالحكومات الغربية ومن ناصرها سوف يرون الغزو محاربة للإرهاب، أو عملاً لمصلحة الماليين ورحمة بهم وإشفاقًا عليهم، أو بحسب قول الرئيس الفرنسي للمحافظة على سلامة أراضي مالي[1]، ولكن الحقيقة هي ما يجب البحث عنها في الخطابات المتعددة والتاريخ والواقع المشهود، والسبب المتوقع مما تعد به الحقائق في أرض الواقع، كما سنشهد موجزًا في التالي.

طوارق مالي: شيء من التاريخ

مالي تبلغ مساحتها حوالى مليون وربع المليون كيلو متر مربع، وسكانها حوالى ١٤ مليون، منهم قرابة مليون ونصف المليون من الطوارق. ويقال إن عدد الطوارق عمومًا يبلغ مليونين، وهم البربر أو الأمازيغ. وهناك من يقول إنهم عرق مختلف عن العرب، منهم قبائل أصولها عربية قريبة الاندماج، أو من أصول بربرية. وهناك من يرى أن البربر يعودون لهجرات عربية قبل الإسلام -بحسب

---

(١) التدخل في مالي، الإيكونومست، ٢٠١٣\١١\٢٦.

بعض أبحاث اللغة والتاريخ- وبعض قبائلهم يرون أنفسهم امتدادًا لسكان موريتانيا، إذ إن منهم عددًا كبيرًا يعود نسبه للحسانيين في موريتانيا، وآخرون منهم يعدون عربًا مثل: كلنصر الغربيين، وبعض جماعات كنته، والبرابيش، والأزواد هم الطوارق أو «الملثمون». قيل الاسم «أزواد» نسبة لنهر قديم جف في مناطقهم، وما زال يسمى الموقع بهذا الاسم وينسبون إليه. وبدايات الكتابات عنهم والأخبار بهذا الاسم «أزواد» قبل حوالى ستة قرون، خضعوا قليلاً من تاريخهم للسلطنات الإسلامية، ولكنهم كانوا أحرارًا في صحرائهم أغلب تاريخهم المعروف، حتى قدم الاحتلال الفرنسي ١٨٩٣م (الذي أصبح علينا أن نسميه الاحتلال الأول)؛ لأن الجديد هو الثاني. وقد قاوموا الاحتلال الأول بشجاعة[1]. وقد كان لهم حضور تاريخي في مراكز ثقافية عالمية خالدة مثل تمبكتو، وجاوو، وساهموا في الإمبراطوريات الإسلامية في السودان الغربي، ولهم دور رئيس في حركة المرابطين وانتمى لها عدد كبير منهم.

يتوزع الطوارق على منطقة واسعة من الصحراء الكبرى، أغلبهم في مالي والنيجر والجزائر وليبيا، وأعداد قليلة في تشاد وفي محيط تلك الحدود. وقد استقلت مالي عام ١٩٦٠ من فرنسا، وكانت بداية حركة لاستقلال الطوارق في عام ١٩٦٢-١٩٦٣، وقد أحبطت هذه الحركة، وكانت العزلة الصحراوية وحرية الحركة تقلل من حاجتهم لقيام دولة خاصة بهم.

وقد حاول القذافي استغلال طموحات الطوارق منذ سنين في حروبه مع الجيران، وأخيرًا في الثورة التي اقتلعته، وقد كان أعطاهم سلاحًا وسيارات عاد بها لمالي كثيرون ممن كانوا معه، أو من غنائم الثورة وفوضى السلاح والمال اللاحقة.

عانت مالي من سياسات تقشفية ليبرالية في التعليم والاقتصاد في أواخر الثمانينيات، أيدتها أو دفعت لها فرنسا، أدت هذه السياسات -باعتراف الفرنسيين -إلى انهيار الدولة المالية، وضعف الخدمات التي كانت تقدمها، وحطمت

---

(١) هذه التلخيصات التاريخية بعضها عن سلسلة مقالات كتبها السفير الموريتاني: محمد محمود ودادي، بعنوان: أوراق عن أزواد.

مرافق التعليم والصحة، ونزلت عند إرادة البنك الدولي وبرامجه. وبعد تحرير تجارة القطن قطعت فرنسا ساركوزي المساعدات التي كانت تعطيها، وقد تولى الإسلاميون والجماعات الإسلامية والمساجد مساعدة العديد من الفقراء؛ فكسبوا ولاء الناس وتعاطفهم[1].

وكانت مالي قد تحولت في بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي إلى نظام ديمقراطي، ثم حدث فيها انقلاب عام ٢٠١٢ على يد عسكري سبق أن تدرب في الولايات المتحدة ست مرات، واضطرت الحكومات الإفريقية الانقلابيين إلى التراجع عن انقلابهم. ولكن الحكومة المركزية ضعيفة، فتشجع الطوارق لتنفيذ مشروعهم القومي، وكذا اتفقوا مع الإسلاميين لتحقيق ذلك، ومع هذا يبدو أن هناك فوارق بين هذه التجمعات الطوارقية الهشة إسلامية وقومية، حتى إن بعض الإسلاميين بدأ يفاوض الفرنسيين على الصلح منذ الأسبوع الأول.

وفي البلاد تنوع سكاني، فالجنوب مختلف عرقيًا عن الشمال، إذ يغلب في الجنوب العنصر الإفريقي والطوارق في الشمال، وفي كلا المنطقتين فقر وبؤس شديد، فمالي بلد فقير ومن الحكومات الفاشلة تقريبًا.

وهناك مجموعة قليلة جدًا منهم لها صلة بالقاعدة في المغرب الإسلامي. أما أغلب القاعدة فمن ليبيا والجزائر ونيجيريا وقليل من موريتانيا، بعضهم ممن لهم ديون كثيرة على الحكومة الجزائرية ولم تنته مقاومتهم لها، وقليل منهم تحت الضربات الشديدة ذهبوا لمالي. ويشبه أحد المراقبين هذه الحالة بحالة الجهاديين في جزيرة العرب، وذهابهم لليمن بعد حصارهم، ولكنهم لا ينتهون بالسهولة التي يتخيلها بعضهم؛ لأن المظالم الجزائرية والتاريخ المرعب هناك أقوى أسباب استمرار المواجهات والتطرف. ويطيب للحكومات المستبدة أن تقول هو فكر منحرف، ولكنها لا تسمح بنقاش ومعرفة ومعالجة سبب وجود

---

(١) جان فرانسوا بايار، العامل العسكري في مالي على طريق بنيان استراتيجي إفريقي أوروبي، لوموند ٢٠١٣\١\٢٣ ترجمة جريدة الحياة، ٢٠١٣\١\٣٠.

هذا الفكر، وهو ممارساتها التي ولدت هذه الأفكار، وفسادها منجب لهذه الأفكار ومولّد بشدة، وأملنا أن يتجه الناس لمحاولة الإصلاح المدني وليس لهذه النماذج المدمرة. وعندما يتم الإصلاح السلمي فإنه يلغي المواجهات العنيفة، ولكن الفاسدين المستبدين لا يريدون أحيانًا نهاية التطرف؛ لأنه يبقي لهم حجة العنف ضد الشعب، وحرمان الشعوب من المشاركة السياسية، ويبقون على حرمان الناس من كل حقوقهم ليخلو المجال للقلة المستغلة.

وأكثر حركة الطوارق ومجنديها هم من «الحركة الوطنية لتحرير أزواد»، وهي حركة تسعى لتحرير بلادها في منطقة قومية مستقلة، وهم ليسوا ذوي أفكار صارمة عدا رغبتهم في قيام دولة قومية للأزواد «الطوارق». و ثقافتهم عربية إسلامية، ومنهم العلماني والمواطن العادي الذي يرغب في تحصيل حقوقه، وقد تتعرّض هذه المجموعات الشعبية لأي أفكار منتشرة في المنطقة. وهم يرون أنهم استمرار لحركة التحرير والاستقلال الطوارقية المديدة التاريخ منذ ١٩٦٢، وعندهم سلاحهم الخفيف المعتاد من قبل، ولكنهم حصلوا على تسليح واسع نتيجة حرب ليبيا. أما الحركة الإسلامية الطوارقية المهمة الأخرى فهم «جماعة أنصار الدين»، وليسوا من القاعدة، ولا يبدو أنهم يماثلونهم في ثقافتهم ومطالبهم (كما تدل الدراسات والبيانات)، ويهتمون بتطبيق الشريعة وتأسيس كيان إسلامي وفق رؤيتهم المحافظة، وهم أقرب إلى حركة محلية أزوادية إسلامية ليست ذات خطاب أممي أو إسلامي عام. أما جماعة «التوحيد والجهاد» فأغلبهم من الموريتانيين، والحركة الأخرى «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» فهي حركة أغلبها من الجزائريين[1]. وهاتان الحركتان الأخيرتان ليستا في سياق المواجهات في مالي ولا هي أولوية لهم، ولكن هذه الحرب سوف تأتي بهما للمواجهة وتجمع معهما أضعاف العدد من كل القارة وخارجها. وهذا جانب من ورطة فرنسا الكبرى، وقد تذرعت فرنسا بمشكلاتها مع أطراف أخرى

---

(١) أصدر اتحاد علماء أفريقيا بيانًا وشرحًا موجزًا بعنوان: «الأحداث في مالي»، بينوا فيه موقفهم المعتدل ودورهم في النصح، وأنحوا باللائمة على الذين لم يقبلوا بالحوار. ويمكن البحث عنه تحت العنوان السابق.

كحركتي «التوحيد والجهاد»، و«القاعدة في المغرب الإسلامي»، لتبرير احتلال أرض لمجموعات أخرى. ورغم أن كثيرًا من مشكلاتها كانت مع آخرين، فإن عينها اتجهت للثروة في مالي وضد من يمكنه اعتراضها. وهي كما جمعتهم في سياق سيجدون أنفسهم يجتمعون عليها وعلى أنصارها، وهذه من شرور ومضار الاحتلال على فرنسا وعلى العالم وعلى سكان المنطقة المستضعفين بين المتصارعين. ولا نقلل أبدًا من أثر هذه الجماعات في نشر القلق وفرض نمط حياة قاس على الناس.

وشباب مالي كما يرى مراقب فرنسي عليهم الاختيار بين أربعة خيارات:

١. الإسلام الذي لا يفرق بين البشر، ويتعالى على المراتب، ويجمع المؤمنين ولا يفرق بينهم على الأخص لدى الزواج.

٢. الجيش.

٣. الانخراط في تجارة التهريب الدولية.

٤. الهجرة، وهي مغامرة تكاد تكون موصدة، رغم ما تعد به من نضوج وزواج و وجاهة[١].

واقتصادهم كان يعتمد على الماشية والسيطرة على طرق تجارة الملح والذهب والعاج والعبيد في الماضي، وفي بعض الأزمنة القريبة نمت تجارة المخدرات العابرة للقارة من خلال مناطقهم. كما إن بلادهم تحوي ثلث اليورانيوم في العالم، وهناك تنقيبات وتوقعات بالنفط وثروات أخرى.

الاستعمار القديم والجديد

هذا المصطلح لم أذكره هنا لأستقدم الحدث من التاريخ، بل لأن هيلاري كلينتون استخدمته منذ أقل من عامين في غرب إفريقيا تحذر من المنافسين، فقد وقفت هيلاري يومًا في زامبيا عام ٢٠١١م، وحذّرت الأفارقة من «الاستعمار

---

(١) جان فرانسوا بايار، السابق.

الجديد»، الذي يأخذ الثروة ولا يبادل بالتنمية[1]. وتقصد كليتون بالاستعمار الجديد الاستعمار الصيني القادم للقارة مع مجموع ما يسمى بدول «البريكس»، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وهي الموجة الجديدة المنافسة للاستعمار الغربي، وعلى هامش البريكس تحاول كل من تركيا وإيران دخول السباق على المستعمرات.

ولكن لا بأس، قد يستيقظ الضمير متأخرًا، وكثيراً ما يفعل البشر، وبخاصة الغرب في دعاوى صحوة ضميره قبل عودته للموت ما بين عام وآخر، حتى تلوح ثروة جديدة أو مصلحة سياسية. أما اليوم فإن أمريكا أيدت مع الاتحاد الأوروبي عودة الاستعمار الفرنسي الأوروبي والأمريكي القديم، وهو لا يترك من التنمية إلا ما يضاعف به ربحه.

وهناك صراع فرنسي أمريكي في غرب القارة وشمالها على هذه المناطق، وقد استغلت أمريكا قصة الحرب على الإرهاب لتقوية نفوذها في غرب القارة منذ ١١ سبتمبر، ولكن فرنسا كانت تفقد نفوذها باستمرار بفقدان المبادرة؛ فكان لا بد من مبادرة وسرعة احتلال مناطق نفوذ، وإبقاء ما يمكن إبقاؤه تحت السيطرة الفرنسية قبل ذهابه لمنافسين جدد يلوحون في كل مكان. والطريف هو هذا التعاون في الحرب قبل تقسيم المنطقة علنًا، إلا أن يكون قد جرى في السر تنسيق محكم، وسرعة وإجماع قرارات مجلس الأمن تشير إلى ذلك.

المشاركون في الحملة الفرنسية

حجة فرنسا لاحتلال مالي هي الخوف من وصول الإسلاميين إلى باماكو، وأن لها ستة آلاف شخص في مالي يحملون الجنسية الفرنسية، وأن لها عند

---

(١) حاولت البحث في التنمية التي قدمتها أمريكا لغرب إفريقيا يوم كانت تنهب البشر وتشحنهم في السفن، فلم أجد شيئًا سوى تلك الجدران العالية التي سموها قلاعًا، كان الأوروبيون والأمريكيون يجمعون فيها الأفارقة على مدار ثلاثة قرون قبل شحنهم للموت والعبودية. وقد وقف زوجها الرئيس كليتون على إحدى هذه القلاع في جزيرة جوري في السنغال عام ١٩٩٨ أبريل، عندما كان رئيسًا على أحد هذه المحتجزات الناطقة بالوحشية، ثم رفض نطق كلمة اعتذار للأفارقة. هذا هو حظ الضعفاء دائمًا أن يلعن كل مستعمر سابقه ويشوهه، ليزعم أنه أرحم بهم منه، غير أن التالي لا يقدم إلا أسوأ من سابقه، ويعرف الأفارقة والعراقيون والأفغان والفلسطينيون وجوه الاحتلالات المتتابعة منذ قرن ونصف، فكل احتلال تال يكون أشد إرهابًا وغدرًا من سابقه.

القاعدة في المغرب الإسلامي ثمانية رهائن، وقتل لها في بدء العملية جندي، ولا تثق أن حكومة باماكو قادرة على مواجهة الطوارق. غير أن هذه الأسباب لا تكون حجة كافية لحرب واسعة في ظروفهم العسكرية، ولا تكفي للغزو.

وقد وعد فابيوس رئيس الوزراء بأن تبقى القوات لأسابيع، ولكن هولاند رئيس الجمهورية قال ستبقى بحسب الحاجة. ولعل هذا هو القول الفصل لو أسعف المال والحال. فقد احتاجت فرنسا لمئة وثلاثين عامًا في الجزائر، ولخمسة وأربعين عامًا في تشاد المجاورة، فكم ستحتاج فرنسا لزرع حكومة عميلة قاسية، أم هي المدة التي يحتاجها تأمين وصول الثروة المالية لفرنسا؟!

يبدو أن فرنسا تحتاج سنين عديدة لتعرف كم ستبقى. والأصوات المعترضة على فرنسا قليلة الآن، وقد تحدث ألن جوبيه محذرًا بعد أقل من أسبوع من بدء العملية، وصرخ اليسار في وجه الحكومة، ولكن أوروبا (التي كانت جنة بلا سلطة)[1] عمومًا ليست جاهزة للحرب، وأمريكا تتخلى وتقود من الخلف إن قادت مستقبلاً.

لعل فرنسا تقود الحملة على مالي لتأكيد سيطرتها الدائمة على ما تسميه «إفريقيا الفرنكفونية»، فهي تسيطر على حكام المستعمرات السابقة لها في شمال وغرب إفريقيا، وتختار حكام هذه المناطق وخاصة غرب إفريقيا التي تربطها بهذه المستعمرات القديمة ما أسماه أحدهم «الاستعباد الفرنسي المالي لغرب إفريقيا»، وما يعينه هذا من استمرار الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والسياسة

---

(١) لروبرت كاغن كتيب عُرّب تحت عنوان «عن الفردوس والقوة» شرح فيه الفرق بين العقلية الأمريكية والعقلية الأوروبية في ما يتعلق بالحرب والمواجهات، حيث ملت أوروبا من الحروب واستقرت، وأصبحت جنة هادئة بينما في أمريكا لم يزل لديها شعور المسؤولية الإمبراطورية والقوة وحمايتها. والكتاب له أقل من عشر سنوات منذ نشر، ولكن يبدو أن أوروبا وأمريكا كلاهما فقد الجنة، وفقد القوة والرغبة فيها، وفقدت مزاجها وعدتها بعد الحروب الفاشلة والإلزامات المالية، وهكذا يبدو أن عصر السرعة يسرع حتى في تحول الأمم والمصائر بسرعة هائلة للصعود والسقوط أكثر من أي زمن سابق.

Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order، by Robert Kagan

والجيوش[1]. أما بريطانيا فساعدت بناقلات جوية سي ١٧ [2]، ونقلوا أن أمريكا تشهد انقسامًا بين وزارة الدفاع والبيت الأبيض في الموقف؛ فالدفاع يرى خطورة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عليها، والبيت الأبيض لا يرى خطورة كبيرة على أمنه، ثم ظهر أخيرًا اندفاع للمساهمة في الحملة الفرنسية لتصبح حملة غربية على مالي، على أن تساهم الولايات المتحدة بالجهود الاستخباراتية والصور الجوية بالمراقبة الجوية، وربما ضرب الإسلاميين بالطائرات بدون طيار، ولكن أمريكا ساعدت الآن بأكثر من ذلك. وقد سبق أن اتفقت الحكومة الأمريكية مع مالي في إطار ما سمي بـ«الحرب على الإرهاب» على مساعدات في المطارات وغيرها، على ما يقدر بـ٤٦٠ مليون دولار ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢ للحكومة المالية. وأبلغت روسيا فرنسا رغبتها في المشاركة في الحملة على مالي[3]، وكذا عرضت كندا رغبتها في المشاركة أيضًا[4]. وهناك جيوش وحكومات سوف تجبرها أو تستأجرها فرنسا من نيجيريا والنيجر وبوركينافاسو والسنغال وتشاد وتوجو. وهناك محاولات لإقناع موريتانيا والمغرب، ولكن يبدو أن هناك صعوبات بسبب مبادرات شعبية إسلامية مضادة في البلدين. وسوف تساعد حكومات عربية بالترويج الإعلامي للحملة، ولم يؤكد ما إذا كانت هناك مساعدات عربية مادية مباشرة، ولكن هولاند طلب المساعدة من دولة خليجية وترك لها طريقة المساعدة.

ويبقى أن هذه الحملة أقرب أن تتحمل عبئها الأكبر فرنسا؛ فالاتحاد الأوروبي متثاقل ولم يبادر، ثم وعد بـ٤٥٠ جنديًا في منتصف شهر فبراير، وغضبت فرنسا من إسبانيا إذ تأخرت ثم وعدت بمعونات هزيلة، ولأن الأوروبيين يرون أن فرنسا غزت لمصالحها الخاصة وليست لمصالح أوروبية

---

(١) في مقال لأنطونيو روجر لوكونجو، وانظر مقال: جيلبرت ميرسي:
http://newsjunkiepost.com/201314/01//mali-frances-neo-colonial-war-for-uranium /

(٢) فاجأت بريطانيا الفرنسيين بطلب ثمن تكاليف هذه الطائرات أيامًا بعد الوعد العام.

(٣) روسيا تهتم بالمشاركة في أي حرب ضد ما يسمى بالإرهاب الإسلامي، لأن هذا يبرر لها قتل المسلمين واضطهادهم فيما كان يسمى الاتحاد السوفيتي وهي تواجه محاولات تحررية للمسلمين في الشيشان وداغستان وغيرها، وتود أن تلحق الثورة السورية بهذه المواقف.

(٤) جريدة الحياة، ٢٠١٣\١\٢١.

ولا للناتو، ولأن أمريكا لا يبدو أنها سوف تعطي أكثر مما وعدت به، وبريطانيا ما لم تتأكد من مكاسب مباشرة، وإلا فإن عملها سيقف قريبًا مما وعدت به فقط، والحكومات العربية في المغرب العربي تخاف من شعوبها وبخاصة بعد ظهور فتاوى تمنع المشاركة، وبداية تظاهرات في الجزائر قادها بلحاج، وبيان أصدره الشيخ عباسي مدني عاب على الجزائر مشاركتها للمستعمرين الفرنسيين في الهجوم على بلد مسلم.

غرب ضد الإسلام، أم غرب ضد الجنوب؟

يبدو أن الحملة الفرنسية على مالي سوف تجمع المآسي مضاعفة فهي ضد المسلمين بوضوح، وهي ضد الجنوب بوضوح، و عودة لوجه المستعمر الأوروبي القبيح إلى القارة المريضة به، وقد تكون المواجهة كبيرة و واسعة وقد تطول، ولأنها يوماً بعد آخر تتخذ أبعادًا أكثر من كونها صغيرة قصيرة ولأسابيع ومحدودة، ولكنها في الناحية العملية حملة أممية وعالمية على ألفين من الطوارق، وليس معهم من الإسلاميين ما يوازي هذا العدد، فهذه حرب عالمية على ألفي رجل. غير أننا عندما نضعها في سياقها الذي يظهر لنا، فإن هذا السباق فرع عن سباق عالمي تجدد على إفريقيا، فإن الحكومات الغربية تريد طرد الصين من المنطقة بأي طريقة، بعد تصاعد وخوف من الوجود الصيني في إفريقيا في كل أرجائها. وفي غفلة وبؤس الغرب وأزمته المالية غارت الصين على إفريقيا فقرر الغربيون استعادة مستعمراتهم. وهناك مبادرة سارعت لها تركيا وقبل أيام قليلة من الحملة الفرنسية كان أردوغان يحمل كالعادة تجار تركيا للمنطقة، وهذا يصيب فرنسا بالجنون، وخاصة أن تركيا أخذت الصومال تقريبًا من الغربيين. وغرزت خيامها في مصر. وفي العام الماضي تجاوزت تجارتها هناك عشر مليارات دولار. ولهذا فإن هذه الحملة قد تؤسس لتحالف غربي كبير يواجه التحالف الجديد، الذي ترأسه دول البريكس ودول تعمل منفردة كتركيا في إفريقيا.

وإذا أنفقت فرنسا مالاً في الشمال المالي أثار الجنوبيين، وكأنه مكافأة للثوار[1]، وسيصارع الجنوب للبحث عن غنائم الحرب بطرقه الخاصة، أو

(١) سكوت ستراوس و ليف بروتيم، نظرة إلى مستقبل مالي، هيرالد تربيون، ١٩-٢٠١٣\١٢٠.

سببت فرنسا صراعًا على الثروة التي سوف تبذل في سبيل صناعة أي استقرار في الشمال. هذا إلى جانب المناطق الواسعة المفتوحة على كل الجهات مما يصعب ضبطه.

وستواجه فرنسا مشكلة بذل الدم، في حرب قد تطول جدًّا، وأزمة مالية توفير المال وهي تعاني من أزمة مالية طاحنة، تضعف من حركتها السياسية والحربية، تعاني من نقص ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٦٠ مليار يورو، مقابل ١٦٠ مليار يورو لصالح ألمانيا، ومشكلة الحل الذي يجب عليها تنفيذه، وهو وضع إدارة ونظام في بلد غزته، وسببت أو ستسبب له الكثير من المآسي فوق ما هو فيه. وهنا قد تستطيع فرنسا قتل كثير من الماليين، ودحرهم إلى مدن أخرى، ولكن كما قال أحد الكتاب: «قد تنتصر فرنسا في المعركة، ولكنها ستنهزم في الحرب».

التدمير بسلاح العنصرية «فرِّق تَسُدْ»

يحمل الغربيون دائمًا معهم سلاح التفريق العنصري بين الشعوب التي يحتلونها أو تذل لهم، وها هي مالي في الأيام الأولى ينتشر فيها قتل الأفارقة للطوارق، حتى في معسكرات وفرق الجيش المالي المختلط، وأصبح العربي والطوارقي مهددًا في مناطق قبائل أو أقاليم أخرى بالذبح بسبب لونه. وهو السلاح نفسه الممكن له في العراق بين الشيعة والسنة والكرد، الذي حرص الاحتلال الأمريكي على جعله قانونًا؛ ليكون الضعف الدائم والتبعية والتمزّق مصير العراق، وهو مصير أفغانستان، وهو الداء نفسه الذي تنشره فرنسا بقوة في أول أيام احتلالها لمالي، وينشره إعلامها، ويروّج للعداوة النامية بين السود والبيض في مقطع، ثم يعقب بهذا المقطع من تغطية واشنطن بوست: «الطوارق يرون أنهم أذكى، لذا يجب أن يكون السود عبيدًا لهم»[1]. وتفرضه في الدول

---

(١) يوم ٢٠١٣\١١\٢٤، وهذا نص القول:

«The Tuaregs think they are smarter، and they think the blacks should be their slaves,»
http://www.washingtonpost.com/world/french-troops-face-complicated-military-landscape-in-mali/2013521/24/01/d6ab011-6617-e2889-b-f23c246aa446_story_2.html.

العربية في شمال إفريقيا من خلال فرض تقسيم المجتمع إلى عرب وبربر «أمازيغ» وصناعة ثقافتين مختلفتين، واستطاعوا اصطناع حروف لكتابة اللغة الأمازيغية، ليس حبًا في البربر ولكن كرهًا للغة العربية، وتمكينًا للمستعمر كسيد دائم يحكم ويسيطر ويفصل بين ضعيفين متخاصمين موهنين دائمًا، وهذا ما يؤسس له الآن ومنذ الأيام الأولى في مالي، هذه الاختلافات قد تكون موجودة، ولكنها تحت السيطرة ومكبوتة أو غائبة منسية، ولكن المستعمر هو الذي يوقدها ويستثمرها بأعلى قدر ممكن، كما يمنع ويجرم من يثيرها في بلاده، غير أن هذه السموم يربيها وينميها في العالم في المستعمرات، ولكن سيأتي يوم يراها قوية على أرضه.

وقد انتشرت في الأيام الأولى حوادث قتل السود للطوارق والعرب، وتناقلتها وسائل الإعلام، ولم يقف الأمر عند هذا، بل قتل أفراد من الجيش المالي زملاءهم من العرب والطوارق في معسكرات الجيش نفسه قبل الخروج لمعارك في خارج المعسكرات.

والمستعمرون الجدد يختلفون عن المستعمرين القدماء، فالجدد يهدمون كل شيء قدر طاقتهم، والعالم أجمع يذكر الأقوال على «السي إن إن» التي كانت تبشر بإعادة العراق إلى العصور الحجرية، ويصورون النساء يحملن الماء من النهر في العراق على رؤوسهن مستبشرين بإنجازهم. واليوم، ها هو العراق بلا كهرباء ولا ماء بعد عشر سنين من الغزو.

وكذا تتحدث الأخبار عن تمبكتو يوم ٢٠١٣\١١\٢٥ مبشرة بانقطاع الكهرباء والماء عن المدينة، والاتصالات مقطوعة في جاوو، وهم يصنعون من الحرب ومن الخصومة دمارًا دائمًا، فقطع الطرق والجسور بين النيجر ومالي يستوي أن يقطعها الغازي أو المغزو الذي يراها تسهل وصول الغازي إليه، فتدمير بلده في هذه الحال يراها دفاعًا عن النفس، كما يرى المستعمر أن الهدم التام خير عمل يقدمه لنفسه بتدمير خصمه.

والتدمير النفسي للمجتمعات المغزوة يراها الغازي انتصارًا له، ففي الأيام الأولى بلغ عدد النازحين من مالي إلى موريتانيا أربعة آلاف وخمسمائة، ويستعد

الماليون للهروب من بلادهم إلى كل الاتجاهات عدا المناطق التي يمنع الغازي الحركة تجاهها أو يمنع غيره ذلك، فقد فرض الفرنسيون حصارًا على مناطق عديدة، وكذا فعل الجزائريون بإغلاق الحدود، حيث يكون الموت والقتل والتهجير والفقر والجوع والعراء نصيب السكان المستضعفين، بحجة وجود إرهابي في بلادهم، وليس الإرهاب هو السبب بل الثروة هي الأهم.

الحملة للثروة والنفوذ

مع أن فرنسا ذهبت لاحتلال مالي لأسباب اقتصادية، فإنها تطمع في تمويل حملتها على مالي من حكومات أوروبية وأمريكية وإفريقية وعربية. وسوف تعرض فرنسا طلبًا لتمويل حملتها في اجتماع الدول الأفريقية ومانحين في أديس أبابا يوم ٢٩ يناير بمبلغ ٤٥٢ مليون دولار، تحت حجة محاربة الإرهاب، ولكن لفرنسا مغانمها الاقتصادية المعروفة للعالم، والتي جعلت حكومات كثيرة تتلكأ في تمويلها، فثروة مالي أهم أسباب الهجوم الفرنسي عليها، وبعض المحللين المتخصصين في الشؤون الفرنسية قال إن اليورانيوم هو السبب الوحيد للغزو الفرنسي. ففي مناطق الطوارق ثلث اليورانيوم الموجود في العالم، وقد فقدت فرنسا وشركتها أرفا لليورانيوم حقوق الشركة لصالح النيجر، فلن تترك يورانيوم شمال مالي بسهولة. إضافة إلى أن هناك مناجم لليورانيوم تنتج الآن في جنوب مالي ويصدر إلى فرنسا، تنتجه شركة روكجيت الكندية؛ لأن فرنسا تعتمد على المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٧٥٪، وتبيع فرنسا الكهرباء المنتجة من مفاعلاتها بما مقداره ٣ مليارات يورو سنويًا.

والمناطق المنتجة الآن بعيدة عن مناطق النزاع، ولكن فرنسا خشيت من وصول الثوار إلى الجنوب، وهي مضطرة لليورانيوم، وأهم من ذلك الذهب والألماس الموجودان بكميات هائلة في صحراء مالي. وهناك مخزون نفطي في شمال مالي، ومشاريع مشتركة بين شركات عدة منها شركة توتال الفرنسية وشركات عربية مشاركة في المشروع، وأيضًا هناك مشاريع تنقيب في مالي تقوم بها شركات متعددة منها: ربسول الأسبانية، وانترشال الألمانية، وتريليانس الأمريكية، وأفكس جلوبال من برمودا.

وبجانب اكتشافات النفط الأخيرة هناك حقول أرلت وأكوتا لليورانيوم في النيجر في مناطق للطوارق، ولعل القارئ يذكر كذبة بوش وبلير على صدام واتهامه باستيراد اليورانيوم «الكعك الأصفر» من النيجر، وتحقق السفير جوزيف ويلسون من كذبة هذه الدعاية؛ مما ورّط البيت الأبيض في كشف اسم زوجته فاليري بليم وأنها تعمل في السي آي آي، وكانت أزمة شهيرة. والمهم هنا أن الكعك الأصفر الذي تستخرجه شركات فرنسية في هذه المنطقة من بلاد الطوارق في مالي والنيجر وليبيا، وقد «يسبب تدخل الناتو والأمم المتحدة ودول غرب إفريقيا وقوات حفظ السلام»، والنتيجة ذبح آلاف الطوارق، كما كتب معين رؤوف أحد الخبراء في المنطقة، وقد سافر وشارك مع السفير ويلسون في كشف أكاذيب بوش وبلير التي مهدت لغزو العراق.

مواقف الإسلاميين والحكومات العربية

تزعم فرنسا وموافقوها أن عموم الناس في مالي والمنطقة ضد الإسلاميين، ولكن الثقة قليلة في المقابل بالحكومة المالية. هيئة علماء المسلمين وهيئة علماء موريتانيا قالت بصراحة إن هذا غزو يقصد حرب المسلمين وأرضهم وثروتهم، ثم خرجت مواقف إسلامية بعضها قريب من تيارات هي في مواجهة مع الجهاديين في مواقع عديدة، وحملت تلك المجموعات الجهادية خطأ المواجهة مع الفرنسيين.

أما السلفيون في المغرب، فاعتبروا التدخل الفرنسي غزوًا أجنبيًّا ومساعدته عملاً خيانيًّا. وكذا علماء كثيرون من المشرق والمغرب، مثل بيان علماء البحرين، وبيان الشيخ محمد الحسن الددو، ونقلت وكالات منها يو بي آي، تظاهر عدد من المصريين في جنوب القاهرة ضد فرنسا وقرب السفارة الفرنسية يوم الجمعة ٢٠١٣\١\١٨، وتظاهر جزائريون بقيادة علي بلحاج في الجزائر في اليوم نفسه احتجاجًا على ضرب فرنسا لمالي.

أما عن «المواقف الحكومية العربية» فقد أرسل هولاند قواته ليقاتل عربًا في بلد مختلط الأعراق، ثم ذهب في اليوم نفسه ليبحث عن تمويل من بلد مسلم عربي آخر، وقيل ما قيل وقتها مما لا أود إعادته، إلا أنه لم يثبت إلى

وقت كتابة هذا النص وجود تمويل عربي صريح ومعلن للحملة الفرنسية. ولكن الحكومات العربية في النهاية لم تتخلص من عقدة التبعية للمستعمر، فأموالها في أرضه، وبعض حكوماتها تراه مرجع التفكير في أزمات العالم. ولأن فرنسا خاصة لها مواقف متطرفة تجاه الإسلام وكل ما هو إسلامي ولو كان خرقة على رأس طفلة فتحرمها من الدراسة، لأن الطفلة رفعت شعارًا إسلاميًّا.

وفي مواجهة الحملة العالمية على مسلمي وعرب الطوارق واحتلال مالي، لن تجد الحكومات العربية مفرًّا من أن تتبع كثير منها رغبة المحتلين الغربيين. وقد بدأت فرنسا تحشد معها مشايخ متصوفة من بلدان كثيرة، ومن إفريقيا ومن مالي، وسيكون للفقر والخوف والتزلف دوره في بناء صف كبير ضد الماليين والإسلاميين.

وكان الرئيس الفرنسي هولاند قد زار قبل ذلك الجزائر، على طريقة حكام فرنسا مع المستعمرات السابقة، ولم يعتذر عن ذبح واحتلال الجزائر كما يطالب الجزائريون دائمًا. وقد طلب الفرنسيون فتح الأجواء الجزائرية للطائرات الغازية لمالي و وافق الجزائريون، وقد خدعهم الفرنسيون فأعلنوا الاتفاق الذي لم يتوقع الجزائريون إعلانه فأحرج عساكر الجزائر أمام شعبهم.

في تونس حذّر الرئيس التونسي منصف المرزوقي من تبعات الهجوم الفرنسي على مالي. أما الحكومة التونسية فتحدث نيابة عنها رفيق عبد السلام موضحًا «دعمها لمالي.. ومبينًا تفهم حكومته للقرار السيادي الذي قامت به مالي، ودعا لحوار وطني شامل بالتوازي مع العمل العسكري». وكذا يوسف العمراني وزير بالشؤون الخارجية المغربية بين «تأييد حكومة بلاده لدعوة الحكومة المالية لتلقي مساعدات خارجية لمواجهة القوى الإسلامية المقاتلة». وفي يوم ٢٠١٣\١\٢٥ نُقل عن وزير الداخلية المغربي أنه يدعم بلا تحفظ التدخل الفرنسي، وكانت المغرب تلوذ بالصمت وتنتقد تصرفات الجزائريين في طريقة تعاملهم مع أزمة الرهائن. ثم أعلن سعد الدين العثماني وزير خارجية المغرب بكل صراحة تأييده لحملة فرنسا على مالي، ولكن هل تملك المغرب سوى ذلك في مواجهة ضغط وفقر واعتماد على فرنسا وأسواق أوروبا؟

النتيجة

لم تكن فرنسا راغبة في أي حل سلمي قبل احتلالها للأرض وانفرادها بالقرار؛ لأنها كانت تريد حلا عسكريًّا حاسمًا يقصي خصومها للأبد، ولا يترك لهم أي فرصة في نسبة من مشاركة في حوار، ولا تقاسم نفوذ ولا ثروة مع أهل البلاد، ولتجعل الماليين والعالم أمام حالة تنفرد فيها هي بالثروة والسلطة، ثم تمنح بحسب الحاجة من شاءت ما شاءت.

وما كانت تحب أن تطيل زمن النقاش قبل الاحتلال فيكثر عليها المشاركون الشروط قبل البدء، بل تضع الجميع أمام واقع يجب أن يساهموا فيه لمساسه بمصالح الغرب عمومًا. وليسهل عليها تجلية الخصم وهو الإسلام والقومية والتطرف الوطني أمام مصالح محتلين متشابهة.

هذه الحرب لا تلقى إجماعًا في فرنسا، فهناك من انتقدها بشدة مثل رئيس وزراء فرنسا الأسبق دو فلبان، أما الغالبية فمعها الآن، ولكن الحكومة تخاف من تراجع الدعم فوعدت بأن الحملة لمدة أسابيع فقط؛ لأنهم يخافون مما أصبح يسمى قبل بوجوده بـ«أفركانستان»، وأن تتورط في مالي كما تورطت أمريكا من قبل في أفغانستان وباكستان، ولم تكن تجربة فرنسا لمواجهة الإسلاميين ذات نجاح يذكر، فقد حاولت افتكاك جاسوس لها من الصومال، فأرسلت من سفينة حربية مقابل الصومال أربع طائرات هيلوكبتر وخمسين من الكوماندوز، وانتهت العملية بفشل مريع فقتل الجاسوس الفرنسي وقتل اثنان من الكوماندوز، وذلك قبل غزوها لمالي بأيام. وبمجرد تصاعد خوف الفرنسيين سارعت الحكومة بإعلان أنها ضربت قافلة للطوارق متجهة لباماكو وعطلتها، ويقول آخرون إن الطوارق يتلقون الضربات بالتفرق والاختفاء، ويعيدون اندماجهم بين المدنيين فيخفون أسلحتهم ويحلقون لحاهم، بعدما كان هؤلاء يمنعون الناس من الدخان ويفرضون الحجاب على النساء.

فسوف يتورط الفرنسيون في حرب استعمارية طويلة وسيفقدون مالاً ورجالاً في الحرب، مع أنهم يرون أنهم سيكتفون بفتح الجبهة أولاً، ثم على طريقة المستعمرين القدماء سيحارب أبناء المستعمرات نيابة عنهم، وسيموت

جزائريون ونيجيرون وماليون وأفارقة كثيرون وعرب آخرون والغنيمة لفرنسا، ولكن الحروب ليست دائمًا كذلك فالوعي القومي والإسلامي في إفريقيا أكبر من ذي قبل، والإعلام العالمي أوسع ووسائل التواصل أصبحت تحارب بحضور كبير في هذا الميدان. وفرنسا وجه استعماري لا يمكن تحسين صورته بأي سبب، فقد يهيج حالة إسلامية جاهزة النقمة على فرنسا وأنصارها في هذه المناطق الواسعة. ومهما استعانوا بثقافة كراهة الإسلام والإسلاميين، فإن النزعات القومية عند الأفارقة والعرب والطوارق جاهزة للانتقام والحياة، وسيضر إعلان الفرنسيين بأن الحكومة الجزائرية فتحت الأجواء لهم بتلك الحكومة، وقد خدعها الفرنسيون بإعلان الاتفاق، وهذا سيسبب لها أزمات في الجزائر ويضطرها للبعد عن فرنسا، فهي حكومة هشة في مشروعيتها وفي قبول الشعب بها، ولم يتأخر بيعها إلا لرعب الدم السابق في التسعينيات الذي أهدره ضباط فرنسا أولاً ثم من ناوءهم، ولكن هذا الانحياز الصريح للمستعمرين سوف يكون له ما بعده، وها هو خطاب الجبهة وعباسي مدني وبلحاج يعيد الكرة، ويستنكر تبعية حكومة بلاده للمستعمر.

الطوارق حركة قومية صاعدة في النهاية ما بين خطاب قومي وإسلامي، قد تعيد تقسيم كيانات تلك المنطقة الإفريقية، وتقيم دولة طوارقية في هذه المساحات الواسعة، وحين تتراجع قوميتها فإنها سترفع شعارًا إسلاميًّا، وستجد تعاطفًا وتضامنًا عامًّا، فهي حركة قومية عابرة للدول الموجودة الآن. وقيامها سيكون على حساب دول كثيرة قد لا تتكون من دول إفريقية جنوب الصحراء فقط، بل قد تقتطع مناطق من دول عربية كليبيا والجزائر وربما موريتانيا، وتسبب أزمات وفوضى في كثير من الجوار.

وستزيد الأزمة من معاناة وفشل الحكومات القائمة في غرب إفريقيا، تلك التي تعاني من مشروعيات مهتزة، فلا هي ديمقراطية ولا هي قومية عادلة، وستجعل هذه الكيانات تعاني من سلوك طريق طويل يكاد يبدأ من الصفر في بناء هويتها، ومن هي ومن أهلها، وما هي قوميتها وما هي لغتها ودينها وسياستها، إنها بداية معركة طويلة في داخل هذه الكيانات لتعرف ما هي؟ وماذا يجب أن تكون عليه. وتبدأ أزمات حروب الأعراق والأديان والبلدان القائمة، فالكل

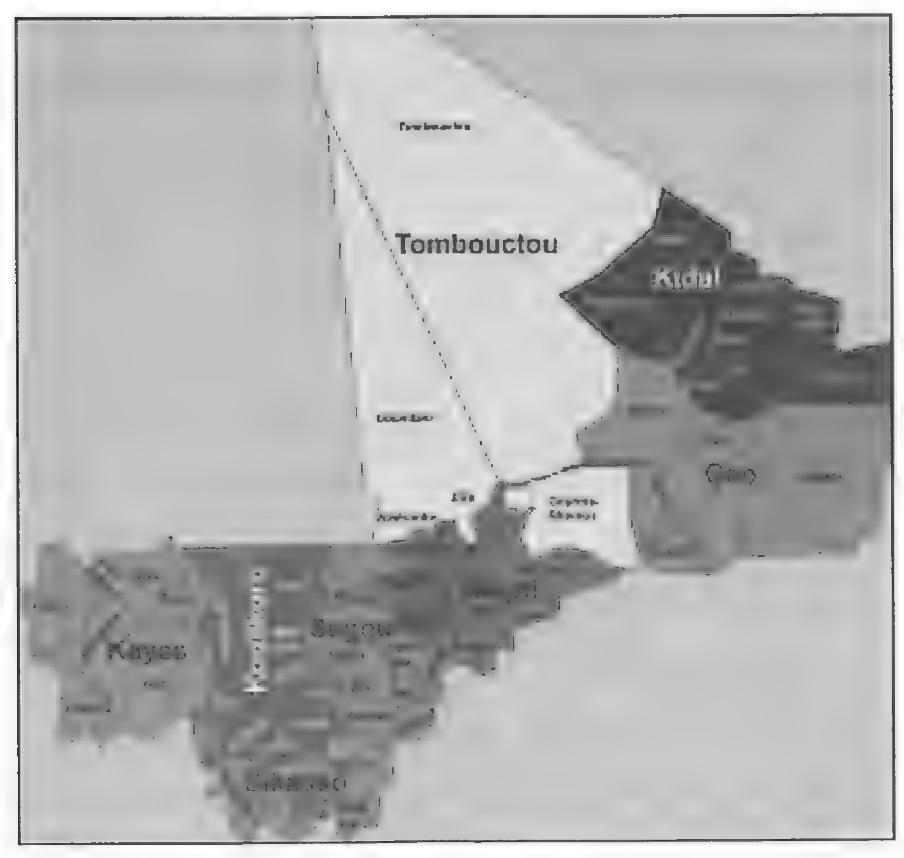
جاهز للحرب، وتجنيد الفقراء والمعدمين والمتعصبين سهل، ونيجيريا تغلي وتشاد، وأزمات كبيرة في كل المنطقة، لا يخفف من النيران المندلعة إلا سلام سريع وخروج أسرع.

الإسلاميون من اتجاهات عديدة سيظهر أثرهم وكياناتهم المختلفة ويوسعون نفوذهم وقوتهم، وسيعاني بعضهم من بعض، وكذا هذه الحكومات الكثيرة ستواجه هذه الظاهرة وتعاني منها ومن محاربتها. أما التوجهات القومية فيعتمد مستقبلها على ذكاء المستعمرين، فإن تمّت مراعاة الحركة القومية، وكوفئت وفصلت عن الإسلاميين، فقد يضعف أثر الإسلاميين الأزواد ويقصر زمنهم، ولكنهم سيكونون الأعلى انتصارًا كلما تطاولت مدة الحرب.

لا يبدو أن فرنسا التي تعاني من الإفلاس والبطالة يمكنها بناء حكومة قوية في مالي، ولا صناعة استقرار في الشمال، وليست هناك عائدات سريعة جاهزة تبني عليها سياستها، فاستثمار مالي يحتاج وقتًا أطول، وسوف تضطر إلى تقاسم المغانم والمغارم مع مستعمرين آخرين إن بقيت، ولعل هذا ما تأمله الآن من إشراك كثيرين، ولكنها ستواجه موجة شديدة من مقاومة الاستعمار وكذا شركاؤها، ولن تستطيع وضع «كرزاي» مالي بسهولة، مع أنها قد تفضل لو وجدت «عنصريًّا» إفريقيًّا متعصبًا ضد العرب والطوارق والإسلاميين، وقد لا تجده بسرعة كافية.

إن إعادة احتلال إفريقيا وغزوها يعيد التاريخ جذعًا بـ «متحاربين جدد»، فالذين حاربوا المستعمرات وتحاربوا عليها فيما قبل الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، ومجمل حروب الاستعمار التالية تفتح اليوم بابًا موحشًا لصراع عالمي على المستعمرات في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، ولكن ليس بين الأوروبيين أو الغربيين أنفسهم كما كان قديمًا، بل بين الغربيين الآن وبقية العالم، وما دول البريكس إلا الجزء الكبير المعادل لأوروبا، ولكن آخرين سيجدون أنفسهم في السباق، وها نحن نستقبل تقسيمًا عالميًّا جديدًا يتشكل بخجل، وسيتكوّن ويظهر قريبًا بلا أقنعة.

إننا عندما نستنكر احتلال الفرنسيين لمالي، فلا يعني هذا قبول تصرفات هذه الجماعات ولا توجهها لإسقاط حكومة مالي، ولا القبول بالفوضى والاختطاف للعاملين الأجانب والأبرياء من السياح والتجار، فلا يقابل الوجود الأجنبي بإرهاق السكان بهذه المآسي، كما إن الحلول السلمية عبر الديبلوماسية والحوار هي الحلول الوحيدة ضد انحرافات وعنف أطراف الخلاف.



الخريطة الجغرافية لمالي

إقليم أزواد

التشكل التاريخي وجذور الأزمة

عبد الودود ولد عبد الله

يطلق اسم «أزواد» في الأصل على منطقة سهلية في الجزء الغربي من المنطقة الصحراوية الواقعة شمالي «مالي»، وليس هناك اتفاق كامل على تحديد المعنى اللغوي لهذه الكلمة، التي تؤول في أصلها إلى لغة «التماشق»، وهي اللغة التي يتحدث بها «الطوارق» على اختلاف في اللهجات.

غير أن هذه التسمية أصبحت تطلق على عموم المنطقة المعروفة بالشمال المالي، وهي منطقة تشكل نسبة ٦٠٪ من مجموع مساحة الدولة المالية، ويقدر عدد سكانها بحدود ١٠٪ من مجموع مواطني هذه الدولة.

يتكون السكان في هذه المنطقة في أغلبهم من «الطوارق» والعرب و«الفلان» و«السونغاي»، وتعتبر المجموعة الأخيرة من أقدم سكان منطقة عقفة نهر النيجر، حيث شكلت كيانات سياسية كانت أشهرها إمبراطورية السونغاي، التي ازدهرت في القرنين الهجريين التاسع والعاشر (ق. ١٥ و١٦م). أما مجموعة «الفلان» فتمتاز في الأصل بنمط معيشة قائم على الترحال، وقد أسسوا دولاً إسلامية من أهمها دولة «ماسينا» في الدلتا الوسطى لنهر النيجر.

ولذلك يمكن اعتبار مجموعتي: العرب و«الطوارق» بمنزلة المجموعتين الأساسيتين في منطقة أزواد الصحراوية.

الطوارق:

الجناح الشرقي من صنهاجة الجنوب الملثمين:

ينتمي «الطوارق» إلى صنهاجة الجنوب الذين كانوا يدعون في الكتابات العربية الوسيطة بالملثمين. ويتضح من الكتابات العربية التي تحدثت عن الملثمين أنهم كانوا يتوزعون في الصحراء موازاة مع محورين؛ أحدهما: غربي ينتهي في نهر السنغال؛ وثانيهما: شرقي ينتهي إلى نهر النيجر.

اشتهرت من مراكز الجزء الغربي مدن أودغست وأزوكي، وعرف أكثر بأنه كان منطلق حركة المرابطين في القرن الخامس الهجري (ق. ١١م).

أما الجزء الشرقي فقد اشتهرت من مدنه «تادمكة» التي ذكرها ابن حوقل[١] في القرن الرابع الهجري، والبكري[٢] في القرن الخامس. كما ذكر ابن فرحون ما يدل على درجة ازدهارها العلمي في القرن الثالث الهجري[٣]. واشتهرت منه كذلك مدينة «تكدة» التي زارها ابن بطوطة، ووصف ازدهارها التجاري وأصالة نمطها المعماري[٤].

وبعد وصول الهجرة العربية المعقلية إلى ضفاف نهر السنغال، ابتداء من القرن الثامن الهجري (ق. ١٤م)؛ تعرب الجزء الغربي من الملثمين، من السوس إلى نهر السنغال، بينما احتفظ أغلب سكان الطرف الشرقي من صحراء

---

(١) ابن حوقل ، أبو القاسم النصيبي، كتاب صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢، ص. ١٠١.

(٢) البكري (أبو عبيد الله بن عبد العزيز ت. ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م) «المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب» وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، طبع مع ترجمته إلى الفرنسية بعناية Mac-G. de Slane ، الجزائر ١٨٥٧، ص. ١٨١.

(٣) ذكر ابن فرحون في سياق ترجمة ابن المواز (ت. ٢٦٩هـ) أن الكتاب بكماله أخذه عنه قوم من أهل تادمكة. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ص. ٢٣٣.

(٤) ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، اللواتي الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار، شرح وتعليق: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢، ص. ٧٠٤.

الملثمين بلغتهم وعاداتهم، بما في ذلك عادة اللثام، وهؤلاء هم من أصبحوا يدعون «الطوارق»[1].

لا يطلق المعنيون على أنفسهم اسم «التوارق» أو «الطوارق»، والظاهر أن هذا الاسم الذي أطلقه العرب على هذه المجموعة قد يكون في الأصل من باب النسبة إلى «تارقة»، وهو اسم كان يطلق على إقليم فزان، حيث يلتقي العربي القادم من الشمال الشرقي مع أول مجموعة معتبرة من هؤلاء الملثمين.

وفي القرن الثامن الهجري (ق. ١٤م) يظهر أن هذه المجموعة قد تبلورت بنمط عيشها وملامحها الثقافية المتميزة، كما يظهر من كتابات المؤرخين والرحالة في هذا العهد.

يتحدث ابن خلدون عن طوارق الشمال، ويسميهم بالاسم الذي ما زال يطلق عليهم في النيجر والجزائر، وهو اسم «الهجار» أو «الهكار». كما يوضح أن هذه المجموعة تنتمي إلى فصيل «هوارة»، وأنها بانتقالها إلى الشمال الشرقي، أصبح «الواو» من اسمها ينطق جيمًا مصرية.

ويتحدث معاصره الرحالة ابن بطوطة عن طوارق الجنوب أو «أهل اللثام» كما يسميهم؛ فيذكر من قبائلهم «مسوفة» و«بردامة» في «إيولاتن» وتنبكت وتكدة. ولما قطع الصحراء نحو الشمال تحدث باقتضاب عن طوارق الشمال، وسماهم «الهكار» كذلك[2].

وفي القرن الهجري التاسع (ق. ١٥م) تعززت مكانة الطوارق في أزواد بعد سيطرتهم على مدينة تنبكت، مستفيدين من حالة الضعف التي انتابت دولة «مالي» خلال هذا القرن. وإلى هذا العهد يعود بروز الأسر العلمية الصنهاجية التي اخترقت سمعتها القرون.

---

(١) يقول صاحب الجوهر الثمين (ص. ٢٩): «إن موريتانيا في الأصل قسم من الطوارق (يقصد الملثمين، فيما يبدو)، ولكن منذ انقطع أهل موريتانيا عن إخوانهم من الطوارق وتعربوا ما زالوا يداخلون سنغال ويواصلونهم كمواصلة أهل تماشق لسنغي وهوسا، حتى صار الأمر إلى التقاطع».

(٢) ابن بطوطة، م.س.، ص. ٧٠٦.

وفي نهاية هذا القرن أنهى سني علي[1] حكم «طوارق مغشرن»، وشن حملة على كل رموز الوجود الصنهاجي لا سيما علماء صنهاجة؛ فارتبط سوء سمعة سني علي بهذا الفعل المستهجن.

ولم تستعد المنطقة توازنها إلا في عهد الأسكيا محمد، الذي دشن قرنًا من الازدهار في منطقة أزواد بالتكامل بين أجهزة دولة السونغاي في غاو، وقبائل الطوارق في الصحراء التي تركت لها إدارة الممالح وتأمين القوافل، والأسر العلمية التجارية التي تركت لها إدارة الشؤون العامة في المدن التجارية مثل تنبكت وولاتة. ولم يعد الطوارق إلى واجهة المشهد إلا بعد ظهور بوادر الصراع بين الدولة السعدية والسونغاي. ويظهر الطوارق مندمجين في المنظومة التجارية التي وضع أسسها الأسكيا محمد.

في نهاية القرن العاشر الهجري (ق. ١٦م)، دخلت السونغاي في صراع مع الدولة السعدية الطامحة إلى التحكم في مقالع الملح في الصحراء، وتحديدًا في أزواد؛ بهدف السيطرة على تجارة الذهب في السودان. وقد ردت دولة السونغاي على ذلك بالإيعاز إلى الطوارق بالإغارة على أطراف الدولة السعدية؛ فهاجموا سوق بني صبيح.

وعندما احتل السعديون مملحة تغازة قاطعتها القوافل بأمر من أجهزة دولة السونغاي، وغادرها الطوارق بحثًا عن مملحة جديدة، فافتتحوا مملحة تاودني.

انتهت هذه المناوشات باحتلال السعديين لتنبكت وغاو، وإسقاط دولة السونغاي بواسطة جيش يضم أخلاطًا من المجندين والبدو والمرتزقة من أصول أوروبية، وعرف هذا الجيش محليًا باسم «الرماة»، إشارة إلى أنه كان يتكوّن من الرماة المسلحين بالأسلحة النارية، التي لم تكن معروفة في الصحراء والسودان.

---

(١) سني علي (١٤٦٤- ١٤٩٣م) تولى إمارة السونغاي، التي كانت قد استقلت عن مملكة مالي منذ سنة ١٣٣٦م، فحول هذه الإمارة إلى إمبراطورية قوية تتحكم في تجارة الصحراء، إثر احتلاله مدينة «تنبكتو» سنة ١٤٦٨م وإنهاء حكم طوارق مغشرن بها. راجع السعدي، تاريخ السودان، ص. ١٠٣ وما بعدها (من الترجمة الفرنسية).

غير أن هذا الجيش ما لبث أن انفصل عن الدولة السعدية المركزية، مشكلاً إمارة مستقلة يقتصر نفوذها على تنبكت وغاو، وعرفت هذه الإمارة باسم «باشوية الرماة».

وشيئًا فشيئًا اندمج هؤلاء «الرماة» في المجتمع السوداني، وأصبحوا يتحدثون بلغة السونغاي، ثم أصبحت مجموعة «الرماة» بمنزلة عشيرة من السونغاي، لا سيما بعدما خسروا السيطرة على الإقليم أثناء صراعهم مع الطوارق[1].

تنامي نفوذ العرب وسطوة الطوارق بمنطقة أزواد في عهد باشوية «الرماة»:

عندما اجتاح السعديون منطقة أزواد في نهاية القرن العاشر الهجري (ق. ١٦م)[2]، كانت القبائل العربية المعقلية قد استكملت سيطرتها على الشطر الغربي من صحراء الملثمين[3]، وهو الشطر الذي أصبح يدعى «بلاد شنقيط»[4].

البرابيش:

أما الشطر الشرقي من هذا الفضاء، وهو ما يعرف بمنطقة «أزواد»، فقد كان يشهد وصول طلائع هذه الهجرة منذ بداية القرن العاشر الهجري[5]. وفي نهاية القرن يذكر السعدي أن عرب بني عبد الرحمن من البرابيش، وهم من بني حسان

---

(1) Tombouctou au milieu du xviiième siècle d'après la chronique de Mawlay al-Qasim b. Mawlay Sulayman، présentée et traduite par M. Abitbol، Maisonneuve et Larose، Paris، 1982 ;

(٢) حول تفاصيل اجتياح الجيش السعدي لمنطقة أزواد وقضائه على دولة السونغاي بعد احتلاله لمدينة تنبكتو (٩٩٩هـ)، راجع: السعدي، تاريخ السودان، ص. ١٣٧ وما بعدها.

(٣) حول سيطرة عرب المعقل على الجزء الغربي من الصحراء، وتأسيس الإمارات الحسانية، راجع: المختار بن حامد، موسوعة حياة موريتانيا، ١: التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ص. ٧٧-١٧٩.

(٤) حول مفهوم بلاد شنقيط ودلالة انطباق الاسم على المسمى، راجع أحمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٦١، ص. ٤٢٢.

(٥) يذكر الأرواني (الترجمان، مخطوط) أن بداية وصول البرابيش إلى أزواد كانت سنة ٩٢٠ هـ.

المعقليين، كانوا قد وصلوا إلى الأطراف الشمالية الغربية من أزواد غير بعيد من مملحة «تغازة»؛ حيث وفر رئيسهم عيسى بن سليمان حمايته لابن قاضي تنبكت الأسبق، بعدما فر إليهم طلبًا للنجاة مما عرف آنذاك بمحنة العلماء في تنبكت[1].

وبعد هذه الحادثة بسنوات (١٦٣٢م) سيضطر ممثل السلطة السعدية في تنبكت، وهو الباشا علي بن عبد القادر، إلى الاحتماء بالفلالي بن عيسى، الرئيس الجديد لبني عبد الرحمن، في سياق صراعات داخلية بين صفوف الجيش السعدي[2]؛ مما يظهر الأهمية المتنامية لمجموعة البرابيش في بدايات القرن الحادي عشر الهجري (ق. ١٧م).

وفي هذا القرن نفسه سنجد أن رئيسًا آخر من البرابيش، هو عبو مخلوف البربوشي[3] سيهاجر بقومه إلى منطقة «أروان»؛ حيث سيدخل في تحالف ديني

(١) إثر احتلال الجيش السعدي لتنبكت، حدثت ثورة ضد التجاوزات التي كان الجيش يقوم بها؛ فاتّهم الجيش فقهاء تنبكت، لا سيما آل محمد أقيت بتشجيع الثوار. وعندما أحس القاضي عمر بن محمود بن محمد أقيت بخطورة التهديد، أرسل ابن أخيه محمد شمس الدين بن القاضي محمد بن محمود، فتوجه من تنبكت إلى «أقا»، على رأس وفد «ليطلب لهم العفو من الأمير مولاي أحمد (=المنصور الذهبي) مما صدر منهم من الفتنة مع القائد المصطفى، وأن قومه هم الذين ابتدأوا بها» (تاريخ السودان، ص:١٦٧)، واستشفع القاضي عمر بالفقيه عبد الله بن مبارك الأقاوي الذي «ركب معهم إلى مراكش ولم يمش إليه قط» قبل ذلك حسب رواية السعدي (ص:١٦٧)؛ فأكرمهم المنصور الذهبي وأعلن قبول شفاعة ابن مبارك، وأقاموا في مراكش عامًا قبل أن يرسلهم المنصور مكرمين إلى تنبكت بصحبة القائد بختيار حاملاً رسائل إلى «الباشا محمود (بن زرقون) بأن لا يتعرض لهم بسوء» (ص: ١٧٢). فلما وصلوا إلى تغازه علموا بما وقع لفقهاء تنبكت على يد الباشا محمود بن زرقون، فلجأ محمد شمس الدين إلى عيسى بن سليمان رئيس قبيلة البرابيش ليوصله إلى مأمنه في «وادان». انظر: السعدي، عبد الرحمن. تاريخ السودان. O. HoudasMaisonneuve، Paris 1981، ص. ١٦٧ وما بعدها.

(٢) بول مارتي، من عرب مالي، البرابيش بنو حسان، ترجمة: محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٨٥، ص. ٢١.

(٣) عبو مخلوف البربوشي من بني عامر، انتقل مع أبنائه في بداية القرن الحادي عشر الهجري إلى «أروان»، حيث تتلمذ لشيخ المدينة ومؤسسها أحمد أك آدة السوقي، واشتغل مع عشيرته بتنمية التجارة وخفارة قوافل أروان، وتنامى نفوذ أبنائه شيئًا فشيئًا حتى انتقلت إليهم زعامة البرابيش. توفي عبو مخلوف في مدينة أروان قبل سنة ١٠٤٤هـ (تاريخ وفاة شيخه أحمد أك آدة). راجع: محمد محمود الأرواني، كتاب الترجمان، في تاريخ الصحراء والسودان، وبلاد شنقيط وتنبكت وأروان، مخطوط. وأيضًا: بول مارتي، من عرب مالي، البرابيش بنو حسان، م.س.، ص.ص. ٢١، ٢٢. (وفيه تسمية المعني «أبو مخلوف»، والظاهر أنه تصحيف من الترجمة).

وسياسي مع الفقيه الصالح أحمد آك آده السوقي وأبنائه، وهم علماء المدينة وسادتها، فيمكنهم ذلك من التصدر في الإمارة على عموم البرابيش والقضاء على عشيرة الإمارة السابقة بني عبد الرحمن[1].

وسيشرف البرابيش على تأسيس حاضرة جديدة هي «بوجبيهة» التي أسست بالتحالف مع فقيه وصالح سوقي آخر هو أحمد بن البشير السوقي، الذي صاهر عشيرة المحافيظ من البرابيش.

وحول حاضرتي «أروان» و«بوجبيهة» أسس البرابيش بقيادة بني عبو مخلوف منظومة سياسية اقتصادية يقوم فيها رجال الدين الحضريون بتوفير الحماية المعنوية، وفض النزاعات بين المتخاصمين، ويقوم المحاربون البدو من عرب البرابيش بحماية القوافل ومهاجمة قطاع الطرق.

كنتة الشرق:

أما المجموعة العربية الثانية التي كان لها شأن كبير في أزواد فهي مجموعة «كنتة». وتنقسم هذه المجموعة إلى فرعين كبيرين، يسمى أحدهما «كنتة الحجرة»[2] ويوجد أساسًا في بلاد شنقيط. أما الفرع الثاني، أو كنتة الشرق، فقد نشأ وتعاظم دوره في منطقتي توات وأزواد، وذلك ابتداء من أواخر القرن العاشر الهجري (ق. ١٦ م)[3].

وإذا كان البرابيش محاربين يستميلون رجال الدين والصلحاء لتأسيس كيانات مستقرة في أزواد؛ فإن «كنتة» في أزواد كانوا بالأساس رجال علم وصلاح، ويمتهنون التجارة. وقد تميزوا عن غيرهم من صلحاء الصحراء بنشر أوراد الطريقة القادرية بسند ابن عبد الكريم المغيلي، الذي كانت له مكانة روحية

---

(١) الأرواني، الترجمان....، ومارتي، من عرب مالي، ص. ٢٤.

(٢) البرتلي، الطالب محمد بن أبكر، الولاتي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق عبد الودود ولد عبد الله وجمال ولد الحسن، منشورات مركز نجيبويه، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٥٩.

(٣) توفي الشيخ أحمد البكاء الكبير، الجد الجامع للفصيلين في حدود منتصف القرن العاشر، ودفن في ولاتة، فتح الشكور، الصفحة نفسها.

كبيرة في الصحراء والسودان. وكان ناشر هذا السند هو عمر الشيخ تلميذ المغيلي والجد الأكبر لمجموعة «كنتة الشرق»[١].

وقد كان لفرع الرقاقدة من هذه المجموعة نفوذ معتبر في أزواد، وتتلمذ عليهم كبار العلماء في أزواد، مثل: الشيخ علي بن النجيب[٢]، والفقيه أحمد بن البشير الكلسوقي[٣]، وغيرهما.

وقد أسس «كنتة الشرق» في أزواد مراكز حضرية من أهمها حاضرة «المامون» التي أسسها الرقاقدة[٤]، وحاضرة «المبروك» التي شيدها بنو الوافي سنة ١١٣٣هـ[٥].

ولم يصبح نفوذ هذه الجماعة مؤثرًا بصورة محسوسة في مختلف نواحي الحياة بمنطقة أزواد إلا في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري (ق. ١٨م)، حين ظهر الشيخ الصوفي الكبير المختار بن أحمد بن أبي بكر الكنتي الوافي (ت. ١٢٢٦هـ/ ١٨١١ م)[٦]. فقد اجتذب هذا الشيخ أعدادًا كبيرة من المريدين، لا سيما رؤساء العشائر البدوية من العرب والطوارق، وأصبحت له ولخلفائه علاقات وطيدة مع الكيانات السياسية الكبرى المحيطة بأزواد أو المؤثرة فيه، مثل دولة سوكوتو في نيجيريا، ودولة حمد الله في ماسينا، والعرش العلوي

---

(١) الخليفة، الشيخ سيدي محمد، الكنتي، الطرائف والتلائد، تحقيق يحيى ولد سيدي أحمد، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠١١، ج١، ص. ٢٨٢ وما بعدها.

(٢) أخذ عن سيدي الأمين ذي النقاب الرقادي، (الطرائف والتلائد، م.س.، ج.١، ص. ٢٦٠).

(٣) يذكر البرتلي، (فتح الشكور، ص.١٠٨) أن الكلسوقي أخذ الورد عن سيدي أحمد بن عبد القادر الرقادي.

(٤) الخليفة، الطرائف والتلائد، م.س.، ج١، ص. ٢٢٤.

(٥) يحيى ولد سيد أحمد، ديوان الصحراء الكبرى، المدرسة الكنتية، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٩، ج.١، ٦٢.

(٦) أهم مصدر لترجمة الشيخ المختار الكنتي الكبير هو كتاب الطرائف والتلائد (راجع الهامش ١٩ أعلاه). ومن أهم الدراسات الأكاديمية الحديثة حوله أطروحة عبد العزيز بطران:

Sidi al-Mukhtar al-Kunti and the recrudescence of Islam in the Western Sahara and the Middle Niger c. 1750 – 1811، Ph.D. Thesis submitted to the University of Birmingham، by Abdal-Aziz Abdallah Batran، 1971.

في المغرب الأقصى، فضلاً عن الإمارات والمشيخات الصحراوية المتنفذة بين صفوف العرب والطوارق[1].

وأصبح هذا الشيخ وخلفاؤه بصورة خاصة حماة لمدينة تنبكت، يدفعون عنها بالجاه والوساطة، وتسهيل المفاوضات بين سكانها ومهاجميهم للاتفاق على حل يضمن الحد الأدنى المقبول من مصالح جميع الأطراف، دون الوصول إلى تنفيذ التهديد بتخريب المدينة؛ لأنه لا يخدم أي طرف في نهاية المطاف.

كان نفوذ «الرماة» قد تقلص بحيث انحصر في مثلث تنبكت - غاو - جني، وأصبحت القوافل تحت رحمة أسياد الصحراء من عرب البرابيش وطوارق تادمكت وإيولمدن[2].

طوارق تادمكة:

كانت مجموعة تادمكة تعيش في منطقة «أداغ»[3] حيث تقع مدينة تادمكة التاريخية التي أعطت هذه المجموعة اسمها، غير بعيد من مدينة «كيدال» الحالية[4].

وتحت تأثير الصراع مع طوارق الهكار في الشمال، من ناحية، وإغراء مداخيل التجارة حول تنبكت، من ناحية أخرى، زحف تادمكة في اتجاه الجنوب الغربي، ودخلوا في صراعات مع الرماة، أقنعت هؤلاء الأخيرين بتوقيع صلح مع «ابتيت بن محمد بن المختار بن عومر بن ألاد» رئيس تادمكة، يلتزمون فيه

(١) للاطلاع على صورة شاملة حول النفوذ السياسي لهذا الشيخ ومدرسته الكنتية، راجع: سيد أعمر بن شيخنا، الفكر السياسي في غرب الصحراء، دراسة في تجربة وأدبيات المدرسة الكنتية، المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نواكشوط، ٢٠١٢.

(٢) Voir en particulier : Abitbol، M. ***Tombouctou au milieu de XVIIIe siècle d'après la chronique de Mawlay al-Qasim b. Mawlay Sulayman***، Maisonneuve et Larose، Paris، 1982، (introduction، pp. vii et viii).

(٣) يقع هذا الإقليم في الشمال الشرقي لأزواد، ومن أهم مناطقه «آدرار إيفغاس»، وقاعدته مدينة كيدال.

(٤) راجع: السوقي (العتيق بن سعد الدين)، الجوهر الثمين في أخبار صحراء الملثمين ومن يجاورهم من السوادين، مخطوط، بحوزتنا.

بإعطاء مبلغ معلوم مقابل كف تادمكت وغيرهم عن تهديد تنبكت والقوافل المتجهة إليها.

غير أن «الرماة» بادروا سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م إلى اغتيال «ابتيت» بعدما ضاقوا ذرعًا بشروط هذا الصلح وظروف تطبيقه القاسية، وأدى ذلك إلى هجوم كاسح بقيادة «خميكه بن عومر بن ألاد» خليفة رئيس تادمكة القتيل، وفرض حصار شديد على مدينة تنبكت مع التهديد بتدميرها كليًا.

وفي هذا السياق الخاص تدخل الشيخ المختار الكنتي الكبير لتفادي الأسوأ. وقد توصل مع الطرفين إلى حل يقضي بوضع المدينة تحت حماية الطوارق، مقابل ضمان حرية التجارة وبقاء سلطة الرماة في ما يتعلق بتسيير أمور المدينة، مع دفع مبالغ معتبرة من الذهب والخيل والقماش[١]، ثم تدخل الشيخ الكنتي بعد ذلك بقليل، بعدما ظهر أن رئيس تادمكة لا يريد الالتزام بشروط الصلح. غير أن باشوية الرماة يمكن اعتبارها قد انتهت كسلطة مستقلة في المنطقة[٢].

ويبدو أن الغرامة الكبيرة التي كانت تنبكت تدفعها لمن يتولى رئاسة تادمكة قد أججت التنافس على هذا المنصب؛ فدخلت أجنحة الحكم في معارك دامية[٣].

طوارق إيولمدن:

وبدأت قوة تارقية جديدة تزحف من الشرق، هي قوة «إيولمدن». وقد سيطر هؤلاء بزعامة أسرة بني «كاردنه» على أغلب مناطق أزواد، وفرضوا نوعًا من الحماية على البرابيش، وأرغموا تادمكة على التوغل نحو الجنوب الغربي أكثر فأكثر، حتى إنهم - في بعض المعارك - «ألحقوهم بلاد بنبرة»[٤].

---

(١) Abitbol، M. *Tombouctou au milieu de XVIIIe siècle d'après la chronique de Mawlay al-Qasim. op.cit. p. 13*.

(٢) الطرائف والتلائد، ص. ٣٩٦.

(٣) الطرائف والتلائد، ص. ٣٤٠.

(٤) الخليفة، الكنتي، الطرائف والتلائد، م.س.، ج.٢، ص. ٣٤٠.

وينبغي أن نشير إلى أن النظام السياسي والاجتماعي لمجموعة الطوارق كان يقوم كذلك على طبقة من رجال العلم والدين، يعودون بأصولهم إلى مدينة السوق، وهو الاسم المعرب لمدينة «تادمكة»، ولذلك عرفت هذه المجموعة باسم «كل السوق»[١]. وقد شمل نفوذهم نطاق زعامتي «تادمكة» و«إيولمدن»، ثم تجاوزه غربًا نحو البرابيش، حيث أسسوا في حماهم مدينتي «أروان» و«بوجبيهة»[٢].

«كل انتصر» والصراع مع كنتة:

ومن مجموعات الطوارق[٣] التي كانت تمتاز بتفرغها لخدمة العلم والدين مجموعة «كل انتصر»، وتسمى كذلك «إكلاد». توجد هذه المجموعة في الجزء الغربي من أزواد قريبًا من الحدود المالية الموريتانية الحالية، ولذلك كانت هذه المجموعة في حالة تعرب جزئي، حيث يتحدث أغلب أفرادها العربية الدارجة الصحراوية (الحسانية) إلى جانب اللغة التارقية (تماشق).

وفي نهاية القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر للهجرة (ق. ١٨/ ١٩م)، بدأت هذه المجموعة باعتماد شكل تنظيمي جديد يمكنها من تعبئة مجموعة من المقاتلين للدفاع عن القبيلة ومهاجمة خصومها، وأصبحت للقبيلة بناء على ذلك قيادة ثنائية، حيث يوجد زعيم عسكري إلى جانب الزعيم الروحي، مع تبعية الأول للثاني في بداية الأمر[٤].

---

(١) كل السوق أي: «أهل السوق»، أو الجماعة المنسوبة إلى السوق؛ فعبارة «كل» ترد في لغة التماشق مسندة إلى علم بشري أو جهة جغرافية، لتدل على نسبة الجماعة إلى جد مذكور، أو منطقة اعتادوا سكناها، أو مهنة اشتهروا بها. وقد يطلقون اسم «كل تماشق» على مجموع التوارق باعتبارهم ناطقين بهذه اللغة، ويترجم هذا المصطلح غالبًا إلى العربية بكلمة «أهل».

(٢) حول مكانة رجال الدين من مجموعة «كل السوق» ودورهم السياسي والاجتماعي، راجع: السوقي (العتيق بن سعد الدين)، الجوهر الثمين في أخبار صحراء الملثمين ومن يجاورهم من السوادين، م.س.

(٣) إننا نستخدم مصطلح «الطوارق» ببعض التسامح، وإلا فالمعنيون لا يطلقون على أنفسهم هذا الاسم، بل يتسمون بأسماء قبائلهم، والعرب حين يطلقونه عليهم لا يعنون به إلا المجموعات المحاربة. أما غيرهم من أهل العلم والدين مثل «كل السوق» و«كل انتصر» و«إينسلمن»، فيعتبرونهم خارجين عن هذه التسمية.

(٤) Marty، P. Etudes sur l'Islam et les tribus du Soudan، (t.1) : les Kountas de l'Est، les Bérabich، les Iguellad، Paris، Ernest Leroux، 1918 - 1919، p.262.

واحتفظت المجموعة بتقاليدها القديمة في عدم الصراع مع محاربي الطوارق، الذين ظلوا يعتبرون «كل انتصر» مجموعة مسالمة لا يحسن بالمحارب الطارقي الدخول في صراع معها.

وقد أدى هذا التطور إلى صراع مرير مع مجموعة «كنتة»، التي اعتبرت هذا التنظيم موجهًا لها بصورة خاصة؛ فاندفع علماء الجانبين في حرب كلامية و«كتابية» ساخنة[1]، لكن هذه المعارضات الشعرية[2] والنثرية كانت على كل حال أقل فتكًا من المعارك الشرسة، التي اندلعت بين الفريقين في أواخر القرن الهجري الثاني عشر وأوائل الثالث عشر.

وربما كان هذا الصراع الطويل مع «كل انتصر» من عوامل تحول الزاوية الكنتية نفسها من طابعها الديني السلمي الصرف، إلى نوع من التعويل على القوة العسكرية بصورة غير مباشرة في عهد الشيخ سيد محمد الخليفة وابنه الشيخ المختار الصغير، أو بصورة مباشرة كما فعل أحمد البكاي خليفة أخيه الشيخ المختار الصغير، وكما فعل أخوهما سيد امحمد الكنتي[3].

الدولة والزاوية:

أيدت الزاوية الكنتية حركة أحمد لبو في ماسينا، وألف الشيخ سيد محمد الخليفة كتابه «**أوثق عرى الاعتصام**» توجيهًا وترشيدًا للقائمين على هذه الدولة الإسلامية[4]. غير أن العلاقة بين الطرفين دخلت امتحانًا عسيرًا عندما ظهر أن

---

(١) الخليفة، الطرائف والتلائد، م.س.، ج.٢، ص. ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) انظر: سعيد القشاط، من نقائض الشعراء العرب في الصحراء، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص. ٨٣ وما بعدها.

(٣) قتل الأخوان أحمد البكاي وسيد امحمد الكنتي في نفس السنة (١٢٨١ هـ - ٦٥/ ١٨٦٦م) بمكانين متباعدين أثناء معارك منفصلة، مع خصوم مختلفين؛ فقد كان الأول يقاتل جيش الحاج عمر الفوتي في منطقة سيغو ببلاد بنبارة. أما الثاني فكان في صراع مع قبائل الساحل في منطقة «تيرس زمور»، حيث حاول تأسيس كيان سياسي مستقل قاعدته «بير أم قرين»، غير بعيد من الحدود الموريتانية الجزائرية الحالية. راجع: سيد أعمر بن شيخنا، الفكر السياسي في غرب الصحراء، م.س.، ص. ١٢٨ وما بعدها، وص. ٢٠٦ وما بعدها.

(٤) سيد أعمر بن شيخنا، م. س.، ص. ١٨٦.

دولة «ماسينا» تريد السيطرة الكلية على «تنبكت»، والقضاء على الطوارق حلفاء الزاوية الكنتية.

وقد تدخل الشيخ سيد محمد الخليفة وهو على فراش المرض لمنع «الفلان» من الإمعان في عقاب سكان مدينة تنبكت، لإخضاعهم بالكلية لسلطة دولة «حمد الله»، وتوصل إلى صلح بين الطرفين شبيه بالصلح الذي أشرف عليه والده الشيخ المختار الكبير بين رؤساء المدينة وطوارق تادمكة؛ بحيث يُترك للمدينة نوع من التسيير الذاتي المستقل لشؤونها الداخلية، مع الاعتراف بسلطة ماسينا مجسدة في حامية عسكرية مقيمة تضمن دفع الضرائب المقررة.

وبعد وفاة الشيخ سيد محمد الخليفة (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) واصل خليفته الشيخ المختار الصغير تقليد أسرته في الوساطة لحماية تجار تنبكت. وعندما لاحظ أن الماسينيين غير مستعدين للاستجابة لدعوته السلمية، تدخل من جديد سنة (..../ ١٨٣١م)، معززًا بقوات من كنتة ومن الطوارق، مما يعتبر بداية لتحول الزاوية الكنتية إلى مشروع سياسي عسكري؛ فاضطرت الحامية العسكرية الفلانية إلى الانسحاب من المدينة، لكنها كانت تعود إليها فور توجه الطوارق إلى مراعيهم في الصحراء[1].

وبعد وفاة الشيخ المختار الصغير (..../١٨٤٧م)، سار أخوه وخليفته أحمد البكاي على نهجه في الحجز بين تنبكت ودولة حمد الله. وقد استطاع عندما كان مندوبًا لأخيه توقيع اتفاق جديد بين الطرفين يعزز استقلالية المدينة، بحيث ينحصر تمثيل دولة حمد الله في القاضي وجابي الضرائب، وتنسحب الحامية العسكرية لتجنب المدينة مزيدًا من معارك الكر والفر بين الفلان والطوارق.

وعند ما تولى أحمد البكاي خلافة أخيه، أصرّ على التطبيق الصارم لهذا الاتفاق، وكان ذلك من أسباب سوء التفاهم الطويل بين الزاوية الكنتية في أزواد ودولة حمد الله الفلاّنية في ماسينا. غير أن أحمد البكاي وجد نفسه مضطرًّا لتناسي خلافاته مع دولة حمد الله، بعد ظهور تهديد جديد لسلطة الكنتيين والماسينيين

(١) سيد أعمر بن شيخنا، م. س.، ص.١٧٤ وما بعدها.

على السواء، فعندما سيطر الحاج عمر الفوتي على منطقتي «كعرتة» و«باغنة» المحكومتين من قبل أسر بنبارية تعتبر وثنية، أرسل إليه أحمد بن أحمد لبو «أمير المؤمنين» في دولة حمد الله أن هذه الأقاليم كانت خاضعة لماسينا، واحتلالها يُعتبر اعتداء غير مقبول. غير أن الخط الأحمر الحقيقي بالنسبة لماسينا كان دولة سيغو البنبارية، التي كان الحاج عمر يهدد باحتلالها باعتبارها آخر قلاع الوثنية.

ولمواجهة هذا التهديد، وحد أحمد البكاي وأحمد بن أحمد لبو جهودهما في مواجهة الخطر المشترك، واعتبر الحاج عمر أن تأييد دولة حمد الله وزاوية كنتة لدولة سيغو الوثنية بمنزلة موالاة للكفار تجيز قتالهما، كما اعتبر إعلان ملك سيغو دخوله الإسلام خدعة من تدبير الموالين؛ فاحتل سيغو دون تأخير، ووجه إنذارًا إلى حمد الله ثم احتلها بدون إبطاء. وهنا اضطر أحمد البكاي إلى التدخل عسكريًّا ضد الحاج عمر.

وقد انتهت هذه المواجهة بمقتل هؤلاء الزعماء المسلمين الثلاثة (أحمد بن أحمد لبو، ثم الحاج عمر، وأحمد البكاي)، وانهيار مشاريعهم السياسية والدينية[1].

وبالنسبة لمنطقة أزواد، أسفرت هذه المواجهة عن انهيار دولة حمد الله الفلانية في ماسينا، وتخلص تنبكت من سيطرتها، ومحاولة خلفاء الحاج عمر الفوتي بسط سيطرتهم على المدينة، وهو ما لم يستمر طويلاً بعدما استطاع الطوارق مواجهة الفوتيين.

وبذلك أصبح الطوارق بالدرجة الأولى، والبرابيش بدرجة ثانية، سادة منطقة أزواد في العشريتين الأخيرتين من القرن الثالث عشر الهجري (ق. ١٩م) قبيل الاحتلال الفرنسي.

---

(١) حول هذه المواجهة وخلفياتها الفكرية والاستراتيجية، راجع: بيان ما وقع للحاج عمر الفوتي، تحقيق وترجمة: سيدي محمد ماهيبو وجان لوي تريو.

Mahibou، S.M. et Triaud، J.L. ***Voilà ce qui est arrivé. Bayan ma waqaa d'al-hagg Umar al-Futi. Plaidoyer pour une guerre sainte en Afrique de l'Ouest au xixème siècle***. CNRS، Paris، 1983.

الخريطة السياسية لمنطقة أزواد عشية الاحتلال الفرنسي:

انطلق التوسع الفرنسي من مستعمرة السنغال في اتجاه نهر النيجر، حيث تمّ تأسيس مركز باماكو سنة ١٨٨٣. ونزولاً مع النهر في اتجاه الشرق، بدأ الفرنسيون زحفًا بطيئًا تحفّه المخاطر السياسية والعسكرية. وبعد عشر سنوات وصلت طلائعهم إلى مدينة «جني» سنة ١٨٩٣، وبذلك أصبحت تنبكت وإقليم أزواد في مرمى أسلحتهم[١].

كانت تنبكت في هذا العهد تحت سيطرة طوارق تادمكة الذين استفادوا من انهيار دولة حمد الله؛ فتوسعوا نحو الجنوب الغربي، وأوقفوا غزوات الفوتيين خلفاء الحاج عمر الذين حاولوا السيطرة على تنبكت، لكنهم لم يستطيعوا مواجهة الطوارق فانسحبوا نحو ماسينا[٢].

وإلى الشرق والجنوب الشرقي من تنبكت، وحتى «غاو» و«بوريم»، تسيطر اتحادية طوارق «إيولمدن». غير أن هذه الاتحادية انقسمت إلى فصيلين: توجه أحدهما إلى الشرق مبتعدًا عن مضارب «إيولمدن» التقليدية، ولذلك أصبح هذا الفصيل يدعى «إيولمدن كل دنك» (أي: إيولمدن الشرقيون)، وبالمقابل أصبحت المجموعة الأصلية تسمى «إيولمدن كل أترم» (أي: إيولمدن الغربيون)[٣].

وفي الشمال الشرقي كانت مجموعة «إيفغاس» تحاول التخلص من نفوذ «إيولمدن» في الجنوب، و«الهكار» في الشمال.

أما في غربي أزواد، فتسيطر اتحاديتا البرابيش و«كل انتصر إيكلاد». ويبسط الطوارق ولا سيما «إيولمدن كل أترم» نوعًا من الحماية على هاتين الاتحاديتين[٤].

---

(١) J.F. Ade Ajaye & Michael Crowder *History of West Africa*، vol.2، Longman ;London، 1974، p. 379

(٢) راجع: محمد محمود الأرواني، كتاب الترجمان، م.س.

(٣) راجع : العتيق بن سعد الدين السوقي، الجوهر الثمين، م.س.

(٤) Marty، P. *Etudes sur l'islam et les tribus du Soudan*، t.1 : les Kounta de l'Est، les Bérabich، les Iguellad، Ernest-Leroux، Paris، 1919 .

أما زاوية كنتة، فقد كانت تعاني عقابيل النهاية المأساوية للحرب مع الفوتيين؛ فلم يكن خلفاء أحمد البكاي في مثل مكانته العلمية وبراعته السياسية، وكانت الزاوية قد بدأت مسيرة التحول من هيئة دينية مسالمة إلى زعامة عسكرية وسياسية، وكان عابدين بن سيد امحمد الكنتي دائم التنقل بين السوس وتوات وأزواد، حاملاً مشروع والده السياسي[1].

أما مركز الثقل الديني للأسرة الكنتية المختارية، فكان قد انتقل إلى منطقة «آدرار إيفغاس»، حول حاضرة الشيخ باي بن سيد اعمر، الذي كان يقيم مع تلاميذه من الطوارق بعيدًا عن شؤون قبيلته وشجونه[2].

الاحتلال الفرنسي وإعادة ترتيب الخريطة القبلية في أزواد:

تمّ احتلال تنبكت بسرعة ودون مقاومة في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣م. غير أن فيلق الإمداد الذي وصل إلى المدينة قد أبيد عن آخره بعد ذلك بشهر (١٦ يناير ١٨٩٤)، وظهر أن طوارق تادمكة هم الذين قادوا هذا الهجوم المباغت، وأعلنت تادمكة تمردها بقيادة رئيسها شبن بن أواب، وكذلك «إيولمدن» بقيادة زعيمهم «مديدو»، ثم خليفته بعد موته الأمير «فهرون».

وفي الغرب انخرط «كل انتصر إيكلاد» في المقاومة بزعامة رئيسهم «انكونّه»، وكذلك فعل البرابيش ورئيسهم سيدي محمد بن امهمد، وبقيت مجموعة إيفغاس بعيدة عن الصراع في جبال آدرار البعيدة نسبيًّا عن خط الجبهة.

أما مجموعة كنته، فقد برز في المقاومة منها بشكل خاص الزعيم عابدين بن سيد امحمد الكنتي، ولا شك أنه كان يعتبر بمثابة الخطر الأكبر الذي واجه المشروع الاستعماري على طول شريط واسع يمتد من أزواد، وحتى توات والسوس في جنوب المغرب.

---

(١) بول مارتي، كنتة الشرقيون، تعريب: محمد محمود ودادي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، د.ت.، ص. ١١٣.

(٢) بول مارتي، كنتة الشرقيون، م.س.، ص. ١٣٠.

أما الزعامة الكنتية التقليدية برئاسة حمادي بن سيدي محمد بن بادي، فقد حاولت تجنيب القبيلة صراعًا جديدًا، وهي التي لم تستعد عافيتها بعد المعارك مع الفوتيين. ولذلك كان موقفها من الاستعمار أقرب إلى المهادنة في البداية، ثم تطور الموقف بعد ذلك إلى مزيد من المشاركة في المشروع الفرنسي؛ لمواجهة عابدين من ناحية، ولتصفية بعض الحسابات مع خصوم القبيلة التقليديين من ناحية أخرى. وبالمقابل، سمح الفرنسيون بإعادة توحيد القبيلة والتحاق أتباعها بها، واكتسابها لأتباع جدد، وإعطاء زعيمها لقب «الأمير» باعتباره زعيمًا لاتحادية قبائل، لا مجرد رئيس لقبيلة.

وعلى العكس من ذلك، قام الفرنسيون بسحق قوة كل انتصر الناشئة[١]، وعدم السماح بإعادة تشكيلها حتى بعد مقتل الرئيس «انكونّه». أما البرابيش، فتم تقسيمهم إلى رئاستين متنافستين، وتمّ سحق قوة «تادمكة». واستعمل الفرنسيون مجهودًا أكبر للقضاء على قوة «إيولمدن» التي كانت في أوج سطوتها.

وقد استفادت زعامة «إيفغاس» من موقعها المنعزل، لتدرس التطورات التي أدخلها الفرنسيون على المشهد الصحراوي؛ فبادر رئيس المجموعة «إيلي» إلى الاتصال بالفرنسيين عارضًا عليهم خدماته لمواجهة أعداء الفرنسيين، مقابل توحيد عشيرته وضمان استقلالها عن المجموعات الأخرى، وإلحاق قبائل منطقة «آدر» المجاورة بها؛ باعتبارها اتحادية مستقلة تحت رئاسة أمير (أمينوكال).

وقد ضمن الفرنسيون لهم تحقيق هذه الأهداف[٢]، وبذلك قام الفرنسيون بصياغة جديدة للخريطة الاجتماعية في «أزواد»، في إطار السياسة الاستعمارية الخاصة بالصحراء.

---

(١) Giuffrida Alessandra، « Métamorphoses des relations de dépendance chez les Kel Antessar du cercle de Goundam »، **Cahiers d'études africaines**، 2005/3 n° 179-180، p. 805-830.

(٢) Klute، Georg. Hostilités et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali. In: **Cahiers d'études africaines**. Vol. 35 N°137. . La démocratie déclinée. pp. 55-71.

سياسة الأعراق:

طبقت في منطقة أزواد - كغيرها من المناطق الشبيهة بوضعها - سياسة استعمارية، تنطلق من مبدأ اختلاف المبادئ المعتمدة في المناطق الصحراوية عن غيرها من المبادئ المطبقة في المستعمرات العادية.

ومن أهم هذه المبادئ التهدئة الأمنية بأقل ثمن، فالهدف من الاحتلال لم يكن اقتصاديًا بالدرجة الأولى؛ لأنه لم تكن توجد في الصحراء مزارع يمكن استغلالها، ولا حجم سكاني كبير يمكن أن يصبح سوقًا، ولم تكن المعادن قد اكتشفت فيها.

كان المطلوب من سائر المستعمرات أن تحقق التوازن في ميزانياتها بتغطية نفقات تسييرها، وتقديم فائض لصالح ميزانية البلد المستعمر (بكسر الميم)، وقد يقتضي ذلك القيام باستثمارات في مختلف الميادين من طرق واستصلاحات زراعية، ومشاف ومدارس،... إلخ.

أما المستعمرات الصحراوية، فقد كانت عاجزة هيكليًا عن تغطية نفقات إدارتها؛ مما يعني أن الهدف من استعمارها أمني وسياسي بالدرجة الأولى، أي إن المطلوب منها في البداية تأمين المستعمرات المحيطة بها، وسد الباب أمام تغلغل الدول الاستعمارية المنافسة، والهدف الاقتصادي المطلوب هو تقليص النفقات إلى أقل حد ممكن.

ويقتضي ذلك الاقتصار على الجانب الأمني، بل الاعتماد على السكان لتحقيق هذا الهدف. وقد تمّ بناء على ذلك الحفاظ على البنيات الاجتماعية القائمة، وتوجيهها لخدمة مشروع السيطرة الاستعمارية. وبالمقابل تمتعت هذه المناطق بما يمكن أن نسميه «الاستثناء الصحراوي»؛ حيث كان حجم الضرائب منخفضًا نسبيًا، كما لم يكن الصحراويون عرضة للتسخير للقيام بالعمل الإجباري، أو التجنيد في الجيش النظامي. والوجه السيئ لهذا النموذج الاستعماري هو غياب الخدمات الصحية والتمدرس.

وتستند فلسفة هذا المنهج الاستعماري الفرنسي في دول الساحل إلى ما كان يُسمى «سياسة الأعراق»[1]، حيث تختلف المعاملة حسب ما كان يُعتبر خصوصيات جوهرية للأعراق، وتفاوتًا في الملكات من مجموعة لأخرى.

ولم تكتف هذه السياسة بتشجيع الخصوصيات والفوارق بين السكان، بل كانت في كثير من الأحيان تخلقها لأنها تقتضيها. وهكذا تحولت منطقة أزواد خلال نصف القرن الاستعماري من حال إلى حال؛ فبعدما كانت نافذة الممالك السودانية على العالم الخارجي، أصبحت جيبًا معزولاً عن محيطه بعدما تمّ تحنيط بنياته الاجتماعية، واستبعاده من كل خطط النمو المقررة في الأقاليم الأخرى من الدولة نفسها.

وعندما أظل العالم زمان الاستقلال، كان من الجلي أن منطقة أزواد لم تكن مهيأة لمسايرة العصر الجديد؛ حيث إنها كانت تفتقد الحد الأدنى من الأطر البشرية والبنيات التحتية، للانخراط في مشروع بناء الدولة الحديثة مع تمتع الأزواديين بحد أدنى من الكرامة. لم يكن مشروع الاستقلال يتضمن أي خطة لتمكين «أزواد» من استدراك ما فات، بل كانت النخبة الجديدة في باماكو تنظر إلى الغرب بهدف التوحد مع السنغال أكثر من اهتمامها بالشمال، وما يتطلبه وضعه الخاص من معالجة خاصة.

وزاد من تفاقم الأوضاع تطبيق نخبة الاستقلال بقيادة «موديبو كيتا» لنوع من الاشتراكية التبسيطية، التي تعتبر التنمية الحيوانية في الصحراء نمطًا بدائيًا ينبغي القضاء عليه، فيما تنظر بطوباوية إلى التجمعات العشائرية القروية التقليدية باعتبارها بنيات اشتراكية، أو قابلة للتحول إلى الاشتراكية[2].

---

(١) Adriana PIGA، William Ponty et la « politique des races » in : **Les Voies du Soufisme au sud du Sahara. Parcours historiques et anthropologiques**، Paris، Karthala، .190-2006 : 157

(٢) Amselle Jean-Loup. Le Mali socialiste (1960 - 1968). In: **Cahiers d'études africaines**. Vol. 18 N°72. 1978. pp. 631 - 634.

وهكذا كانت عوامل سوء التفاهم بين سكان أزواد ونخبة باماكو مكتملة؛ فبعد سنة من إعلان الاستقلال (يونيو ١٩٦٠) اندلعت الثورة الأزوادية الأولى في صيف سنة ١٩٦١، مدشنة سلسلة طويلة من الثورات والقمع.



الخريطة السياسية لمالي

(الخرائط المرفقة مسحوبة من موقع غوغل- خرائط).

أزمة مالي: الأسباب والتداعيات

د. سيد أعمر بن شيخنا

تُعتبر أزمة جمهورية مالي تعبيرًا حيًّا عن الأزمات والتحديات التي تعاني منها منطقة الساحل بشكل عام؛ حيث تتسم هذه المنطقة بإشكالات عديدة ومتداخلة، كالصراعات الترابية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وفشل التحديث والاندماج الوطني بين مختلف المكونات الوطنية، وتعطل مشاريع التنمية في بلدان فقيرة تشهد نموًّا ديموغرافيًّا متسارعًا في بيئة قاحلة وهشة وشديدة الحساسية للتغيرات المناخية، بالإضافة لمشاكل الدول الفاشلة في المنطقة، والتداعيات الأمنية الناتجة عن عدم قدرتها على بسط سيطرتها، ومراقبتها لكامل ترابها الوطني، وما نتج عن ذلك من تحول مناطق مهمة منها إلى ملاجئ للجماعات المتطرفة، التي وجدت البيئة الملائمة للانتشار والتكاثر، بالإضافة لتحول الساحل الصحراوي إلى معبر رئيسي لتجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة نحو أوروبا وإسرائيل، وهو التطور الذي تزامن مع نشاط محموم لمواكبة الهجرة السرية؛ حيث أضحى الساحل الصحراوي مرتعًا لثلاثي الإرهاب والمخدرات والهجرة السرية، وما يثير ذلك من تداعيات خطيرة[1]، وهي الأوضاع التي تمثل امتدادًا لسلسلة طويلة من الاختلالات

---

(١) Doron Zimmerman.» the transformation of terrorism. The new terrorism»‹ impact- scalability and dynamic reciprocal threat perceltio». Zurcher beitrage.2004;P 23. (http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03/cp03g_07.pdf)

والأزمات الإقليمية، التي ترجع بجذورها إلى واقع الفقر وعدم التوازن في أنماط الحياة التقليدية، والانقسامات العرقية، والإهمال من قبل الحكومات المركزية، وغيرها من مظاهر فشل عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال، التي ما زالت تخضع لتأثيرات النفوذ الأجنبي، واستراتيجيات السيطرة والتحكم التي تنتهجها القوى الاستعمارية، والتي تشكل أكبر تهديد لخيرات المنطقة واستقلالية قرارها السياسي والاقتصادي، عبر دعم وإسناد أنظمة ديكتاتورية حينًا، وإغراقها في الفوضى والتناحر أحايين أخرى.

جذور تاريخية:

تعود جذور أزمة الحكم في جمهورية مالي إلى أسباب عديدة، مرتبطة في معظمها بتفاعلات الحقبة الاستعمارية الفرنسية؛ فقد قلب الاستعمار الفرنسي معادلات الأوضاع السياسية والاجتماعية في ما سماه بالسودان الفرنسي[1]، حيث نقل مركز الحكم من الشمال والوسط إلى الجنوب[2].

لقد ظلت مالي ولقرون تحكم من حواضر «تمبكتو» و«غاو» في إقليم «أزواد» خلال فترات حكم «مالي» القديمة و«السنغاي»، وحكمت قبل ذلك من «كومبي صالح» في موريتانيا خلال فترة حكم «غانا» الدولة الأقدم في المجال المالي، وبقي الأمر على هذا الحال خلال فترة حكم «الباشوات» المغاربة الذين حكموا المنطقة بعد الغزو السعدي لـ«تمبكتو» عام ١٥٩١م. ويمكن اعتبار قيام دولة «ماسينا» (١٨١٨م) التي نشأت عقب حركة الإصلاح الديني والسياسي التي قادها الشيخ «أحمد بن لبو»، واتخذت من «حمد لله» قرب «موبتي» عاصمة لها، بداية إخراج الحكم من منطقة «أزواد»، رغم علاقة التلمذة الفكرية

(١) تنتمي مالي تاريخيًا لما يعرف تاريخيًا عند المؤرخين والرحالة بالسودان الغربي، وبعد احتلال فرنسا للمنطقة أطلقت على مالي اسم «السودان الفرنسي». ومع رحيل المستعمر، شكلت السنغال والسودان الفرنسي فيدرالية أطلق عليها «فيدرالية مالي»، وبعد تفكك هذه الفيدرالية عام ١٩٥٩م احتفظ السودان الفرنسي باسم «مالي» انتسابًا لإمبراطورية مالي الإسلامية التاريخية.

(٢) انظر: ألفا عمر كوناري وآخرون: الحضارة الإسلامية في مالي، ترجمة محمد وقيدي، (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة الهلال العربية، ط١، سنة ١٩٩٦م).

والروحية لقادة هذه الحركة بمشائخ «أزواد»؛ بفعل الوشائج الدينية والثقافية المتجاوزة للاعتبارات العرقية أو الإقليمية الضيقة[1].

وبالرغم من الطابع الإسلامي لدولة «الفلان» في «ماسينا» وما أبدته من توجهات إصلاحية، فقد واجهت العديد من المتاعب جراء هيمنتها السياسية على «أزواد»؛ حيث عرفت تمبكتو حركات تمرد عديدة قادها الطوارق والرماة ضد سلطة «الفلان»، التي أرغمت على سحب قواتها خارج تمبكتو، قبل أن تعاود الكرة من جديد ممزوجة بأساليب القمع العنيف، والاستعانة برمزية ونفوذ الشيخ سيد محمد الخليفة الكنتي (ت١٨٢٦م) ونجله الشيخ سيد المختار الصغير (ت١٨٤٧م)، قبل أن يستقر الأمر في عهد الأمير أحمدو الثالث على أن تحكم تمبكتو نفسها بنفسها مع بقاء قاض وجابٍ يتبع دولة «ماسينا»، وذلك بعد حركة الاحتجاج السياسي التي قادها الشيخ أحمد البكاي الكنتي (ت١٨٦٤م) ضد نفوذ دولة «ماسينا»[2].

ومن الجذور التاريخية المؤسسة لأزمة الحكم في مالي، التداعيات الخطيرة للصدام العنيف الذي عرفته مالي أواسط القرن التاسع عشر، عندما زحف الحاج عمر الفوتي (ت ١٨٦٤م) من بلاد فوتا على ضفاف نهر السنغال بجيش جرار، مسقطًا جميع الإمارات الوثنية البمبارية في الجنوب والغرب المالي، واجتياحه لدولة «ماسينا» الإسلامية والسيطرة على عاصمتها «حمد الله»، وإعدام سلطانها «أحمدو الثالث»، وتطلعه نحو السيطرة على «أزواد»، وهي الظروف التي مهدت لمعركة كسر العظم بين الحاج عمر الفوتي و«الأزواديين»، بقيادة الشيخ أحمد البكاي الكنتي الذي رأى في تمدد سلطان الحاج عمر الفوتي، والفظاعات التي ارتكبها في حق «الماسنيين»، غزوًا غير

(١) سيد أعمر بن شيخنا: الفكر السياسي في غرب الصحراء: دراسة في تجربة وأدبيات المدرسة الكنتية، (منشورات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مطبعة توب برس، الرباط، سنة ٢٠١٢م)، ص ١٨٢.

(٢) عبدالله موما: الكنتيون وعلاقتهم بالسلطة السياسية في السودان الغربي خلال القرن ١٩ (بحث لنيل الدراسات المعمقة في التاريخ،كلية الآداب، ظهر المهراز، جامعة سيد محمد بن عبدالله ٢٠٠٧م)، ص ٨٠-٨١.

مبرر وإكراهًا طائفيًا واستعلاء قوميًا لا يمكن القبول به، وكان من نتائج موقف أحمد البكاي حشد جميع الطاقات لإيقاف سلسلة انتصارات الحاج عمر وتقويض كل ما أنجزه، بفضل التأييد الذي وجده متصوفة «المختارية الكنتية» كرموز للولاية والصلاح، لدى الطوارق و«الفلانيين» على السواء، وحثهم الجميع على الانضمام إلى ما تبقى من قوات «ماسينا» المعارضة، لتكوين حلف قوي باستطاعته هزيمة جيوش الحاج عمر[1].

كان من نتائج هذه الحروب التأسيس لعلاقة صراعية عنيفة بين المكوّنات المالية المختلفة، وتدمير القوى الإسلامية المحلية[2]، وسقوط مالي لقمة سائغة في يد طلائع الاستعمار الفرنسي الرابضة في «سان لويس» بالسنغال، والتي كانت تُغذِّي بشكل غير مباشر قتال الإخوة الأعداء؛ من أجل الوصول إلى اللحظة المناسبة للانقضاض على مالي، التي سقطت حواضرها بدون مقاومة تذكر على الأقل في الجنوب والوسط. وقد قدم المستعمر الفرنسي نفسه للمجتمعات الوثنية السابقة والحديثة العهد بالإسلام في الجنوب والغرب المالي، في صورة المنقذ والضامن لمصالحها السياسية والاقتصادية، وهو ما انعكس على التوجهات الإدارية والثقافية الاستعمارية[3]؛ حيث تمّ التمكين في دولة مالي الحديثة لنخب ومكوّنات وجهات بعينها، فيما كان التهميش والإقصاء من نصيب جهات ومناطق أخرى، لا سيما تلك التي كانت صانعة الفعل الحضاري في تاريخ مالي خلال القرون الماضية.

واستمرارًا لهذا التوجه الفرنسي، عمدت الإدارة الاستعمارية غداة رحيلها الشكلي إلى التفكير في خيارات مختلفة؛ للمحافظة على الأوضاع التي أقامتها خلال المرحلة الاستعمارية شمال مالي «أزواد»، فدمجت فرنسا الإقليم

---

(١) أحمد الأزمي: الطريقة التيجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن ١٩ (أطروحة دكتوراة دولة في التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس المغرب، ١٩٩٩م)، ص ٤٧٥.

(٢) انظر عثمان بريما باري: جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) انظر الدكتورة إلهام محمد علي ذهني: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٥٠-١٩١٤م)، دار المريخ للنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢١٤، ٢١٥.

«الأزوادي» في مشروع أكبر، هو منظمة الأقاليم الصحراوية المشتركة الذي كانت فرنسا تريد من خلاله البقاء لأطول فترة ممكنة، واستغلال خيرات المنطقة وضرب الثورة الجزائرية في مقتل[1]، لكن العديد من قيادات المجتمعات الصحراوية في موريتانيا و«أزواد» رفضت هذا المقترح الفرنسي. وعندما فشل هذا الخيار، رأى الاستراتيجيون الفرنسيون أن ربط السودان الفرنسي بالسنغال (درة التاج الفرنسي في غرب إفريقيا) هو أفضل الضمانات لبقاء الأوضاع على ما هي عليه في السودان؛ فأوعزت للنخب المرتبطة بها في البلدين إلى الإعلان عن فيدرالية مالي التي تضم السنغال والسودان الفرنسي؛ إمعانًا في السير بمالي الحديثة في الفلك الفرنسي، وتثبيتًا للمعادلات السياسية التي سهر الاستعمار الفرنسي بكل مكر على إرسائها. غير أن الخلافات السياسية والطموحات الزعامية سرعان ما فجرت فيدرالية مالي من الداخل، واستقل كل إقليم بدولته الخاصة السنغال ومالي.

مالي الحديثة وأزمة الحكم:

عرفت مالي على غرار معظم دول إفريقيا الفرنسية شكلاً من أشكال الحكم الديمقراطي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، والذي مثّل على عِلَّاتِه حدًّا معقولاً من التعبير الديمقراطي، عبر برلمان وأحزاب وصحافة وتعددية سياسية، كان يمكن البناء عليه وتطويره في اتجاه بناء نظام وطني ديمقراطي، غير أن موجة من أنماط الحكم الأحادي اجتاحت إفريقيا التي رأى قادتها الجدد -كتعبير عن نَفَس ديكتاتوري متأصل- أن النظام السياسي الملائم لمجتمعاتهم ليس الديمقراطية التعددية، بل نظام الحزب الواحد. وكان نصيب مالي من هذا التوجه وافرًا؛ حيث كانت تحكم من قبل زعيم نقابي متهور يساري النزعة موغل في الديكتاتورية، هو «مديبا كيتا» الذي أرسى خلال فترة حكمه (١٩٦٠-١٩٦٨م) نظامًا ديكتاتوريًّا مغلقًا، علّق معارضيه السياسيين على أعواد المشانق،

(١) انظر ظريف شاكر: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة كلية الحقوق الموسم الجامعي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩. ص ٥٥.

وأنشأ فرقًا أمنية لترويع المخالفين[1]، وقمع بكل قسوة حركة الاحتجاج السياسي التي عبر عنها سكان الشمال المالي؛ مما فخخ العلاقة بين الشمال والجنوب، وأرسى شعورًا متناميًا بالغبن والإكراه في وقت مبكر من عمر دولة الاستقلال. بالإضافة إلى دوره في الحد من تكوين طبقة سياسية قادرة على مواجهة التحديات السياسية والاستراتيجية التي تواجه مالي الحديثة؛ مما جعل البلاد تسقط بسهولة في يد الديكتاتورية العسكرية، التي أقامها الملازم أول والجنرال لاحقًا «موسى تراوري» إثر الانقلاب الذي قاده ضد الرئيس «موديبا كيتا» عام ١٩٦٨م، في واحد من أقدم الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا الفرنسية، قبل أن يعود الجنرال تراوري عام ١٩٧٤م، إلى وضع دستور جديد للبلاد، والتوجه نحو إرساء نظام الحزب الواحد، وبموجبه أصبح حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة «تراوري» هو قائد الدولة والمجتمع في مالي.

ومن خلال هذه الخطوات، ألبس الجنرال «ترواري» نظامه العسكري بلبوس ديمقراطي مزيف[2]. ومن أجل ضمان استمرار نظامه السياسي، أقام «تراوري» توليفة سياسية جمعت بين الضباط وقدماء رفاق الرئيس الأسبق «موديبا كيتا»، مع الزعامات الدينية والاجتماعية في مالي، وهي التحالفات التي ضمنت له البقاء لأطول فترة في الحكم، رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها نظامه من محاولات انقلاب وانتفاضات كانت أخطرها انتفاضة ١٩٧٩م.

وإلى جانب هذه الترتيبات الداخلية، اعتمد الجنرال «تراوري» بشكل كبير على فرنسا القوة الاستعمارية السابقة، والتي كانت بحق الراعي الرسمي لنظام الرئيس «تراوري»؛ فهي التي جاءت به إلى السلطة من أجل التخلص من عناد الرئيس «موديبا كيتا» وتوجهاته اليسارية وعلاقاته بالكتلة الشرقية. كما كانت فرنسا هي من نصح الجنرال «تراوري» بضرورة التوجه نحو إضفاء

---

(١) عطية عيسوي : موسى تراوري، درس آخر للطغاة، الأهرام المسائي، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1105431&eid=1293

(٢) حول طرائق إدارة العسكريين للحكم في دول إفريقيا، انظر حمدي عبد الرحمن حسن: العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

طابع ديمقراطي شكلي على نظامه العسكري، الذي كان نشازًا في المنطقة في تلك الفترة[1].

وخلال فترة حكمه الطويلة (١٩٦٨-١٩٩١م)، لم ينجح الرئيس «موسى تراوري» في تطوير مالي في أي مستوى من المستويات، بل بقيت قابعة في ذيل الدول السائرة في طريق النمو، وفشلت في تحقيق أبسط مؤشرات التنمية والاندماج الوطني، وظل الجنرال «تراوري» يتجاهل بشكل مستمر نداءات الإصلاح السياسي، وإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، بل أصر على كبت الحريات والزج بالمعارضين في السجون، واستمرار احتكار حزبه المتهالك للسلطة في جمهورية مالي[2].

ومن أزمات دولة ما بعد الاستقلال في مالي، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمَي مالي الرئيسين (الشمال والجنوب)، وشعور سكّان الشمال «أزواد» بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، حيث ما زالت معظم سكّان «أزواد» لا تحظى بأي اهتمام من قبل الدولة المالية في قطاعات حيوية، مثل الصحة والتعليم، أو التوظيف في مؤسسات الدولة المختلفة؛ مما ألجأ الكثير من الأسر «الأزوادية» إلى الهجرة إلى الدول المجاورة. أمّا العامل الثاني، فهو «التنوّع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال؛ ما عزّز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقلّيات الإثنية الأخرى في الشمال، التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثّلة لمجموعةٍ إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية «البومبارا»[3] المسيطرة على مؤسّسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام ١٩٦٠م. ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلاً ذريعًا في

---

(١) حول موقف زعماء الاستقلال في غرب إفريقيا من انقلاب مالي عام ١٩٦٦م، انظر المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، دار كارتيلا، باريس، ط، ٢٠٠٤م.

(٢) عطية عيسوي: موسى تراوري: درس آخر للطغاة، مصدر سابق.

(٣) حول التحالف بين فرنسا والبمبارا الذي أرسى دعائمه الحاكم الفرنسي في سان لويس «فيدرب»، راجع الدكتورة إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص ٩١.

دمج مواطنيها في إطار هويّة جمعية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية»[1].

مالي ومطلب التغيير الديمقراطي:

تضافرت عوامل عدة في تهيئة الظروف الملائمة لإسقاط حكم الجنرال «تراوري»، وإحداث تحولات مهمة في تطور الحياة السياسية في مالي. فمع سقوط جدار برلين وتهاوي الأنظمة الشمولية، هبت رياح الديمقراطية على العديد من الأقطار الإفريقية التي شاهدت ما جرى في أوروبا الشرقية، وقبلها في العديد من دول أمريكا اللاتينية من ديمقراطيات ناشئة، نجحت في القطيعة مع الممارسات الاستبدادية للأنظمة الشمولية؛ مما حفز الماليين إلى التطلع لإنهاء حكم الجنرال «موسى تراوري».

وكان أكثر ما أثّر في مسيرة الحراك الديمقراطي في مالي هو الموقف الفرنسي، الذي عبّر عنه الرئيس «ميتران» في القمة الإفريقية الفرنسية في «لابول» سنة ١٩٩٠م، والتي خاطب فيها الرئيس «ميتران» الزعماء الأفارقة بأن عصر الديكتاتوريات قد ولّى، وأنه لابد من التوجه نحو حكم ديمقراطي تعددي. وكان هذا يعني للماليين وللأفارقة بشكل عام الكثير، أي إن فرنسا -الراعي الأول للأنظمة الشمولية في غرب إفريقيا- قد رفعت يدها عن دعم وإسناد هذه الأنظمة إذا ما تأخرت عن التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وإلى جانب هذا المؤشر، كانت التطورات التي حدثت في بنين من سقوط للنظام الماركسي القائم، وأحداث ١٩٨٨م، في الجزائر المجاورة، التي أعقبها توجه الرئيس الشاذلي بن جديد نحو إرساء نظام تعددي في الجزائر عام ١٩٩٠م، منهيًا بذلك الحكم الأحادي لجبهة التحرير الوطني، كلها عوامل ساهمت في دفع عجلة الحراك السياسي في مالي.

---

(١) انظر: أزمة مالي والتدخل الخارجي، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسة منشورة على موقع المركز بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٣م، تحت الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

وإلى جانب هذه المؤثرات الخارجية، ساهمت عوامل داخلية في تحريك الأوضاع الراكدة؛ فقد شهد الوعي السياسي والمدني تطورًا مهمًا في مالي بفعل ارتفاع نسب التمدرس، حيث شهدت قاعدة النخبة المثقفة توسعًا كبيرًا بفعل خريجي الجامعات المحلية والدولية، وكذلك احتكاك الكثير من الماليين بنمط الحياة الديمقراطية في الغرب. وكان المؤثر الداخلي الثاني الأهم هو تململ سكان الشمال المالي «أزواد» من حالة الإقصاء والتهميش التي مارستها بحقهم الأنظمة المتعاقبة في «باماكو». وأمام القمع الذي واجه به نظام «تراوري» مطالب «الأزواديين»، أعلن سكان الشمال التمرد على حكومة «باماكو»، مستفيدين من انتهاء الحرب «الليبية - التشادية»، وعودة العديد من مجاميع الشباب «الأزوادي» التي قاتلت إلى جانب ليبيا طيلة سنوات الحرب مع تشاد، بالإضافة لحالة الصراع التي كانت تعيشها العلاقات الموريتانية مع السنغال، وحالة الجمود والتوجس التي كانت تسود العلاقات الموريتانية المالية على خلفية أحداث ١٩٨٩م، وملف حركة أفلام والمهجرين الزنوج.

لقد بدا نظام الرئيس «موسى تراوري» أمام أوضاع لا يحسد عليها (تمرد في الشمال تعود جذوره إلى العام ١٩٦٣م، وانتفاضة شعبية في «باماكو» وكبريات المدن تطالب بالديمقراطية وإنهاء حكم الحزب الواحد..)؛ فأعلن حالة الطوارئ وبالغ في القمع والعسف، وكان ذلك هو الظرف الذي تحرك فيه قائد سلاح المظليين الجنرال «آمادو توماني توري» للانقلاب على الرئيس «موسى تراوري» عام ١٩٩١م، أثناء محاولة الرئيس تراوري الهرب خارج البلاد.

مالي وديمقراطية الواجهة:

أعلن الجنرال «آمادو توماني توري» قائد الانقلاب عن مرحلة انتقالية قصيرة، وكتابة دستور جديد، وإرساء نظام تعددي، وانسحاب الجيش من السلطة. وكضمان لجدية التعهدات المعلنة، قرر الجنرال «توماني توري» عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، مفسحًا المجال أمام الشعب المالي ليختار من يحكمه. وبالفعل تمّ وضع دستور ديمقراطي لمالي ضمن التداول السلمي على

السلطة، من خلال منع استمرار الرئيس في سدة السلطة لأكثر من مأموريتين متتاليتين، وتأسست أحزاب سياسية جديدة وصحف حرة، ودخلت مالي لأول مرة في تاريخها عصر الديمقراطية التعددية.

وفي هذا المناخ الديمقراطي، تمّ انتخاب أستاذ التاريخ في جامعة «باماكو» الدكتور «ألفا عمر كوناري» لرئاسة الجمهورية، وقد تمّ ذلك في سياق مثالي يبشر بأن جمهورية مالي قد دخلت عصر الديمقراطية التعددية من أوسع أبوابه. وكان مما يشجع على هذا الاعتقاد جملة أمور وتطورات، منها انسحاب العسكر من السياسة بعد ثلاثة عقود من التحكم في لعبة السلطة في مالي، والتصاعد المستمر في قوة التيار الديمقراطي ممثلاً في الأحزاب وهيئات المجتمع المدني والنخب المثقفة، بالإضافة إلى ديناميكية التحولات الديمقراطية في غرب إفريقيا، التي تزامنت مع تحولات دولية داعمة لتكريس الديمقراطية في بلدان العالم الثالث.

ركّز الرئيس الدكتور «ألفا عمر كوناري» في مأموريته الأولى (١٩٩٢-١٩٩٧م) على جبهتين: الأولى تتمثل في التركيز على تحقيق الانتقال الديمقراطي، وتنزيل الدستور الديمقراطي الذي أجمع عليه الماليون من خلال بناء المؤسسات، وصبغ الحياة السياسية بصبغة ديمقراطية لم تعرفها مالي طيلة تاريخها المعاصر. والجبهة الثانية التي ركز عليها الرئيس «ألفا عمر كوناري»، هي العمل على إطفاء حريق الحرب الأهلية في الشمال، عبر تعزيز الميثاق الوطني الموقّع في باماكو عام ١٩٩٢م، بين الحكومة المالية وحركات التمرد، والاستمرار في الحوار مع الحركات «الأزوادية» المتمردة؛ لإيجاد صيغ تفاوضية تعيد لمالي الاستقرار والسلام. وقد ساعدت بالفعل جدة النظام السياسي الحاكم في «باماكو» وشرعيته الديمقراطية في خلق الظروف الملائمة داخليًا وخارجيًا لإيجاد حل سياسي مقبول لقضية «أزواد». وهكذا وبعد جولات تفاوضية شاقة، نجح الرئيس المنتخب «ألفا عمر كوناري» في وقف نزيف الصراع الأهلي، وجلب السلام لمالي من خلال اتفاقية «تمبكتو» ١٩٩٦م، التي أنهت التمرد في مالي بشكل تام؛ حيث تضمّن تسليم الحركات المتمردة لسلاحها، ودمج عناصرها

في الجيش والأسلاك الأمنية المختلفة المالية، وضمان تمثيل محترم للقيادات والأطر «الأزوادية» في مختلف مؤسسات الدولة في مالي، وهو ما تحقق خلال المأمورية الأولى للرئيس «ألفا عمر كوناري» بنسب متفاوتة، من دون الوصول إلى تحقيق شامل للمصالحة والاندماج الوطني بشكل جدي واستراتيجي.

وخلال فترة حكم الرئيس ألفا عمر كوناري (١٩٩٢-٢٠٠٢م)، والتي يعتبرها البعض أزهى مراحل الديمقراطية المالية، فشلت التجربة الديمقراطية المالية خلال هذه الفترة والتي تلتها -أي مأمورية الرئيس «مامادو توماني توري» (٢٠٠٢-٢٠١٢م)- في الانضباط بمعايير الانتقال الديمقراطي الحقيقي. ولقياس ذلك، يمكن أن نرجع إلى تلك المعايير التي صاغتها منظمة دار الحرية، والتي تنص على جملة معايير تحدد مدى التجذر الديمقراطي في بلدان العالم، ومن بين هذه المعايير ثلاثة معايير فشلت فيها جمهورية مالي فشلاً ذريعًا، وهذه المعايير هي:

١. هل يعتبر الشعب بعيدًا عن سيطرة العسكريين، أو القوى الأجنبية، أو الأحزاب الشمولية، أو الأنظمة الهرمية الدينية، أو حكم الأقلية المستغلة اقتصاديًا، أو أي جماعة مقتدرة أخرى؟

٢. هل تتمتع الأقليات الثقافية أو الإثنية أو الدينية، أو أي أقليات أخرى -بصورة واقعية- بالحق في تقرير المصير، أو الحكم الذاتي، أو المشاركة في اتخاذ القرارات؟

٣. هل تقوم الحكومة أو قوة الاحتلال الأجنبي عمدًا بتغيير التركيبة الإثنية للبلاد أو الإقليم، من أجل القضاء على ثقافته أو ترجيح الميزان السياسي لمصلحة فئة على أخرى؟[١]

كان من الواضح مع نهاية حكم الرئيس «ألفا عمر كوناري» ٢٠٠٢م أن ملف الاندماج الوطني، وتمتع الأقليات العرقية (لا سيما في الشمال) بحقوقها الثقافية والسياسية، وإنهاء سياسات التهميش الاقتصادي لا يزال أمرًا بعيد المنال،

---

(١) تشارلز تيللي: الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ١٤-١٥.

وأن نفس السياسات المنتهجة من قبل سلطات «باماكو» منذ فجر الاستقلال، ما زالت هي التي تحكم ذهنية صانعي القرار خلال المرحلة الديمقراطية. وكانت المفاجأة الصاعقة هي خروج تسريبات تفيد أن الرئيس «كوناري» وقّع اتفاقًا سريًّا مع الجنرال الانقلابي «آمادو توماني توري» على تسهيل ظفره بالسلطة في انتخابات عام ١٩٩٢م الرئاسية، مقابل إعادتها إليه بعد انتهاء مأموريته الثانية في ظل ديكور ديمقراطي مزيف، وهو ما حدث بالفعل في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢م؛ حيث سلم الرئيس «كوناري» السلطة للجنرال المنتخب «آمادو توماني توري»، وبذلك لم تحقق التجربة الديمقراطية المالية حسب بعض المراقبين تداولاً سلميًّا حقيقيًّا للسلطة بين الأحزاب المالية ذات المشاريع المجتمعية، ولم تنجح في تقليم أظافر المؤسسة العسكرية وإخراج رجالها كليًّا من السلطة في «باماكو».

لقد ساهمت عودة الجنرال «آمادو توماني توري» إلى السلطة في مالي عام ٢٠٠٢م، وما تخلل فترة حكمه (٢٠٠٢-٢٠١٢م) من ممارسات فساد وتسلط، إلى إفراغ الديمقراطية المالية من أي محتوى إيجابي. وقد دفع الفساد المستشري (والمزاعم بأن الرئيس «توري» قد فاز عن طريق الاحتيال والتزوير في كل من انتخابي ٢٠٠٢م و٢٠٠٧م) إلى الاقتناع بأن ديمقراطيتهم كانت خدعة، وأن قادتهم كانوا فوق المساءلة القانونية[١].

وقد أرجعت دراسة ألمانية حديثة ما وقع مؤخرًا في مالي إلى كون النظام القائم فيها اعتمد ديمقراطية أسمتها الكاتبة «ديمقراطية الواجهة fassaden». وتضيف أن «من أسباب الأزمة المالية الحالية بُعد الطبقة السياسية الحالية عن المجتمع وفسادها، وتمثيلها فقط للدور المنوط بها في مسرحية لم تعد تنطلي على أحد»[٢].

(١) د. فريدوم أونوها: التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية، ص ٤، دراسة منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/201320132148048143942/02/.htm

(٢) خلفيات الأزمة في مالي، دراسة ألمانية منشورة على موقع مركز الصحراء (الموريتاني)، على الرابط التالي:

http://essahraa.net/poyiu/406790-/14-15-17-01-04-2011-q-q-.html

الفساد يهد أركان الدولة المالية:

يعتبر الفساد ظاهرة عميقة الجذور في إفريقيا، بل هي استراتيجية معتمدة من قبل النُظم المستبدة في معظم البلدان الإفريقية، كما أوضح ذلك بشكل مفصّل الكاتب الفرنسي الحصيف «جان فرانسو بيار» في كتابه «سياسة ملء البطون: سوسيولوجيا الدولة في إفريقيا»[1].

لم تكن مالي منذ استقلالها عام ١٩٦٠م، بدعًا من هذا الوضع؛ حيث مارست النظم المتعاقبة مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي، مما بدّد ثروات مالي المتنوعة وأفقر شعبها. غير أن الفساد ظل طيلة العقود الماضية خجولاً أحيانًا، ومحصورًا في بعض المستويات وفي قطاعات دون الأخرى، حتى جاء عهد الرئيس «آمادو توماني توري»؛ فوصل الفساد مستويات غير مسبوقة، كما وصول إلى عمق المؤسسات الاستراتيجية في الدولة المالية (الرئاسة، الجيش، الأمن، الإدارة الإقليمية).

وقد تزامنت موجة الفساد الأخيرة في مالي مع مؤثرات خارجية وفّرت الظروف الملائمة لتفاقم الظاهرة وتشعبها، هذه المؤثرات هي ازدهار تجارة المخدرات في العقدين الأخيرين؛ حيث أصبحت الأراضي المالية معبرًا رئيسًا لتجارة المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية المتوجهة لأوروبا وإسرائيل وبعض البلدان العربية عبر الصحراء الإفريقية[2]. وقد أضحت بلدان غرب إفريقيا، لا سيما غينيا بيساو والتوغو وبنين وبوركينا فاسو، دولاً تلقى فيها شبكات تهريب المخدرات حماية وإسنادًا من قبل جهات نافذة في هرم السلطة، وهي الشبكات التي وجدت في نظام الجنرال «آمادو توماني توري» حليفًا استراتيجيًا يضمن العبور الآمن لهذه التجارة عبر الأراضي المالية.

---

(١) يتناول كتاب «سياسة ملء البطون: سوسيولوجيا الدولة في إفريقيا» لمؤلفه جان فرانسو بيار الاستراتيجيات التي اتبعها القادة الأفارقة من خلال سياسة «ملء البطون»، وهي كناية عن سياسات التراكم التي تعمل على تثبيت السلطة، من خلال نشر الفساد ثقافة وممارسة. كما يناقش أخطاء المحللين الغربيين لقضايا الفساد في المنطقة، ومواضيع السلطة والدولة بإفريقيا، خاصة في ما يتعلق بالدور الذي يلعبه الفساد والقبلية.

(٢) فريدوم أونوها: مصدر سابق، ص ٤.

خطوط التهريب من السجائر إلى المخدرات:

يرصد المتابعون لتطور حركة التهريب عبر الصحراء الإفريقية عدة محاور ومسالك تنشط من خلالها هذه التجارة، التي تدر ملايين الدولارات على المشتغلين فيها. أخذت حركة التهريب أولاً طابع تهريب السجائر، وعندما تمرّنت على المسالك الصحراوية، ودرست طبيعة السكّان والانتشار الأمني، وعقدت تحالفات وثيقة مع نظم المنطقة؛ انتقلت إلى التركيز على تجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية. وقد أخذت هذه التجارة نقاط ارتكاز لها في بعض الدول الساحلية (بيساو، التوغو، بنين)، قبل أن تنتقل إلى البلدان القارية، مثل: مالي، بوركينا، النيجر. وكانت أبرز خطوط التهريب في المنطقة على النحو التالي:

الخط الأول: ينطلق من السواحل التوغولية، يمر عبر بوركينا فاسو مرورا «بنيامي» في النيجر، ثم يتوجه نحو «غاو» في «أزواد» بمالي، ثم يتجه نحو الأراضي الجزائرية.

الخط الثاني: يرعاه تاجر ليبي شريك لنافذين في نظام القذافي، يتلقى المخدرات عبر الطريق نفسه المار من بوركينا فاسو مرورًا «بنيامي»، ثم يتجه نحو الشمال النيجري عبر مدينة «أغدس»، ثم مدن «دركو» و»أم الأرانب» الليبيتين، ثم يتوجه نحو مصر.

الخط الثالث: ينطلق من سواحل التوغو وبنين عبر بوركينا فاسو، يمر عبر مدينة «موركي» على الحدود مع مالي ويتجه نحو «غاو» وسط «أزواد»، ومن «غاو» يتجه نحو الجزائر، ويتميز هذا الخط بأنه لا يمر بالأراضي النيجرية.

الخط الرابع: ينطلق من غينيا بيساو عبر الأراضي السنغالية والموريتانية وعبر صحراء الشمال الموريتاني، يدخل إقليم «أزواد» بمالي، ثم يتجه نحو الأراضي الجزائرية[1].

---

(١) مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، طلب التحفظ على هويته، تمت المقابلة في انواكشوط بتاريخ ١٠-٠٦-٢٠١٣م.

وبعد وصول الرئيس «توري» للسلطة في مالي عام ٢٠٠٢م، اتصل به كبار «البارونات» في «أزواد» من تجار «البيضان» (العرب) وتوصلوا معه إلى تفاهمات عميقة، وهكذا ابتداء من العام ٢٠٠٥م، أضحى الرئيس «توري» شريكًا أساسيًا في تجارة المخدرات المارة بالأراضي المالية، واضعًا كل سلطاته ونفوذه تحت إمرة «بارونات» المخدرات، حتى في قضايا سياسية واجتماعية أخرى تخدم نفوذهم في الإقليم وفي مالي بشكل عام[1].

وهكذا ازدهرت تجارة المخدرات في مالي، وصار مهربوها في أمان تام من أي متابعة أمنية أو قضائية، إلى حد أن قوات الجيش والدرك تتدخل لحماية قوافل المخدرات عندما تتعرض للسطو من قبل عصابات التلصص، كما حدث عام ٢٠٠٩م، حيث تدخل الدرك والجيش الماليين بأسلحتهم لصالح مهربي المخدرات عند مدينة «تنكرا» الواقعة على بعد ١٣٠ كلم شمال «غاو»، مما كان له أثر مهم في إنقاذ هذه الشحنة.

وقد تطورت تجارة المخدرات في مالي خلال هذه الفترة، وأدخلت عنصرًا جديدًا في عمليات التهريب يتمثّل في التهريب عبر الطائرات، التي تنقل شحنات المخدرات من كولومبيا، وتفرغ حمولتها في مدارج خاصة تمّ بناؤها في صحراء «أزواد» من قِبَل «البارونات» المحلية المتحالفة مع الرئيس «توري». ورغم أن هذا الأمر كان معروفًا لدى جل المتابعين، إلا أنه انكشف مع حرق بعض «البارونات» لطائرة كولومبية حطّت في مطار إسمنتي يشرفون عليه شمال مدينة «تنكرا»، حيث قاموا بحرق الطائرة بعد إفراغ حمولتها على المدرج وقتل الطيار ومساعده، وهو ما شكل إحراجًا كبيرًا لنظام «توري»، لا سيما بعد وصول زوجة الطيار الكولمبي إلى العاصمة المالية باماكو، وتقدمها بشكوى ضد محمد ولد اعوينات، فما كان من الرئيس «توري» إلا أن أمر باعتقال «محمد ولد اعوينات» حماية للشبكة من الانكشاف التام[2].

---

(١) من نماذج تدخل الرئيس توري لصالح تقوية نفوذ بارونات المخدرات في «أزواد» التقطيع الإداري الأخير في المنطقة، والذي كان في صالح المجموعات المرتبطة بتجارة المخدرات، والتي حظيت قراها ومدنها بمزايا إدارية خاصة.

(٢) مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، طلب التحفظ على هويته، تمت المقابلة في انواكشوط بتاريخ ١٠-٠٦-٢٠١٣م.

الرئيس «توري» وورقة الإرهاب:

أما المؤثّر الخارجي الثاني الذي جسّد فساد نظام الرئيس توري، فتمثّل في سماحه باستيطان «أزواد» من قبل الجماعات المسلحة القادمة من الجزائر، وسرعان ما برزت للعلن وشائج علاقة بين الجريمة المنظمة، وبين هذه الجماعات في شمال مالي خلال فترة «توري» في السلطة. ورغم أن تاريخ التهريب في منطقة الساحل يعود لقرون، فإن ثمة مشاريع إجرامية لم تكن معروفة، إضافة إلى بزوغ بعض اللاعبين الجدد، فقد زاد نشاط تهريب الأسلحة والسجائر والبشر عبر الصحراء باتجاه شمال إفريقيا منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فيما شهدت تجارة الكوكايين والقنب نموًّا خلال العقد الأول من القرن الحالي[1].

لقد قامت هذه الجماعات مع شركائها المحليين بتأمين تجارة المخدرات عبر ضريبة حق الطريق، كما مثّل الخطف من أجل الفدية الذي مارسته الجماعات الإرهابية مصدر دخل أدرّ على القاعدة وأخواتها ما يناهز ١٠٠ مليون دولار. وكان نظام الرئيس «توري» ووكلاؤه المحليون من «بارونات» المخدرات يحصلون بالطبع على نصيبهم من الكعكة، حيث هناك نصيب للجهة التي تمارس الخطف، ونصيب آخر لجهة التفاوض مع الأوروبيين.

لقد كان من نتاج هذه السياسات انتشار الفساد بمعدلات مهولة في الأوساط الإدارية والأمنية في مالي، وأظهرت الدولة ومؤسساتها أمام المواطنين لا سيما في الشمال «أزواد» مجرد عصابات مافيوية تحمي المخدرات، وتحالف الإرهاب على حساب أمن واستقرار مواطنيها. وبدأ بعض المراقبين يتهمون مسؤولين في الدولة بالتواطؤ مع جماعات الإرهاب والتهريب، وهكذا أشاع الفساد والتواطؤ جوًّا من الإحباط والتهكم تجاه النظام الحاكم؛ مما كان له أثر كبير في تآكل الثقة الشعبية في النظام وشعاراته الديمقراطية.

---

(١) د.فريدوم أونوها، مصدر سابق ص ٤.

ولم تنحصر مجالات فساد نظام الرئيس توري على جبهات المخدرات، والتعامل المشبوه مع جماعات الإرهاب والهجرة السرية، بل امتد ليشمل مجالات المعادن، حيث منح نظام الرئيس توري رخص التنقيب عن النفط والغاز واليورانيوم والذهب لشركات متعددة الجنسية في صفقات مشبوهة. ولم تسلم التمويلات الدولية الموجهة لدعم مشاريع التنمية في مالي من فساد النظام، «وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي، وإنهاء الثالثة في عام ٢٠١٠م، دليلاً واضحًا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي كان ينخر جسم النظام المالي، حيث أكد هذا الصندوق أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهى بها المطاف في جيوب المسؤولين، وقد أدت هذه الفضيحة إلى تحقيقات رسمية مع وزير الصحة إبراهيم توري عمر، وحوالى أربعة عشر موظفًا آخرين من موظفي الحكومة في العام ٢٠١١م»[١].

الجيش في قلب عاصفة الفساد:

في غينيا بيساو، إحدى البوابات البحرية الرئيسية في غرب إفريقيا للمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية، أرست النخبة العسكرية المتنفذة عرفًا طريفًا مفاده أن النخبة المدنية الحاكمة في بيساو استحوذت على نصيبها من الثروة، من خلال نهب الدولة ومؤسساتها والقروض والتمويلات الدولية الموجهة للتنمية، وبالتالي على النخبة العسكرية أن تبقي رعاية تجارة المخدرات وما تدره من عوائد ضخمة حكرًا عليها؛ حتى يتسنى لها الحصول على نصيبها من الكعكة.

ويبدو أن هذا السلوك انتقل لبقية بلدان غرب إفريقيا، وكان لجمهورية مالي (التي حكمها جنرال متقاعد هو «آمادو توماني توري» منذ العام ٢٠٠٢م) دورها في الاستفادة من العرف البيساوي؛ حيث حول نظام الجنرال «توري» عددًا من قادة المؤسسة العسكرية والأمنية في مالي إلى حراس مؤتمنين على عمليات العبور المنتظم لأطنان المخدرات، التي تتدفق عبر الأراضي المالية. ومن لم يكن مشاركًا بشكل مباشر في تأمين العبور للمخدرات، كان الرئيس

---

(١) د.فريدوم أونوها، مصدر سابق، ص ٤.

«توري» يوصي «بارونات» «أزواد» بدفع أموال كبيرة له على شكل هدايا من أجل شراء صمته؛ مما حول هؤلاء الضباط السامين إلى أثرياء يرفلون في بحبوبة من الترف غير المعهود لدى الشعب المالي بشكل عام، والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص[1].

الجيش ومعاول المحسوبية:

لم تكن الآثار السالبة لتورط كبار الضباط في التعامل المشبوه مع شبكات المخدرات هي الوجه الوحيد لمظاهر الفساد التي عرفتها المؤسسة العسكرية في مالي؛ فقد كانت هذه المؤسسة تعاني من جملة أمراض مميتة أخرى من قبيل المحسوبية وغياب التكوين، وضعف التسليح وانتشار الفساد؛ مما أثّر بشكل كبير على معنويات الجنود وصغار الضباط، وعلى صورة الجيش المالي في أعين الشعب الذي طالما نظر بإجلال لحماة الوطن. ويمكن تحديد أبرز أوجه الفساد التي اجتاحت الجيش المالي، وتسببت في إحداث تداعيات عميقة على بنيته وتماسكه وروحه المعنوية، وذلك اعتمادًا على الدراسة المهمة التي كتبها الكاتب المالي «تيكورا سامكيه» تحت بعنوان «جيش جمهورية مالي وأزمة الشمال: أسباب الهزيمة وتداعياتها» وذلك عبر تلخيصها في النقاط التالية بتصرف:

غياب التكوين وضعف التسليح: لقد تقلّصت مدة تكوين الجنود بشكل ملحوظ، حيث تذكر بعض المصادر العسكرية أن فترة التكوين باتت ثلاثة أشهر فقط بدلاً من الأشهر التسعة الأصلية. ويرى المراقبون أن هذا الأمر كانت له عواقب وخيمة على تمرّس الجنود بالتقنيات العسكرية. ونجمت عن ذلك اختلالات كبرى تمّ تشخيصها داخل الجيش، منها: عدم انتظام التدريبات على استخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة وضعف المتخصصين. ووفق عدة مصادر عسكرية، فقد عانى الجيش لسنوات متتالية من نقص فادح في الاستثمار،

---

(١) مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، طلب التحفظ على هويته، تمت المقابلة في انواكشوط بتاريخ ١٠-٠٦-٢٠١٣م.

انعكس بجلاء على قدراته العملياتية. ويؤكد أحد الضباط «أن الجيش المالي لم يقم بتجديد معداته خلال العشرين سنة الماضية إلا في مرات قليلة»[1].

الظلم والمحسوبية في الاكتتاب: سيادة الظلم في معاملة الجنود وسوء تسيير الموارد البشرية والمادية (فالمسؤولون يتصرفون في الموارد حسب هواهم). وقد أثّر كل هذا سلبًا على معنويات الجنود كما تؤكد وقائع الميدان. كما تفشّى الفساد والمحسوبية في السنوات الأخيرة في مجال الاكتتاب بالجيش والأسلاك الأمنية المختلفة بشكل كبير. وقد ظلت وسائل الإعلام المحلية تستنكر غياب الشفافية في عمليات الاكتتاب في الجيش، خاصة أن نسبة من كل دفعة تكتتب تخصص للمقربين من النظام. وفي هذا الجو المفعم بالفساد، كان أبناء كبار الضباط ومن يوصي عليهم المسؤولون السامون أكثر حظوة في الاكتتاب من المتفوقين في اختبارات الكفاءة البدنية والصحية[2].

الترقية غير المهنية: لقد بات شائعًا أن أغلب الضباط السامين لم يحصلوا على رتبهم نتيجة الاستحقاق أو الأداء المهني؛ فنياشينهم لم تأت ثمرة لأدائهم في ساحات المعارك، وإنما منحة من النظام السياسي الذي تفانوا في الولاء الأعمى له، وهذا ربما ما يفسر كون بعض الضباط الذين كانوا حريصين على تحصيل رتبهم بشكل شريف، رأوا أن الترقية المهنية لم تعد تتم بالشكل الطبيعي النزيه؛ فخانوا أمانتهم العسكرية وهم ينغمسون في سياسة الولاء للنظام؛ حتى يضمنوا أن ينتهي بهم المطاف إلى الدخول في مجموعة المحظوظين، وهم يدركون جيدًا أن خيارهم الجديد يتعارض مع ترقية الاستحقاق العسكري[3].

ونتيجة لهذه الاختلالات أصيب الجيش المالي بالتحلل والخور، وهو ما ظهر بشكل واضح في الخسائر الفادحة التي مني بها في الميدان أثناء قتاله

---

(١) تيكورا سامكيه: جيش جمهورية مالي وأزمة الشمال: أسباب الهزيمة وتداعياتها، ترجمة محمد بابا ولد اشفغ ، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012201271010355823681/07/.htm

(٢) تيكورا سامكيه: مصدر سابق.

(٣) تيكورا سامكيه: مصدر سابق.

مع المتمردين وحلفائهم من الجماعات الإسلامية. وحدث أسوأ سيناريو يمكن أن يقع في خضم الحرب، عندما قام الأهالي بمناشدة أولادهم مغادرة جبهات القتال والعودة إلى العاصمة، ولو اقتضى الأمر فصلهم من الجيش والبحث لهم عن وظائف بديلة[1]. وبالنسبة للكثير من هذه الأسر التي ظلت بعيدة من مسرح القتال، فإن مفهوم شرف الجندي الذي يحفزه على التضحية بروحه في سبيل الوطن لم يعد له معنى بالنسبة لهم؛ فقد فقَدَ هذا المفهوم معناه منذ استشرى الظلم والفساد في مفاصل المؤسسة العسكرية، التي لم يعد يهم قادتها سوى ترفهم الشخصي[2].

وهكذا كان الفساد سببًا رئيسيًّا في انهيار الأوضاع في مالي على الجبهتين السياسية والأمنية؛ فسياسيًّا دولة مالي التي كان يُنظر إليها يومًا ما بأنها من الديمقراطيات الأكثر استقرارًا في إفريقيا، حيث اعتبر الكثير من المراقبين (قبل عام ٢٠١٢م) مالي ورئيسها «آمادو توماني توري» قصة نجاح لـ«الموجة الثالثة».

وبينما كان السياسيون الماليون يعدون العدة للمشاركة في انتخابات رئاسية جديدة كانت مقررة في إبريل ٢٠١٢م، حدثت تطورات عاصفة كنتيجة حتمية لعِقد من سياسات الفساد؛ حيث انطلق التمرد في الشمال بفعل الإدارة السيئة، والحرمان من التنمية الذي ظل «أزواد» يعاني منه طيلة الخمسين سنة الماضية، وتعمق أكثر في عهد الرئيس «توري» الذي ترك الإقليم نهبًا للإرهاب والمخدرات، ثم كان لانطلاق التمرد في الشمال والتقدم الذي أحرزه المتمردون على وحدات الجيش المالي المتهالكة دوره الحاسم في تصدّع المؤسسة

---

(١) تجمع روايات سكان «أزواد» وكذلك تقارير السلطات المالية أن زعيم أنصار الدين إياد غالي ارتكب مجزرة في آمشوش قرب اكلهوك ضد قوات الجيش المالي، حيث تم ذبح أكثر من ١٠٠ جندي بشكل بشع، وكان الهدف هو بث الرعب في قلوب بقية وحدات الجيش المالي، وهي الحادثة التي جعلت الأمهات الماليات يناشدن أبناءهن ترك القتال والرجوع إلى منازلهم.

(٢) وحسب تحليل أحد الضباط، فإن الجنود قد غاظهم انحراف القيادة، وباتوا مقتنعين بأنهم مجرد دروع لحماية ضباط فاسدين، ولذلك كانوا يغتنمون أي فرصة تسنح للهروب من ساحات القتال. ويرى هذا الضابط أن فرار الجنود هو نوع من الانتقام من الجنرالات الذين كانوا يتهمونهم بالانشغال بامتيازاتهم عن إدارة المعارك (تيكورا سامكيه: جيش جمهورية مالي وأزمة الشمال: أسباب الهزيمة وتداعياتها).

العسكرية والأمنية، وانهيار النظام السياسي في باماكو بفعل الانقلاب الذي قاده النقيب «آمادو سانغو» ورفاقه من صغار الضباط.

وقد كشف كل من التمرد والانقلاب للمراقبين والرأي العام أن جمهورية مالي تواجه أزمة مركبة، فمن جهة تعاني من أزمة حكم بفعل المؤسسات الديمقراطية المهترئة والشكلية، والفساد الذي يعم النخب الحاكمة في باماكو. ومن جهة أخرى توجد أزمة في إقليم «أزواد»؛ بفعل فشل الاندماج الوطني وسياسات الإكراه والحرمان التي مارستها الدولة المالية تجاه سكان الشمال[1].

مالي وأزواد.. الانسجام المستعصي:

مع بدء فرنسا تطبيق القانون الإطاري، ومشاريع الحكم الذاتي التي بشّر بها الساسة الفرنسيون في نهاية الخمسينيات، عبّر بعض أعيان إقليم «أزواد» عن الرغبة في الانفصال عن الدولة المالية، ففي الرسالة الموجهة للجنرال ديغول (بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٧م)، يبيّن كل من نائب «أزواد» في البرلمان الفرنسي «حبيب مصطفى وافي» والفقيه والمؤرخ محمد محمود ولد الشيخ قاضي «تمبكتو»، خلفيات المطالبة بالاستقلال عن مالي، ومنها كما تنص الرسالة: «إن من واجبنا الانفصال عن السودان؛ لأننا نعتقد أن ليس بإمكاننا (ونحن البيضان من عرب وبربر لا نزيد على ربع المليون من السكان بين ثلاثة ملايين ونصف من السود) أن نحافظ على ديننا وجنسنا ولغتنا، فبقاؤنا معهم معناه زوالنا قريبًا كعنصر يجب بقاؤه كملجأ للإسلام والعربية». وهي الرسالة التي رد عليها الجنرال ديغول من خلال رسالة جوابية للقاضي محمد محمود بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٧م، جاء فيها: «لقد سجلت باهتمام عرض طلباتهم، والمستندات التاريخية التي اعتمدوها لتلك الغاية»[2].

---

(١) د. مهاري تادلي مارو: بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانيًا، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013201334105036l6483/03/.htm

(٢) سيد أعمر بن شيخنا: موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، الجزء الأول ١٩٥٧-١٩٨٤م (دار الفكر، انواكشوط، ط١، سنة ٢٠١٠م)، ص ٤١.

لم يكن منح إقليم «أزواد» وضع كيان سياسي مستقل واردًا في ذهن صنّاع القرار في الإدارة الاستعمارية الفرنسية؛ لاعتبارات تتعلق بتاريخ العلاقة غير الحميمة بين سكان الإقليم وفرنسا سياسيًا وثقافيًا. وإلى جانب هذه الاعتبارات كان تأثير استقلال «أزواد» خطيرًا في نظر الفرنسيين على مستقبل نفوذهم في كل من مالي والنيجر والجزائر، التي كانت فرنسا تخوض فيها حربًا وجودية.

وفي عام ١٩٥٧ شعرت فرنسا أن وضع المستعمرات غير سليم، وأن تقطيع الصحراء وإتباع كل جزء منها إلى ما يقابله من مستعمرات «السفانا الإفريقية» غير سليم؛ فتصوّرت مشروعًا يضم الصحراء الكبرى الغربية، والصحراء الشرقية، والصحراء الشمالية، تحت اسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية. وكانت المستعمرة الوحيدة التي استغرقتها المنظمة الجديدة بكاملها هي موريتانيا.[1]

كان الاستراتيجيون الفرنسيون يعتقدون أن مشروع المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية الذي قدموه في نهاية الخمسينيات، والذي كان يهدف إلى خلق كيان كبير يضم الأقاليم الصحراوية الممتدة بين موريتانيا -جنوب الجزائر- «أزواد»، وشمال النيجر (أزواك) وشمال تشاد (تيبستي)، ومنح هذه الأقاليم حكمًا ذاتيًا تحت السيادة الفرنسية؛ يمثل المشروع الملائم الذي سيضمن لفرنسا البقاء لأطول مدة في هذه المنطقة قليلة السكان، والغنية بالمعادن الاستراتيجية، والتي يعني الظفر بها الاستحواذ على ثروات مهمة وتأمينًا للكيانات المستقلة حديثًا واحدًا من النتائج الكارثية لتحرير الجزائر، لكن المشروع تم رفضه من طرف العديد من القوى السياسية والمجتمعية في هذه الأقاليم؛ باعتباره كيانًا هلاميًا غير قابل للحياة ولا يخدم إلا النفوذ الفرنسي، ويمثّل طعنًا للثورة الجزائرية في الظهر.

غير أن بعض الساسة والباحثين لا يزال يعتقد أن سكان المجتمعات الصحراوية من خلال رفضهم لمشروع منظمة الأقاليم الصحراوية، قد ضيّعوا

---

(١) محمد يحظيه ولد ابريد الليل: موريتانيا وأزواد، موقع دروب الإخباري، على الرابط التالي:
http://douroub.info/index.php?option=com_content&view=article&id=338:--------q-45678&catid=4:201028-47-22-09-12-&Itemid=7

فرصة ثمينة كانت قد تمثّل نهاية لعذاباتهم المستمرة. ويُحَمِّل هؤلاء الموقف الموريتاني الرافض للمنظمة في تلك الفترة الجزء الأكبر من المسؤولية.

وعلى النقيض من موريتانيا، استقبل سكان «أزواد»، وسكان أزواك، وسكان «تيبستى»، وسكان «أَنّدِى»، وسكان «بُوزْكو» المشروع بفرح كبير. وحدها موريتانيا من بين المعنيين (والتي هي صاحبة المصلحة الكبرى فيه) عارضته بشدة. أما ممثلو المناطق الصحراوية الأخرى، فقد كانوا - على العموم- غير متعلمين، وغير حاضرين في مجرى الحدث، وليست لهم رؤية لحركة الصراعات الجارية في العمق، ولم تكن لهم أصوات مسموعة، ولم يعرفوا بالتالي كيف يدافعون عن المشروع. وإذا كان هذا المشروع استعماريًّا، فإنه ليس أكثر استعمارية مما يسمى بالقانون الإطاري، الذي بموجبه أهديت لكل مستعمرة حكومة محلية برئاسة الوالي الفرنسي[١].

استقر الرأي في الإدارة الاستعمارية الفرنسية على الإبقاء على خيار تجزئة الصحراء الكبرى، وإلحاق أقاليمها المختلفة بالجزائر ودول «السافانا الإفريقية»[٢]، باستثناء موريتانيا التي نال فيها مجتمع صحراوي وضع دولة مستقلة، وأضحى «أزواد» -وفق هذا التوجه الفرنسي- ملحقًا بدولة مالي التي تربطها به علاقات تاريخية وطيدة. غير أن الإدارة المالية السيئة لشؤون الإقليم، والغبن السياسي والاقتصادي الذي مارسته نخب الجنوب الحاكمة في باماكو اتجاه الشمال، أثار استياء سكان «أزواد» وزرع بذور التمرد على المركز في وقت مبكر من عمر الدولة المالية.

---

(١) محمد يحظيه ولد ابريد الليل: مصدر سابق.

(٢) في النهاية اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في جلسة علنية لتقرر نهائيًا مصير المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وكان من غريب الصدف أن الحكومة الفرنسية مثلها وزير الدولة آنذاك المسمى هوفوت بوني (هو نفسه صار بعد ذلك رئيس كوت دي فوار) وهو بكل وضوح ممثل مستعمرات السافانا الإفريقية التي تعارض انفصال المناطق الصحراوية عنها. الجمعية الوطنية الفرنسية يشجعها ممثل الحكومة وَأَدَتْ بسهولة آخر محاولة لإعطاء سكان الصحراء الكبرى إطارًا يخصهم ويحسون فيه بذاتهم (محمد يحظيه ابريد الليل: موريتانيا وأزواد).

ففي العام ١٩٦٣م، شهد «أزواد» أول تمرد ضد سلطات باماكو؛ بسبب المظالم والضرائب المجحفة، والممارسات التسلطية للضباط الماليين، أو بتعبير السياسي والمثقف الموريتاني «محمد يحظيه ولد ابريد الليل»، فإن الأسباب المباشرة لتمرد الستينيات أن الضباط الفرنسيين الأذكياء المثقفين الكيسين الذين كانوا يحكمون «أزواد»، خَلَفَهُم العسكريون الماليون الذين تصرفوا تصرف المحتل الغازي في الشؤون العامة والخاصة للناس، إلى حد أنهم يغتصبون الأشياء الحقيرة من الأيدي والجيوب.. إنه الاستعمار المتخلف الرثّ الثياب، الذي ليس لديه ما يعطيه مقابل السيطرة إلا البؤس والظلم[1].

وقد ردت سلطات باماكو على انتفاضة «أزواد» عام ١٩٦٣م، بأساليب غاية في الهمجية، مثل: الإعدامات للرموز الدينية والاجتماعية[2]، وممارسة القتل البشع للرجال والنساء والأطفال، وتدمير الآبار وإبادة المواشي. وقد نجحت تلك الأساليب في كسر شوكة التمرد «الأزوادي»، لكنها خلّفت شعورًا مريرًا بالقهر والاغتراب في الوطن لا يوازيه إلا الشعور بالخيبة تجاه كل من المغرب والجزائر، اللذين سلما قادة الانتفاضة «الأزوادية» لنظام «موديبا كيتا» الدموي ليواجهوا أحكامًا بالإعدام.

وبعد كسر انتفاضة ١٩٦٣م، لم تستخلص الدولة المالية الدرس، ولم تتوجه نحو إرساء سياسات اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق الاندماج الوطني، وخلق هوية مالية جامعة على أسس العدل والمواطنة والمساواة أمام القانون؛ مما فتح الباب أمام تجدد التمرد في «أزواد» سنة ١٩٩٠؛ نظرًا لتضافر عوامل عدة من بينها: الظروف المناخية القاسية، وطول سني الجفاف، والهجرة المكثفة للسكان من البادية نحو المدن الحضرية واستقرارهم في ضواحيها،

(١) محمد يحظيه ولد ابريد الليل: مصدر سابق.

(٢) من هؤلاء الرموز الذين تم إعدامهم من قبل السلطات المالية عام ١٩٦٣م، العالم والصالح سيدي حيبلله بن الشيخ عابدين، حفيد العالم والصوفي الكبير الشيخ سيد المختار الكنتي، ونجل المجاهد ضد الاستعمار الفرنسي الشيخ عابدين الذي قاتل فرنسا من ١٨٩٣-١٩٢٧م، واستشهد ٦ من أبنائه في أعمال المقاومة. (بول مارتي: كنتة الشرقيون، تعريب محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٨٦م).

وارتفاع منسوب الوعي بفعل الهجرة المكثفة «للأزواديين» نحو دول الجوار (خاصة الجزائر وليبيا وموريتانيا)، وكذا انتهاء الحرب «الليبية-التشادية»، وعودة جموع الشباب «الأزوادي» التي شاركت فيها إلى الإقليم، وهي التحولات التي تزامنت مع شيخوخة نظام الجنرال «موسى تراوري»، الذي لم يجن منه «الأزواديون» غير التهميش السياسي والتنموي.

وقد مثلت حرب التسعينيات بين الدولة المالية وحركات التمرد «الأزوادية» شرخًا كبيرًا في جسم الوحدة الوطنية المالية، وأسست لعلاقة متوترة مثخنة بالآلام جراء الفظاعات المتبادلة، وكان أسوأ ما فيها ما أقدمت عليه السلطات المالية، من خلال ما عرف بعصابة أهل الأرض الزنجية، التي شكلتها الأجهزة الأمنية المالية ودرّبتها وسلّحتها؛ من أجل القيام بأعمال التطهير العرقي ضد «الأزواديين»، وهي الجرائم التي كان أشنعها على الإطلاق المجزرة المرتكبة في حق قبيلة «كل السوق» الطارقية قرب مدينة «غاو» في يونيو ١٩٩٤م، والتي قتل فيها أكثر من ٧٠ عالماً، وكذلك مجزرة «تمبكتو»[١].

ورغم شدة القتال وشراسته بين الحكومة المالية وحركات التمرد «الأزوادية»، وما خلّف ذلك الصراع من مآسٍ تمثّلت في القتل على الهوية والتشرد خارج الديار؛ فقد نجحت الوساطة الإقليمية والدولية في وقف القتال وتوقيع اتفاقية من قبل الأطراف المعنية، وبموجبها تكون لـ «أزواد» نسبة من قسمة السلطة والثروة. غير أن اتفاقيات السلام ومبادرات اللامركزية التي توصل الطرفان إليها لم تنفذ على نحو فعّال، بل ظلت حبرًا على ورق؛ مما أبقى جذوة التمرد متقدة بسبب الإدارة المالية السيئة لشؤون الإقليم[٢]؛ فكان تمرد ٢٠٠٦م

(١) مقابلة مع الباحث الأزوادي باب أحمد دمه، وهو مؤرخ وكاتب كبير له عدة مؤلفات، تمت المقابلة في انواكشوط بتاريخ ١٢-٠٥-٢٠١٣.

(٢) من نماذج الإدارة المالية السيئة: عملها على إيقاع الفتن والحروب بين المكونات الأزوادية، مثل دورها في تعميق الخلافات بين إيفوقاس وإيغاد، حيث كانت تحرص على تعيين قادة عسكريين من إيغاد في كيدال من أجل إذلال إيفوقاس. ونفس الدور التخريبي لعبته الدولة المالية في الصراع بين قبيلتي كنتة ولمهار، وهو الصراع الذي امتد من ١٩٩٨م وحتى ٢٠٠٥م، حيث كانت السلطات المالية تدفع في اتجاه التدمير الذاتي لقبائل المنطقة. (مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، مصدر سابق).

الذي قاده حسن «فكَاكَا»، وتلاه في العام ٢٠٠٧ تمرد إبراهيم «باهنكَـا»[١]. و«لم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر ٢٠٠٩م التي أنهت تمرد عام ٢٠٠٦م، حتى ضرب جفاف ماحق الشمال المالي؛ مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس خطر كارثة تلوح في الأفق، وجاء قرار الرئيس توري بتخصيص ٦٩ مليون دولار «للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي» في أغسطس ٢٠١١م متأخرًا جدًّا، وكان المبلغ المرصود له ضئيلاً للغاية. وبحلول أكتوبر ٢٠١١م (تاريخ تأسيس الحركة الوطنية لتحرير «أزواد») كان سخط الطوارق قد تفاقم من جديد»[٢].

خلال الفترة ما بين يناير وأبريل ٢٠١٢م، حققت الحركة الوطنية لتحرير «أزواد» (بالتنسيق مع القاعدة وأنصار الدين والتوحيد والجهاد)[٣] نتائج عسكرية كبيرة على الأرض، تمثّلت لأول مرة في طرد كامل للقوات المالية من الشمال، وهو ما كان له الأثر المباشر في سقوط نظام الرئيس المالي «آمادو توماني توري» بانقلاب عسكري في ٢٢ مارس ٢٠١٢م، نفذه النقيب «آمادو سانغو» ورفاقه في ثكنة «كاتي قرب بامكو».

(١) توفي الزعيم الايفوقاسي إبراهيم بهانغا مع بداية الحراك الأزوادي الجديد، وقد أعلن أن وفاته تمت على إثر حادث سير عادي، لكن العديد من المراقبين يرى أن لموته علاقة برغبة بعض الجهات في إفساح المجال أمام تصدر غريمه المحلي إياد غالي للمشهد السياسي في المنطقة. (مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، مصدر سابق).

(٢) د.فريدوم أنوها: مصدر سابق.

(٣) يرى البعض أن حركة التوحيد والجهاد رغم الطابع الإسلامي لبعض عناصرها، إلا أن تأسيسها كان ثمرة تخطيط من بعض البارونات بدعم من جهات إقليمية لإنشاء أداتهم الخاصة في المشهد الأزوادي الملتبس. وقد تم الحرص على إظهار طابعها الإسلامي على طريقة الحركة الإسلامية الأوزبكية، التي أنشأها الجنرال الشيوعي عبد الرشيد دوستم في شمال أفغانستان أيام سيطرة طالبان، كان المطلوب من الحركة الجديدة التوحيد والجهاد أن تلعب دورًا في اقتسام النفوذ مع القاعدة وأنصار الدين دون التماهي معهما. وكان التصنيف أن أنصار الدين أفوغاسية، والقاعدة جزائرية، والتوحيد والجهاد تتشكل أساسًا من عرب تلمسي، وقد استقطبت «فلان» ما وراء النهر وغرب النيجر بأساليب مختلفة، وكانت الحركة هي المسؤولة عن هدم الأضرحة وحرق المخطوطات، وقد تم ذلك في إطار تصفية حسابات مع جهات محلية. (مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، مصدر سابق).

وقد شجعت هذه التطورات السياسية والعسكرية الحركة الوطنية على الإقدام يوم ٦ أبريل ٢٠١٢م، على الإعلان من «غاو» عن دولة «أزواد» المستقلة، التي لم يعترف بها أي طرف إقليمي أو دولي. ولم يكن عدم الاعتراف الخارجي بالدولة الجديدة هو التحدي الوحيد أمام الحركة الوطنية ذات التمثيل الشعبي الواسع، بل سرعان ما أفرز المشهد «الأزوادي» الملتبس تطورات أخرى لم تكن في الحسبان، حيث أعلنت جماعات «أزوادية» وإسلامية تحفظها على خيار الانفصال، وأن أولويتها في الوقت الحالي تطبيق الشريعة الإسلامية في الإقليم، ثم تطور الموقف سريعًا نحو القتال مع الحركة الوطنية لتحرير «أزواد» وطرد قواتها من «غاو»[1]، وإصابة العديد من قادتها من ضمنهم رئيس الحركة والدولة المعلنة «بلال آغ الطاهر». ورغم تحفظها السابق على إعلان الدولة، فقد مارست القاعدة وأخواتها في «أزواد» وضع إمارة إسلامية جهادية غير معلنة؛ مما زاد الطين بلة وخلط جميع الأوراق، وأضاع الطابع الحقوقي والسياسي المطلبي لسكان الإقليم، وأصبحت القضية تتعلق بجماعات إسلامية مسلحة متطرفة تسيطر على الشمال المالي، مما وفر المبررات الملائمة لتدخل فرنسا و«الإيكواس» إلى جانب الحكومة المالية لطرد الغزاة من «أزواد».

«أزواد» ولعبة دول الإقليم:

كان نظام القذافي من أوائل المتدخلين في الساحة «الأزوادية»، وهو تدخل تزامن مع اهتمام ليبي بكل من موريتانيا والصحراء الغربية. وكان القذافي يقصد من هذا التدخل نشر أفكاره السياسية، وتحقيق النفوذ في هذه الفضاءات الصحراوية الفقيرة، بالإضافة إلى مضايقة الدول الأساسية في الإقليم المغاربي المغرب والجزائر من خلال اللعب في حدائقها الخلفية، وكذلك مساومة مالي والنيجر من خلال الورقة الطوارقية.

---

(١) بعد المعارك في «غاو» لاحقت حركة التوحيد والجهاد مقاتلي الحركة الوطنية في مقرهم بأمنكا، وقد تكبدت التوحيد والجهاد خسائر كبيرة؛ فاستعانت بالقاعدة التي سحقت قوات الحركة الوطنية، وارتكبت مجازر في حق قبيلة إيلمدن. (مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارت مالي سابق).

عمل القذافي على ضرب أسس استقرار ووحدة المجتمع «الأزوادي»؛ فأحدث فجوة بين الأقوام المشكلة للإقليم: (الطوارق، العرب، السنغاي و«الفلان»)، بل أحدث شروخًا داخل كل مكونة من هؤلاء، لا سيما الطوارق والعرب. كما قام -وهو الأخطر- بتدشين حرب صامتة ضد الزعامات الدينية والاجتماعية ذات البعد العلمي والصوفي، التي كانت بمنزلة اللحام الضامن لوحدة السكان من خلال تدخلاتها التحكيمية الفعالة، حيث لم ير القذافي في هؤلاء غير نسخة أخرى من الحركة السنوسية التي انقلب عليها في ليبيا؛ فاتجه نحو تدميرهم والتحريض عليهم، مما أحدث فراغًا قيميًّا وقياديًّا عسر تعويضه فيما بعد[1].

فتح القذافي أبواب ليبيا أمام «الأزواديين» للعمل والإقامة، وفتح المعسكرات التدريبية لهم، وزج بهم في حروبه وتدخلاته النزقة في تشاد وأوغندا ولبنان ونيكاراغوا وقفصة التونسية. كما وجههم نحو القتال مع البوليساريو أثناء حربها مع موريتانيا والمغرب في منتصف السبعينيات. وألقى القذافي في روع الطوارق فكرة قيام كيان طارقي، وحثهم على تنظيم أنفسهم، وكان وراء دعم مؤتمر ١٩٨٧م، لتوحيد جهود طوارق مالي والنيجر[2]، بالإضافة إلى أن فترة التسعينيات شهدت عودة اللاجئين الطوارق من الجزائر والنيجر؛ مما أفرز قناعة بأن الوقت حان من أجل تكوين دولة طارقية بحماية ليبية، الشيء الذي جعل الجزائر تتحرك في الاتجاه المضاد لليبيا، وتطالب بحل الأزمة الطارقية دون الدعوة للانفصال عن الدولة المركزية؛ مما أسفر عن معاهدة «تمنراست» بالجزائر سنة ١٩٩١.

وتتمثل خطورة الكيان الطارقي على الأمن القومي الجزائري في تواجد العنصر الطارقي في التركيبة السكانية للجزائر، خاصة في الصحراء الجزائرية

(١) مقابلة مع الباحث الأزوادي باب أحمد دمه، مصدر سابق.

(٢) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

بمناطق الهقار، جانت، تمنراست وآدرار[1]. غير أن أفكار القذافي حول الدولة الطارقية تغيرت بعد تحوله السياسي نحو إفريقيا، وتنامي علاقاته مع الدول الإفريقية التي ساهمت في كسر الحظر الجوي الذي فرض على ليبيا في التسعينيات، وصار ثمن هذه العلاقات الليبية الإفريقية التخلي نهائيًا عن دعم الانفصال «الأزوادي»، ودعم استقرار ووحدة أراضي جمهورية مالي. ومع انهيار نظام القذافي في خضم تحولات الربيع العربي، عاد «الأزواديون» إلى مالي وبحوزتهم خبرة عسكرية متراكمة وسلاح ليبي حديث؛ فكانت الظروف الملائمة لانطلاق التمرد في «أزواد» من جديد.

ومن جهة أخرى، تملك الجزائر المجاورة نفوذًا كبيرًا في «أزواد» بفعل الجيرة والتداخل الاجتماعي، والامتيازات والتسهيلات الكبيرة التي تمنحها «للأزواديين» الذين تقيم جاليات كبيرة منهم في مدن الجنوب الجزائري، وللجزائر وأجهزتها الاستخباراتية والدبلوماسية أياد طويلة في القوى الاجتماعية والتجارية والسياسية في «أزواد»، وهي علاقات أخطبوطية عسيرة على الفهم العادي، لا سيما في العشرية الأخيرة التي شهدت استقرار القاعدة وأخواتها في «أزواد»، وازدهار التهريب والمخدرات والهجرة السرية عبر أراضي الإقليم.

يعترف «الأزواديون» بتعاطف الجزائر معهم والتسهيلات الكثيرة التي تقدم لهم، لكنهم على قناعة تامة بأن الجزائر التي وقفوا مع ثورتها التحريرية ودعموها بالمال والسلاح، لا تقف موقفًا إيجابيًا مع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية لسكان الإقليم، بل فضلت دائمًا التخندق مع الدولة المالية ضد «الأزواديين» منذ انتفاضة العام ١٩٦٣م، مرورًا بتمرد ١٩٩٠م وحتى الآن؛ لاعتبارات تتعلق بالخشية على الجنوب الجزائري الذي يتشكل من النسيج الاجتماعي نفسه «الأزوادي»، ويمثل الرئة الاقتصادية التي تتنفس منها الجزائر.

أما المغرب فقد بدأت موقفها المؤيد للدولة المالية منذ العام ١٩٦٣م، على خلفية وجود المغرب ومالي في خندق ما كان يعرف حينها بمحور

---

(١) ظريف شاكر، مرجع سابق، ص ٦٢.

الدار البيضاء المناهض للاستعمار، بالإضافة للحاجة المغربية في التنسيق مع مالي ضد موريتانيا التي كان المغرب يطالب بها في تلك الفترة، وكذلك الخشية المغربية من تداعيات دولة طارقية أمازيغية في شمال مالي على وحدته واستقراره. ومع ظهور البوليساريو المطالبة بدولة بيظانية صحراوية في الصحراء الغربية؛ تضاعفت الهواجس المغربية من الطرح الانفصالي «للأزواديين»، وهو ما تمّ التعبير عنه بوضوح خلال المحنة الحالية للإقليم والدولة المالية بشكل عام.

وإلى جانب التدخلات العربية غير الموفقة في «أزواد»، هناك أيضًا مواقف الدول الإفريقية المتضامنة مع مالي، أو القلقة من تداعيات الوضع «الأزوادي» على ترابها الوطني. وفي مقدمة هؤلاء النيجر التي يتشكل شمالها (أزواك) من النسيج الاجتماعي نفسه الموجود في «أزواد»، والتي سبق أن ظهرت فيه حركات متمردة على الدولة في النيجر. ويتضاعف الهم «الأزوادي» أكثر إذا وضعنا في الأذهان أن القومية المسيطرة على الحكم في النيجر تنتمي للأصل السلالي نفسه للنخبة الحاكمة في مالي.

وبحسب بعض المراقبين، فإن خارطة القوى السياسية والإسلامية التي ظهرت فجأة في الإقليم بتركيبتها وتحالفاتها وأجندتها، التي كان في مقدمتها ضرب الخيار الاستقلالي الذي مثلته الحركة الوطنية، واستعداء القوى الدولية عبر ممارسات وتصريحات مستفزة، وأخيرًا الهجوم المريب على «كونا» في عمق الأراضي المالية، كلها مؤشرات على وجود لاعبين إقليميين ودوليين يتحكمون في لعبة الشطرنج «الأزوادية»[1]؛ خدمة لمصالح وأجندة لا تلقي بالاً لسكان «أزواد» وتطلعاتهم في الحرية والعيش الكريم.

إن من سوء حظ «الأزواديين» أن قضيتهم لا تجد نصيرًا إقليميًا أو دوليًا؛ فدول الإقليم -نتيجة لخشيتها على أوضاعها الداخلية- قلقة من أي تغيير كبير يطرأ على أوضاع الإقليم، سواء كان حكمًا ذاتيًا موسعًا أو انفصالاً

(١) مقابلة مع الباحث باب أحمد دمه، مصدر سابق.

تامًّا عن الدولة الأم. أما القوى الدولية وفي مقدمتها فرنسا (القوة الاستعمارية السابقة)، فلها أجندتها الاستراتيجية المتعلقة ببقاء نفوذها التقليدي في المنطقة، الذي يتطلب بقاء الكانتونات التي رسمت عشية رحيلها كما هي من دون تغيير، واستمرار السيطرة على المخزونات الهائلة من النفط والغاز واليورانيوم في الساحل الصحراوي، الممتد من موريتانيا مرورًا بـ«أزواد» وشمال النيجر وحتى تشاد، وخشيتها من التمدد الصيني في المنطقة بعد الانسحاب التدريجي النسبي للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، والتركيز على الهادي والكاريبي.

خريطة التنظيمات الوطنية والإسلامية في أزواد

محمد الحافظ الغابد

انطلقت الحركة الوطنية في إقليم أزواد منذ الخمسينيات، وتشكلت لدى النخب من أبناء العشائر رؤية ووعي سياسي واضح بما ينبغي أن يكون عليه الإقليم في ظل دولة الفيدرالية الاتحادية بين السنغال ومالي. ومنذ الستينيات، بدأت أولى بوادر التوتر بين قيادة الحكومة المركزية في باماكو والوجهاء والساسة في الإقليم، سواء أكانوا من الطوارق أم العرب أم الفلان أم سونغاي.

يشكل الجنوب -حيث تقع العاصمة باماكو- مرتكزًا لمجموعة من القوميات الزنجية الإفريقية المتمازجة، والتي تشكل اللغة الفرنسية (لغة الإدارة والنخبة في البلاد) أهم عامل لوحدتها، إضافة للتجانس العرقي، بينما توجد بالشمال قوميات متنافسة تفتقر للكثير من التجانس، وظلت عبر تاريخها الممتد تعيش الصراع على النفوذ، فبينما كان السونغاي عبر تاريخيهم الطويل أهم قومية حكمت مالي منذ القرن السابع عشر؛ ظل الطوارق والعرب أصحاب السيادة في الصحراء على طرق القوافل، وتميزوا بمدنهم وقراهم التي حافظوا فيها على خصوصياتهم الحضارية والثقافية، حتى جاء الاستعمار الفرنسي وقضى على السلط والمشيخات التقليدية، وحاول كسر شوكتها نظرًا للممانعة الثقافية التي انخرطت فيها رفضًا للمشروع الفرنسي الاستعماري[1].

(١) محمد سعيد القشاط، التوارق عرب الصحراء، ص ٢٥٦، صادر ١٩٨٩ عن مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء. ط ثانية.

وعندما رحل الاستعمار، ترك نخبًا ترعرعت وهي تنظر إلى الشمال بالمنظار نفسه تقريبًا؛ مما دفع تلك القوميات إلى فقدان الثقة بالدولة الوطنية الجديدة، وراكمت عقود التهميش التالية للاستقلال عقيدة الانفصال لدى شباب وناشئة القوميات المختلفة في الإقليم، وخصوصًا العرب والطوارق[1].

في هذه الورقة سنتوقف مع السياق التاريخي للصراع، إضافة للاتفاقيات والحوار الذي انطلق بدرجات متفاوتة منذ التسعينيات، وصولاً لنشأة القاعدة واستقرارها بالإقليم، فضلاً عن التطورات الأخيرة التي آل فيها أمر الإقليم لسيطرة الجماعات الإسلامية، ومواقف الاتجاهات السياسية المختلفة، ودور دول الإقليم في الحرب الفرنسية الأخيرة وتداعياتها المستقبلية على المنطقة.

أولاً: السياق التاريخي للمشكل الأزوادي

وصل التوتر السياسي حدًّا بعيدًا في ظل حكم الرئيس المالي القوي مديبوكيتا، الذي كان يرأس حزب الاتحاد السوداني ذي الميول الاشتراكية. ولم تمض سنة واحدة على الاستقلال حتى بدأ تمرد الطوارق من مدينة كيدال ١٩٦٠؛ احتجاجًا على التهميش والحرمان الذي تمارسه الحكومة المركزية في العاصمة باماكو. وقد تمكن مديبوكيتا من إخضاع التمرد خلال أقل من سنة بمساعدة الجزائر والمغرب، حيث سلمت المغرب عشرات القيادات الطوارقية التي كانت تسند التمرد بالقليل من المال والسلاح والعلاقات العامة، بينما شاركت الجزائر الجيش المالي في محاصرة الطوارق في الجبال والأحراش، ورغم ذلك صمدت ثورة الشباب الطوارقي وقاتلت مجموعاتهم الخفيفة ملحقة خسائر فادحة بالجيش المالي؛ مما جعل الرئيس مديبوكيتا -وهو معلم محنك ومنحدر من أسرة حاكمة سابقًا- ينتبه لخطئه، ويتجه لموادعة الطوارق ولكن بعد فوات الأوان؛ فقد أدت حرب كيدال إلى هجرة واسعة وإلى خسائر كبيرة واعتقالات وإعدامات، مما اضطر الطوارق إلى النزوح نحو ليبيا والجزائر وموريتانيا وبعض دول إفريقيا الغربية الزنجية[2].

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٦.

(٢) محمد سعيد القشاط، التوارق عرب الصحراء، مصدر سابق.

وفي العام ١٩٦٩ وصل العقيد الليبي معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا وفتح أبوابه للطوارق؛ فاندمجوا في نظامه بشكل واسع، وتعززت هجرتهم في السبعينيات بفعل عوامل الجفاف التي ضربت منطقة الساحل والصحراء؛ مما قوّض أسس حياتهم البدوية والقروية في عمق الإقليم الصحراوي ذي التضاريس الجرداء القاحلة[١].

ولاحقًا -ومع الهزات التي عرفها نظام العقيد القذافي داخل ليبيا، من خلال انتفاضات الليبيين وانقلاباتهم الساعية لإزاحته - وجد في الطوارق ضالته؛ فهم مقاتلون أشاوس يحلمون بمعانقة السلاح، وامتلاك آليات الكفاح الكفيلة بتمكينهم من إعادة تحرير إقليمهم، وإدراك ثأرهم السابق في الستينيات.

ومن الواضح أن القذافي كان يأنس بوجودهم لأنه متأكد من أنه ليس لديهم طموح سياسي داخل ليبيا، وستحملهم قيمهم البدوية باستمرار على الاعتراف بالجميل للرجل الذي آواهم ونصرهم، وسينظرون إليه دائمًا بوصفه شريكًا مؤتمنًا وقائدًا ثوريًا ملهمًا يسخر إمكانياته لتحرير شعوب المنطقة، ولذلك فقد أسلسوا قيادهم له مع أنهم اكتشفوا في السنوات الأخيرة مدى الاستخدام والتوظيف السلبي لملفهم، بعدما اضطر القذافي لكسب ود الحكومات الإفريقية لتحرير نفسه من الحصار الأمريكي خلال سنوات التسعينيات العصيبة على نظامه[٢].

وقد قام القذافي بإنشاء مليشيا قوية من الطوارق اعتمد عليها في أمنه الشخصي، وقلد بعضهم وظائف إدارية، واستخدم الإيديولوجيا القومية والوطنية لشحذ هممهم لتحقيق أهدافه، من خلال بسالتهم وولائهم العميق له، فبينما كان يعد كتائب منهم للقيام بدور في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذا به يزج بهم في صراعه مع جاره التشادي. وحينما كانوا يمنون أنفسهم باختلاس لحظات للتفرغ

---

(١) القشاط، مصدر سابق، ص ٢٦٨ .

(٢) يروي الدكتور محمد سعيد القشاط -وهو سفير ليبي مخضرم طويل الخبرة بملف الطوارق- أنه زار مالي يناير ١٩٧٤، واستطاع الرجوع بالعديد من قيادات الطوارق المعتقلين منذ عهد مديبو كيتا بعد ثورة كيدال ١٩٦٣. (القشاط، التوارق عرب الصحراء، ص ٢٦٥).

لهمومهم والحصول على دعمه، كان يستخدم قضيتهم ورقة للضغط والابتزاز والمقايضة السياسية دون أن يظفروا بطائل. ظهر ذلك جليًا أثناء المفاوضات المتعددة التي خاضها الطوارق في تمنراست للتوصل لاتفاق مع الحكومات المالية والنيجيرية مطلع التسعينيات. ويمكن أن نعتبر أن الطوارق أرادوا استخدام وضعهم القوي في ليبيا لتحقيق مكاسب وانتصارات على الحكومة المالية، وكان نظام القذافي أيضًا بذات الدرجة يوظف من جانب آخر هذا الملف فيما يخدمه، فكل طرف كان يعمل على شاكلته، ويجد في الآخر مع ذلك شريكًا يحرص على استمرار شراكته[1]. كما قال الأول:

كِلانَا مُظْهِرٌ للنّاسِ شَيئًا   وَكُلٌّ عِندَ صَاحِبِهِ مَكِينُ

إن اعتماد الطوارق على القذافي يجد العديد من المسوغات السياسية والأخلاقية؛ فالدولة الأهم والأقرب إليهم وقفت ضدهم، مع أن الطوارق اندمج المهاجرون منهم إلى الجزائر منذ الخمسينيات في جيش التحرير الوطني الجزائري قبل الاستقلال، وكان من المفروض أن ترعى الجزائر حق هذه المجموعة، ولكن شخصية مديبوكيتا القوية، وعوامل التنافس المغربي الجزائري على إفريقيا، ورفض القيادات الجزائرية للأفكار الانفصالية؛ كلها عوامل أدت إلى عدم قيام الجزائر بدور فاعل لحل مشكل الطوارق[2].

كما إنه لا يخفى أن الجزائر لا تحبذ العزف على وتر الطوارق؛ لأن الجنوب الجزائري أغلبية سكانه من الطوارق، وكذا بعض أقاليم الشرق الجزائري يوجد بها الطوارق أيضًا؛ مما يجعل رؤية الطوارق الانفصالية غير مرحب بها جزائريًا. وقد وضح ذلك جليًا من خلال المفاوضات التي رعتها الجزائر لحل المشكل الطوارقي المالي؛ فقد كانت دائمًا تقف في العمق إلى جانب الحلول الوسطى، كالحصول على حقوق التنمية والإدارة الذاتية، وحالت دائمًا دون الوصول للحكم الذاتي الكامل، فضلاً عن الحصول على الاستقلال.

---

(١) مجلة جنا أفريك العدد ١٣٣٥، بتاريخ ١٩٩٥.
(٢) التنبكتي، الطوارق عائدون لثور، منشورات منظمة تامابنوت، ٢٠٠٩، المملكة المغربية.

وجاء اهتمام الجزائر متأخرًا بالمسألة الأزوادية؛ خوفًا من أن يصل عبث القذافي بالمسألة إلى مد أصابعه وحبال وصله مع أعيان وقيادات الطوارق في الجنوب الجزائري، إضافة إلى طموح نظام مؤثر كالنظام الجزائري للعب دور إقليمي حيوي على بوابته الجنوبية[1].

وفي أواخر السبعينيات، بدأ تحول جديد يتمثّل في إنهاء الجيش حكم النظام المدني ذي التوجهات الاشتراكية، حيث نفذ الجنرال موسى اتراورى ١٩٦٨ انقلابًا ناجحًا، واتجه للسير بقضية الطوارق إلى الاحتواء من خلال توظيف بعض الأطر، وأظهر اهتمامًا متزايدًا بمأساة الجفاف التي حلّت بالشمال؛ حيث وجه نداءات دولية لإغاثة الشمال المنكوب، وفتح المجال للمنظمات الإنسانية والإغاثية الغربية لدخول الإقليم، وانهالت التمويلات الغربية والإسلامية استجابة لتلك النداءات، ولكن جيوب الحكّام العسكريين الفارغة كانت مستعدة لالتهام الأخضر واليابس. ولم ينل الإقليم أي حظ من التنمية، وتواصلت خلال السنوات اللاحقة سياسة التهميش والحصار والعزل، حيث لم تنل قضية السكان المحليين أي حل، لا على مستوى البنية التحتية، ولا على المستوى السياسي والإداري.

واستهدفت هذه السياسة ربط النخب الجديدة من أبناء الطوارق بالجنوب من خلال الدراسة والاستقرار بالعاصمة والمدن القريبة منها، حيث تزدهر التجارة وسوق الخدمات نسبيًا بالمقارنة مع مدن الشمال المهجورة، والتي لا تتوفر بها وسائل العيش بأدنى مقوماته. كما إن توظيف بعض الأطر استهدف إحياء الأمل لدى الشباب بإمكانية الدراسة بالعاصمة والحصول على وظائف إدارية.

إنها سياسية لا تخلو من ذكاء، لكنها لم تنل الجدية الكافية، ولم تؤسس نموذجًا جاذبًا للطوارق يعادل الصورة القادمة من الخارج، والحالمة بيوم تتيسر فيه وسائل التحرر من قبضة الجنوب الذي يستأثر أبناؤه بإدارة شؤون الدولة منذ الاستقلال[2].

---

(١) المصدر السابق نفسه بتصرف.

(٢) التنبكتي، مصدر سابق.

ثانيًا: عودة التمرد والثورة

مضت عقود من الزمن على سياسة الجنرال موسى اتراورى التي ملّها الشعب في الشمال والجنوب معًا، وفي العام ١٩٩٠ بدأ حراك الطوارق السياسي الساعي لاسترجاع الحقوق، مستفيدين مما جمعوه من مال وخبرة وسلاح؛ فنشأت التنظيمات العسكرية والسياسية وانضوت تحت لواء الجبهة الشعبية، وبدأ الحراك المتأثر برياح التغيير القادمة من أوروبا الشرقية حيث تحطم جدار برلين ١٩٨٩، وبدأت رياح التغيير تغزو عالم الجنوب مع التدفق الإعلامي؛ فاشتعلت أشواق الثورة من جديد لتحرير المدن الشمالية من قبضة حكومة باماكو، والسعي لاستقلال أزواد عن مالي، الطموح الكبير الذي يسنده القليل من الوسائل، ويمده الكثير من القناعة والاستبسال والتضحية لاسترجاع حق الحرية المسلوب، من وجهة نظر الشباب الأزوادي المكافح.

في العام ١٩٩٠ حصلت الجبهة بقيادة إياد غالي على دعم بالمال والأسلحة من القذافي، وساعدت ظروف التذمر الشعبي العام الجبهة الشعبية لتحرير أزواد على التهيئة لانتفاضة قوية مؤثرة، ولذلك بدأت نشاطها العسكري ميدانيًا في مدن الشمال، وسياسيًا على مستوى العاصمة. وفعلاً بدأت الاعتصامات والإضرابات، وسقطت بعض مدن الشمال بيد الجبهة، وعندها أحس الجنرال اتراورى بالخطر وجنح إلى التفاوض مع الجبهة، وجلس الطرفان على طاولة الحوار بتمنراست، وشعرت الجبهة باعتزاز كبير بذاتها؛ فهذه أول مرة ترغم فيها النظام على الاعتراف أمام العالم بأن ثمة حقوقًا مهضومة بالشمال ومشكلة تحتاج إلى الحل[1].

ثالثًا: الحوار ومصير الاتفاقيات

أدرك الجنرال بخبرته السياسية الطويلة نسبيًا أن حل مشكلة التمرد تتطلب حلاً سياسيًا يفضي إلى الاعتراف بحقوق القوميات الثائرة. وقد اتجه إلى الجزائر

(١) التنبكتي، مصدر سابق.

على رأس وفد حكومي مهم، ووقع لأول مرة في تاريخ الدولة الوطنية المالية الحديث اتفاقية تمنراست (عرفت فيما بعد باتفاقية تمنراست الأولى). ونصّت الاتفاقية على وقف القتال بصورة دائمة، إضافة لمنح المنطقة السادسة والسابعة التي هي مناطق الطوارق والعرب حكمًا ذاتيًا، يتم بموجبه سحب قوات الجيش من المنطقتين، والعمل على أن تكون الإدارة المحلية وكل ما يتعلق بها بيد أبناء تلك المناطق.

غير أن العديد من الدوائر السياسية في الجنوب انخرطت في تخوين الرئيس، الذي صوّرت إرادته للحل بالسقوط في الفخ والرضوخ لإرادة المتمردين والخونة، الذين يتحركون طبقًا لإرادة الأجندات الخارجية والمدعومين من العقيد معمر القذافي.

هكذا صوّر الإعلام والصحف في باماكو الاتفاق الذي وقّع بتمنراست بالجنوب الجزائري بعد نشر البيان الختامي للمفاوضات، ووجد الرئيس موسى اتراورى نفسه وحيدًا وسط موجة واسعة من الاضطرابات والتشويه؛ حيث اعتبر خائنًا وضعيفًا أمام إرادة البداة المتوحشين القادمين بأسلحتهم ينشرون الخراب والدمار في البلاد.

حاول الطوارق وحلفاؤهم إعطاء معنى للاتفاق من خلال التهدئة والعمل على تنفيذ الاتفاقية، ولذلك طالبوا بتحويلها إلى قانون وطني ملزم، ولكن الأحداث كانت أسرع مما يريدون؛ حيث وضع الجيش حدًّا لاستمرار نظام موسى اتراورى ١٦ مارس ١٩٩١، وألغى الاتفاقية واستأنف الحرب مجددًا على الطوارق الذين جعلهم هدفًا وغرضًا لسياسة التصفية والتطهير، وتفتقت عبقرية الحاكم العسكري المقدم توماني تورى عن أسلوب جديد لتفكيك سيطرة الطوارق على المدن والبلدات الشمالية، من خلال تسليح مليشيا محلية كانت تقوم بمهاجمة قوات الجبهة الشعبية في المدن والقرى، ثم توفر للجيش معلومات وإحداثيات عن إمكانية التدخل، وعندما يبدأ الاشتباك يتدخل الجيش المالي بوصفه الحامي للمدينة أو القرية من وضعية الفوضى وصراع المليشيات المتناحرة، وبهذه الحيلة تفككت بسرعة سيطرة الجبهة الشعبية على المدن

والحواضر الكبيرة، وعاد المقاتلون الطوارق إلى عمق الصحراء التي طالما آوتهم في حضنها الدافئ، وبذلك فشلت سياسيًا وعسكريًا أولى محاولات الحركات السياسية بإقليم أزواد فرض وضعية خصوصية للإقليم في إطار الدولة الوطنية الحديثة بمالي[1].

غير أن الجبهة الشعبية انقسمت بعد هذه الأحداث الدامية إلى فصائل خمسة، وعادت مجددًا لحرب العصابات؛ مما أثّر سلبًا على الانتخابات ووضعية الانتقال الديمقراطي حينها عام ١٩٩٢، حيث لم تتمكن العديد من مدن الشمال من المشاركة في اختيار الرئيس؛ نظرًا لانعدام الأمن وانشغالها بلعق جراحها النازفة[2].

وما إن انتهت الانتخابات الرئاسية ١٩٩٢ وفاز بها الأستاذ الجامعي ألفا عمر كوناري، حتى بدأ هذا الأخير بالتحرك لإيجاد تسوية لملف الطوارق، وانطلقت المفاوضات التي اشترط فيها الرئيس المنتخب شرطًا وحيدًا وهو أن يتخلى المتمردون عن فكرة الاستقلال، ويتخذوا من الحكم الذاتي وسيلة لتحقيق الاستقرار. وفعلاً وبعد جولات، تمّ توقيع اتفاقية تمنراست الثانية التي نصت على منح الإقليم حكمًا ذاتيًا جزئيًا في إطار اللامركزية، ومنحه عناية وأولوية في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحددت الاتفاقية آلية لإنجاز ومتابعة ما تمّ الاتفاق عليه، من خلال إنشاء جهاز للشمال ينبثق عنه مكتب وطني يسهر على تطبيق بنود الاتفاقية. كما تقرر أيضًا تشكيل لجنة حقوقية لتقصي الحقائق، ومعاقبة مرتكبي التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم.

غير أن السير المطرد لتنفيذ بنود الاتفاقية كان ضعيفًا، ولم يجر بذل جهود كافية من الطرفين لإقناع رافضي الاتفاقية من السكان والتيارات والمختلفة. وبعد أنشطة رسمية محدودة، تمثّلت في ضم مجموعات من مقاتلي الجبهات

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

للجيش، وتعيينات جزئية في أطر الطوارق بالحكومية والإدارات الحكومية؛ ذهب بهاء الاتفاقية واشتعلت الدعوة من جديد للعودة إلى الكفاح المسلح. غير أن الحكومة واجهت هذا الحراك بالتذرع بقلة الإمكانيات وبالحاجة للصبر؛ لأن الزمن جزء من علاج المشكلة.

وبالتوازي مع ذلك، بدأت حملة دبلوماسية قوية لتقويض تحركات تنظيمات الطوارق والعرب في دول الجوار، وعملت على إلقاء اللائمة أمام الشركاء الأجانب على التيارات الشمالية الرافضة للاتفاقية، ونجحت جزئيًّا في هذا المسعى؛ حيث ساعدتها ظروف الأزمة السياسية في الجزائر، والانسداد السياسي في موريتانيا عقب الانتخابات الرئاسية المزورة ١٩٩٢، إضافة إلى الحصار الخانق الذي أعقب حرب الخليج الثانية على ليبيا.

أسلمت الروح الكفاحية للطوارق نفسها لشيء من الهدوء منذ العام ١٩٩٣، واستمرت لأكثر من عقد كامل تقريبًا حتى سنة ٢٠٠٥. ويمكن القول إن ظروف الواقع الدولي والإقليمي لم تكن في صالح الطروحات الانفصالية، في وقت كان فيه الخطاب والمبادرات السياسية بالمنطقة ترفع شعار التسويات والسلام لكافة القضايا في الشرق الأوسط، وانشغلت الأنظمة التي يسند الطوارق إليها ظهورهم بأزماتها الداخلية، مع أن الحركات والمجموعات العسكرية بالإقليم ظلت دائمًا تمارس نشاطها وحضورها المطالب بما تصفه بـ«حق تقرير المصير»، وعاشت هذه المجموعات خلال هذه الفترة من التمزق في بنيتها التنظيمية ما لم تعرفه من قبل.

ومنذ العام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٦، جدد إبراهيم آغ باهنغا التمرد، وقاد عدة حملات عسكرية خطف خلالها جنودًا ماليين؛ مما اضطر الحكومة المركزية في باماكو إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات مجددًا في العام ٢٠٠٦. غير أن الاتفاق الذي وقع كسابقيه برعاية جزائرية لم ينل حظه من التطبيق؛ مما جعل التمرد يستمر في الكفاح المسلح الساعي للحصول على الحقوق المسلوبة[١].

---

(١) جريدة الجزائر نيوز، تموز ٢٠١١.

رابعًا: خريطة التنظيمات خلال حقبة التسعينيات

خلال حقبة التسعينيات، توحدت جل التنظيمات الطوارقية والعربية في جبهة واحدة، غير أن اصطدام الجبهة بالواقع الجديد بعد الانقلاب على الجنرال موسى اتراورى قد مزق الجبهة شر ممزق، ودفع بالكثيرين لتأسيس تنظيمات جديدة.

ويمكن أن نعتبر أن أهم التنظيمات التي عرفتها الحالة الأزوادية تتشكل على النحو الآتي:

١. الحركة الشعبية لتحرير أزواد:

تأسست هذه الجبهة في العام ١٩٩٠، واستقطبت جل النشطاء والفاعلين السياسيين في الإقليم. وقد حققت لأول مرة إنجازًا مهمًا تمثل في تحرير كامل الإقليم من السيطرة المالية المركزية؛ مما اضطر حكومة الجنرال موسى اتراورى للجلوس إلى طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية تمنراست الأولى، ما نقل القضية للمستوى الإقليمي والدولي، حيث جرى توقيع الاتفاقية بحضور مراقبين عن منظمات دولية ودول كبرى.

وقد أسس هذا التنظيم الذي استوعب بالتحالف تيارات متعددة إياد آغ غالي، وهو زعيم قبلي واسع النفوذ ذو ميول دينية غير سياسية، وهو ينحدر من مدينة كيدال الأقرب للحدود الجزائرية، تلقى تكوينه العسكري بليبيا، وبدعمها أسس تنظيمه ذا الطابع القبلي منذ الثمانينيات[1].

٢. الجبهة العربية الإسلامية:

وهي تنظيم تأسس في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، ويضم بالأساس أبناء القبائل العربية بالشمال المالي، والتي توجد لها امتدادات في كل من موريتانيا والصحراء الغربية. وتؤكد العديد من المصادر وجود قيادات

---

(١) انظر بهذا الخصوص ملف جريدة الخيار، العدد ١٧، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٥، وبحوزتنا صورة منها.

عسكرية للجبهة ضمن مقاتلي جبهة البولساريو والجيش الموريتاني، ويقود هذا التنظيم الدبلوماسي الموريتاني السابق أحمد ولد سيدي محمد، الذي يقيم في العاصمة الموريتانية نواكشوط، وعمل في ديوان الرئيس المختار ولد داداه خلال حقبة الستينيات والسبعينيات.

وقد تعرضت الجبهة لعدة انقسامات وانشقاقات، ولكن جناح أحمد ولد سيدي محمد هو الذي استطاع الصمود، وتكريس مرجعية سياسية للعرب في الإقليم؛ لكونه يعتبر زعيمًا قبليًا نافذ الكلمة لقبيلة البرابيش الأهم في الإقليم. ولا يخفي أحمد ميوله الإسلامية، ويعتبره البعض من المؤسسين الأوائل لخلايا الإخوان المسلمين بموريتانيا.

٣. إضافة لهذه الجبهات، يوجد العديد من التنظيمات الأخرى، ومن أبرزها: **الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، والجيش الثوري لتحرير أزواد.** أما الجبهة فيقودها السيد عيسى آغ محمد، وأما الجيش فيقوده السيد عبد الرحمن قلة، وهو دبلوماسي مالي يعمل قائمًا بأعمال السفارة المالية بالرياض، وهو من رموز الاندماج في نظام باماكو بعد توقيع الاتفاقية الثانية ١٩٩٢.

وفي العام ٢٠٠٦، أسست تنظيمات جديدة من أبرزها: **التحالف الديمقراطي للثالث والعشرين من مايو** الذي يقوده إبراهيم باهنغا، **والتحالف الوطني لتحرير أزواد** بقيادة الإعلامي البارز والصحفي أبو بكر الأنصاري، الذي تميز بطرحه السياسي الساعي للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو مقيم بالمغرب ويقدم أفكارًا جديدة لتطوير علاقات اليهود بالأمازيغ والطوارق، كما يقدم مشروعًا يحمل عنوان «الهلال السامي»، وترتكز فكرته على أن الطوارق في الصحراء الكبرى يملكون أرضًا استراتيجية تحيط بالعالم العربي إحاطة السوار بالمعصم، وهذا يؤهلها للعب دور سياسي في السيطرة والتحكم في هذه المنطقة لتحقيق ما يسمى أمريكيًا بالسلام. وهنا يعرض زعيم التحالف الوطني الديمقراطي رؤيته للدور الذي يمكن أن تنهض به دولة أو دول مستقلة للطوارق في عمق الصحراء الكبرى.

خامسًا: الخريطة السياسية للإقليم ما بعد ٢٠١٢

بدأ الحراك السياسي في الإقليم ٢٠١٢ متأثرًا إلى حد كبير بالتطورات السياسية الجارية في العالم العربي وعلى مستوى العالم؛ فقد أنتجت حالة تهميش الشمال المستمرة لعقود متطاولة حالة من اليأس لدى السكان، استفادت منه الحركات السياسية الانفصالية بالإقليم بشكل غير مسبوق، وكذا حركات السلفية الجهادية (وخصوصًا تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي)، وحتى مجموعات تهريب المخدرات عبر الصحراء الإفريقية الكبرى، التي غدت هي الأخرى تجد من أبناء الإقليم من ينخرط معها في نشاطها الخطر عبر مسالك الصحراء؛ سعيًا للكسب والثراء السريع. لقد فعلت عوامل الفقر والحرمان عملها في أبناء الإقليم، وجعلتهم مستعدين حتى للتحالف مع الشيطان من أجل استرداد ما يعتبرونه حقوقهم المسلوبة من طرف الحكومة في الجنوب.

وقد تخلّت الحكومة عن السكان المحليين وخصوصًا الشباب، وتركتهم ضحية لمخالب التيارات التي استقطبت شرائح واسعة من أبناء الإقليم؛ سعيًا منهم لما قد يمكن مستقبلاً من التخلص من السيطرة المالية على الإقليم، هذا على مستوى الدافع السياسي. أما الدوافع الشخصية فأبرزها سد الخلة، وكسب لقمة العيش في بلد يعد من أفقر بلدان العالم.

لقد أشعلت ثورات الربيع العربي شوق الطوارق مجددًا إلى الثورة والعودة إلى الكفاح من أجل التحرير، وشكلت الحرب الليبية فرصة للطوارق لتهريب السلاح إلى الإقليم من أجل التمهيد للثورة. وفعلاً ما إن تخلخلت سيطرة النظام الليبي، حتى بدأت الفصائل والقبائل والمجموعات العسكرية نقل كل ما تقدر عليه من آليات قتالية وعسكرية إلى الإقليم، عبر دروب الصحراء ومسالكها الوعرة. وما إن سقط نظام القذافي وتهاوت أركانه حتى بدأ الطوارق كفاحهم المسلح، الذي كان من أهم تداعياته انقلاب ٢٢ مارس ٢٠١٢ الذي قام به صغار الضباط في مالي، وأنهى الحكم الديمقراطي التعددي التداولي الذي ميز مالي والسنغال في الغرب الإفريقي خلال العقود الأخيرة.

إن الخريطة السياسية للتنظيمات السياسية والعسكرية في أزواد خلال العامين الأخيرين متنوعة، وتتميز بالهيمنة المطلقة لجماعات السلفية الجهادية التي استقرت في الإقليم، إضافة للانقسام الواسع للتنظيمات الأزوادية التي فشل ساستها في بناء تحالف سياسي يوحد الجهد، ويضمن التناسق والتكامل بين الفصائل المختلفة، مثل ما حصل خلال حقبة التسعينيات التي توحدت فيها الجهود في المرحلة الأولى تحت قيادة موحدة، وهو ما أثمر ساعتها الحصول على نتائج سياسية كبيرة.

وستتوقف هنا مع أهم التنظيمات التي نشطت في الإقليم خلال العامين الأخيرين:

- الحركة الوطنية لتحرير أزواد AMNILA.
- حركة أنصار الدين.
- الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد.
- تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- حركة التوحيد والجهاد.

١. الحركة الوطنية لتحرير أزواد AMNILA:

تأسست النواة الأولى للحركة الوطنية لتحرير أزواد في الأول من نوفمبر ٢٠١٠، وفي السادس عشر من أكتوبر ٢٠١١ أعيد تأسيسها مجددًا على ضوء المتغيرات المتسارعة الجارية في المنطقة. وقد أعلنت الحركة في البيان الأول لتأسيسها دعوتها الصريحة للحكومة المالية للإسراع في التجاوب مع مطالب الشعب الأزوادي، وحقه في الحرية وتقرير المصير، وشددت الحركة على سعيها للوحدة الوطنية الجامعة لأبناء الإقليم، وأكدت على الخصوص تمسكها بعشرة مبادئ على النحو الآتي:

١. تؤكد التزامها التمسك بحق الشعب الأزوادي في تقرير مصيره، وفق إرادته الحرة باعتباره حلاً وحيدًا للنزاع الأزوادي- المالي، المستمر منذ أكثر من خمسين عامًا.

٢. تجدد دعوتها لأبناء الشعب الأزوادي إلى الالتفاف حول الحركة ومشروعها السياسي، والانخراط في صفوفها.

٣. تؤكد إعطاء الأولوية للنهج السلمي لنضالها، مع الاحتفاظ بكل الوسائل المشروعة للثورة والمقاومة.

٤. تدعو الحكومة المالية إلى الدخول في حوار معها، تمهيدًا لمفاوضات جدية على مبدأ حق تقرير مصيره.

٥. توجه النداء إلى المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسؤوليته تجاه ما يتعرض له الشعب الأزوادي من انتهاكات لأبسط حقوقه على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن سياسة الأمر الواقع المفروضة عليه من قبل دولة مالي.

٦. تعلن تأييدها للمساعي الشعبية التي تشهدها الساحة الأزوادية هذه الأيام، والتي تهدف إلى تعزيز المحبة والسلم الأهلي، وتقاوم السموم والمشاريع التدميرية التي يحركها الاحتلال في الإقليم.

٧. تدين الإرهاب بكافة أنواعه، سواء أكان إرهاب الدول أم الجماعات. كما تحذر من الاحتجاج به لارتكاب انتهاكات على حقوق الإنسان، وترفض التواجد المشبوه على التراب الأزوادي تحت أي مسمى.

٨. تنبه الحركة - وبشدة - كافة الشركات والجهات المتعاقدة مع مالي -بخصوص الثروات الأزوادية- إلى ضرورة مراجعة تلك العقود باعتبارها عقودًا غير شرعية، وعلى هذا فهي ليست مضمونة، بل قد تعرض أصحابها للمساءلة القانونية.

٩. كما توجه الحركة نداءً عاجلاً إلى الصليب الأحمر الدولي، وكافة المنظمات ذات الصلة، بخصوص الوضع الإنساني الخطير الذي يعيشه اللاجئون الأزواديون الفارون من الحرب في ليبيا؛ فالعديد منهم عالقون على الحدود، والذين وصلوا لا يزال أغلبهم لم يتمكن من الوصول إلى حيث يمكنه الاستقرار؛ حيث إن دولة مالي لم تعط

أي اهتمام يذكر لهؤلاء، بل تنظر إليهم بعدم الارتياح، ناهيك عن الاعتناء بأوضاعهم الإنسانية.

١٠. كما تعلن الحركة عن دعمها المطلق للثورات الشعبية التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم، وخاصة شعوب شمال إفريقيا؛ بصفتها جزءًا لا يتجزأ من حركة الشعوب العالمية في سبيل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي القيم التي تؤمن بها الحركة، وتسعى لجعلها واقعًا يعيشه الشعب الأزوادي الذي حرم منها عقودًا[1].

قامت الحركة بنشاط تعبوي واسع بهدف كسب الرأي العام في الإقليم إلى جانب القضية الوطنية الأزوادية، إضافة إلى الإعذار وإقامة الحجة السياسية القاطعة على الحكومة المالية، وبدأ العديد من الأطر والقيادات العسكرية الطوارقية بالانسحاب من الجيش المالي والانضمام للحركة الجديدة. كما لم يخف السكان تململهم باتجاه الرؤية السياسية للحركة، لا سيما أن مواقفهم الرافضة لاستمرار البقاء ضمن الجمهورية المالية كان يجد دائمًا من يعبّر عنه طيلة عقود ممتدة من الحرمان والتهميش، كما تعبّر الأدبيات السياسية للعديد من التنظيمات الأزوادية.

أصدرت الحركة العديد من البيانات التي حاولت إيصال الرسالة ذاتها للدول الكبرى ودول الإقليم النافذة؛ بهدف كسب موقفها أو تحييدها أو تهيئتها لتفهم المواقف السياسية للحركة الساعية للوصول سلميًّا لهدفها، لكن ذلك لا يمنعها من الوصول لمبتغاها عبر الكفاح المسلح من أجل فك سيطرة الجيش المالي على الإقليم، ولم تستنكف تلك البيانات من تحذير العديد من الأطراف الإقليمية والدولية من الانحياز للمواقف التقليدية المتعلقة بالسيادة المالية، والمزايدة على وطنية القوميات الأزوادية التي ما فتئت تمنح الحكومات

---

(١) جاءت هذه المبادئ العشرة ضمن بيان الحركة الصادر عن المؤتمر الأول للحركة المنعقد في ١٥-١٦-١٧ من أبريل ٢٠١١م الرابط:

http://ar.mnlamov.net/index.php/pel/-٦٤premier-congres-national.html

المالية عبر عقود مزيدًا من الوقت، لاختبار صدقية نوايا الدولة الوطنية، وأثبتت التجربة دائمًا كما هو ماثل اليوم أن الساسة والحكام في باماكو لا يرون الشمال وعرقياته المختلفة بالرؤية نفسها التي يرون بها بقية العرقيات والمدن الأخرى في البلاد[1].

حاولت الحركة أن تكون مشروعًا وطنيًا جامعًا ومستقطبًا لكل الفسيفساء العرقية في الإقليم، لكن حقيقة هيمنة ساسة قبائل الأيدنان الطوارقية على التنظيم وجناحه العسكري، جعل وجود المجموعات الأخرى هو من باب التنويع الفوقي في تحالف الحركة؛ لتطعيم الحضور الطوارقي بعناصر أخرى من الإقليم، خصوصًا من العرب والسونغاي.

لم تحسم الحركة هويتها الفكرية، وإن كانت في إطار سعيها لتميز نفسها عن التنظيمات الإسلامية المسلحة تبنت التعبير عن اختيارها للعلمانية، ورؤية الفصل بين الدين والدولة. ودفعها سعيها لتطوير علاقاتها بالدول الغربية إلى إبراز هذه الهوية خدمة للمشروع الكلي، وإن كانت المنازع الفكرية والإيديولوجية داخل هذا التنظيم ضعيفة؛ نظرًا لطبيعة التأسيس والأهداف المرتكزة على الحقوق الجهوية والعرقية، بوصفها محركًا رئيسيًا لمجمل الفعل السياسي قبل أي اختيارات أخرى سياسية أو إيديولوجية[2].

أكملت الحركة سيطرتها على الإقليم ٢٠١٢/٠٤/٠١، وبعد خمسة أيام فقط أعلنت الحركة من جانب واحد قيام دولة أزواد المستقلة (٢٠١٢/٠٤/٠٦)، وهي المرة الأولى في التاريخ الوطني للإقليم التي يتم فيها إعلان من هذا القبيل، وواجهت الحركة رفض المنظمات الدولية الإقليمية

(١) انظر بهذا الخصوص:

html.05-15-17-30-01-2012-http://ar.mnlamov.net/index.php/pel/98

وانظر أيضًا:

http://ar.mnlamov.net/index.php/pel/11517-14-23-08-02-2012-.html

(٢) أوضحت دراسة ألمانية أن التنافس بين أنصادر الدين وحركة MANLA يؤثر بشكل كبير على الواقع، وقد أيد أكثر من ٥٠٪ بالمائة حرب التحرير والانفصال، للاطلاع:

http://essahraa.net/media/files/kriseinmali.pdf

والدولية، وكذا تحفّظ أكثر دول الإقليم تفهمًا لوضعية الإقليم وحقوق عرقياته التي تعتبر نفسها مهمّشة ومظلومة.

غير أن الحركة لم تستطع تجسيد مشروعها بإقامة الحكومة رغم جاهزية الأطر النظرية؛ لأن العديد من المتغيرات بدأت تعكر صفو المشروع الجديد، فقد بدأت تنظيمات الجماعات السلفية الجهادية تدخل المدن المحررة وتفرض سيطرتها على جوانب واسعة منها، ولم تدر عجلة الاعتراف الدولي سريعة لصالح الكيان الجديد، رغم أن بعض البلدان هنا وهناك اعترفت به، وطالب كثيرون الحكومة المالية والمنظمات الدولية والإقليمية بالعمل على منح القوميات في الإقليم حقوقها كاملة غير منقوصة، وأولها الحكم الذاتي الواسع والإدارة المستقلة لكافة شؤون الإقليم من طرف أبنائه.

وشيئًا فشيئًا اتضح أن حلم الحركة بإقامة الدولة تعترضه عقبات ميدانية كبيرة؛ فخلال الأشهر اللاحقة لإعلان الاستقلال اتضح أن السيطرة الفعلية هي لتحالف أنصار الدين وقاعدة المغرب الإسلامي، وهو التحالف الذي أمسك بصورة فعلية بالتسيير الفعلي للمدن الكبرى في الإقليم. كما اتضح أن المزاج الشعبي لم يتماش بما فيه الكفاية مع التوجهات العلمانية للحركة، لا سيما أن بعض الطروحات الإعلامية لقادة هذا التيار بالغت في مغازلة الدول الكبرى وتشبثت بعلمانية الحركة؛ مما أفقدها تعاطف المتدينين في ظل صعود المد الصحوي الإسلامي، الذي تمثله حركة أنصار الدين التي كان طرحها واقعيًّا، ولم ينشغل بفكرة الاستقلال، واكتفى بالتأكيد فقط على سعيه لتطبيق الشريعة في مدن الإقليم التي يديرها مع استعداده للبقاء ضمن الدولة المالية.

وقد أغرى هذا الطرح المنظمات الإفريقية وبعض دول الإقليم، التي راهنت على أن الحوار مع أنصار الدين يُمكن أن يصل إلى تَفادي الانفصال عن مالي، أو التوصل لحل سياسي يُجَنب الإقليم ويلات حرب يستمر فيها التحالف بين فصيل طوارقي مهم، والجماعات الإسلامية المسلحة الغازية للإقليم.

ومع انطلاق الحرب الفرنسية تشبثت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالحلف الفرنسي، وأيدت الحرب وأعلنت استعدادها لمساعدة القوات الفرنسية[1]، لكن فرنسا آثرت الاعتماد على القوات الإفريقية، ووصل بها الأمر لطرد مقاتلي الحركة من بعض المعاقل التي حاولت ملء الفراغ فيها، وطالبت قادة الجيوش الإفريقية بتسوية وضع مدينة كيدال، متسائلين عما إذا كان من الممكن إدراج الحركة الطوارقية المتمسكة بالبقاء في المدينة على لائحة الأعداء إذا رفضت الامتثال للإرادة الإقليمية والدولية[2].

وتعيش الحركة الوطنية لتحرير أزواد وضعًا لا تحسد عليه؛ فهي لم تقبل من طرف الفرنسيين والماليين كشريك موثوق، وتعتبرها القاعدة وأنصار الدين تنظيمًا مستلبًا لا يملك إرادة ولا رؤية منفردة للمضي قدمًا في إنجاز مشروع تحرير الإقليم، ولن تخرج الحركة بكسب المشاعر والقلوب في شعبها، وهي تنتج خطابًا إعلاميًا متفرجًا على الحرب ويعلن مساندته لها، دون مكسب سياسي مقنع يسوغ هذه المواقف المناقضة للقناعات والمشاعر الوطنية.

٢. حركة أنصار الدين:

أعلنت حركة أنصار الدين عن نفسها منتصف العام ٢٠١٢، وأشارت في إحدى وثائقها المهمة إلى أنها انطلقت «لتأسيس مشروع يحفظ المقومات الحضارية، ويصحح مسيرة النضال والكفاح، الذي استمر أكثر من خمسة عقود، من أجل تلافي كل العوائق التي حالت دون الوصول إلى تحقيق أحلام شعبنا المقهور»[3].

وقد أبرمت تحالفًا محكمًا مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، واستفادت من الأسلحة الليبية المهرّبة لديه، وغير هذا التحالف ميزان القوى في الإقليم لصالح تنظيمات السلفية الجهادية[4].

---

(١) انظر: http://www.aljazeera.net/news/pages/92e5ae4d-b399-4aa7-9461-525e6d1b0514

(٢) http://www.france24.com/ar/node/864483

(٣) انظر البيان:

http://www.islamion.com/post.php?post=5837#

(٤) انظر أيضاً:

539c4f8e2262-9943-8c9a-4511-http://www.aljazeera.net/coverage/pages/6b525331

وتمثل «أنصار الدين» أحد أهم الأطراف الطوارقية المؤثّرة في الإقليم؛ فهذه الحركة تمتاز بجمعها بين تحالف القبيلة والعقيدة، وهو تحالف يمتاز بالصلابة والقوة في التجارب التاريخية، وتتميز من بين نظيراتها بقيادة جمعت خصائص متفردة من حيث الخبرة العسكرية والحنكة السياسية؛ فقد قاد إياد آغ غالي الجبهة الشعبية لتحرير أزواد منذ أواخر الثمانينيات، ثم انشغل بالعمل الدبلوماسي قنصلاً لجمهورية مالي بجدة في المملكة العربية السعودية. وفي العشرية الأخيرة عاش تحولاً فكريًا جذريًا، وانتقل من التأثر بالتجارب التحررية لليسار القومي إلى اعتناق الفكرة الإسلامية، التي تأثر أولاً باتجاهها التزكوي ممثلاً في جماعة الدعوة والتبليغ. ومنذ العام ٢٠٠٢ بدأ علاقات واسعة مع التيارات الجهادية في المنطقة، حيث توسط لدى القاعدة منذ العام ٢٠٠٣، ونجحت وساطاته بإطلاق سراح العديد من الرهائن الغربيين وخصوصًا الألمان.

وتُعتبر أنصار الدين الإطار السياسي والعسكري الممثل لقبائل الإيفوغاس المؤثرة في الإقليم، ويجمع إياد في قيادته لهذه الحركة بين العنصر التقليدي الموروث وخصائص الكاريزما القيادية الحديثة، وقد تجلى ذلك في نجاحه السريع في تشكيل إدارة بديلة عن الحكومة المالية، من خلال المجالس المحلية التي شكلها لتسيير المدن التي سيطر عليها تنظيمه بعد انهيار الإدارة المالية.

قدمت الحركة طرحًا واقعيًا من خلال قبولها بفكرة الحكم الذاتي الموسع، واشترطت فقط السماح لها بتطبيق أحكام الشريعة في المدن التي تسيطر عليها، وقبلت البقاء ضمن جمهورية مالي؛ مما أغرى الرئيس البوركنابي ابليس كمباورى بالسهر لعدة أشهر على رعاية حوار سياسي مع الحركة، التي قدمت تنازلات كبيرة بالمقارنة مع الطروحات الانفصالية لدى غريمتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقد توقف الحوار رغم رغبة أنصار الدين في التوصل لما يجنب الإقليم قرار الحرب، الذي كان الأفارقة وحلفاؤهم الغربيون يعدون له العدة ويجهزون له الجيوش، رغم إدراك الساسة الماليين لما تركته الحروب السابقة من آثار مدمرة على الإقليم.

حاولت أنصار الدين استقطاب العديد من القبائل وعناصر القوميات الأخرى، وهذا ما ألب عليها الفرنسيين الذين رأوا في مشروع الحركة نوعًا من تَبْيِئَةِ الفكر السلفي وتجذير حضوره في المنطقة والإقليم على حد سواء.

ومع انطلاقة الحرب الفرنسية على الإقليم، سحبت أنصار الدين مقاتليها من المدن، وتوغلت وراء الرمال والكثبان، وأمنت جزءًا من سلاحها في جبال تغرغار التي يعرفها مقاتلو الإيفوغاس كما يعرفون أبناءهم.

لقد طبقت الحركة وحلفاؤها الوصية الاستراتيجية الذهبية «ادّرعوا بالأرض»؛ مما قلل من فرص الطيران الفرنسي في إلحاق أضرار بالغة بمقاتلي وسلاح الحركة. وفي إحدى خرجاتها الإعلامية القوية أكدت أن زعيمها المؤسس إياد أغ غالي «يقود العمليات العسكرية بنفسه، خاصة في المعارك التي دارت في جبال تغرغر، يوم ١٩ و٢٢ فبراير وما بعدها، ولولا تدخل الفرنسيين بطيرانهم لأرسل الجنود الفرنسيون والتشاديون إلى بلدانهم في التوابيت»[١].

تعرضت الحركة خلال الفترة الأخيرة لانسحاب شخصيات كان من أبرزها العباس أغ انتالا، وهو من الشخصيات المقربة من إياد غالي، وتولى ملف العلاقات والمفاوضات مع «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» وتوصل لاتفاق معها لم يصمد طويلاً؛ بسبب عمق الخلافات الفكرية والسياسية بين الحركتين. كما أشرف على المفاوضات التي شاركت فيها الحركة برعاية الرئيس البور كنابي ابليس كمباورى ٢٠١٢ [٢].

أسس العباس أغ انتالا عند انشقاقه عن حركة أنصار الدين «الحركة الإسلامية الأزوادية»، وانخرط في حوار جديد مع «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» من أجل تأسيس تنظيم وطني جامع، وهو ما لم تستجب له بسرعة قيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد mnla، فعاجل الأطراف بتأسيس المجلس الأعلى

---

(١) انظر بهذا الخصوص البيان الصارد عن الحركة:

http://www.islamion.com/post.php?post=5837#

(٢) انظر بهذا الخصوص:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=714529&issueno=12477#.UavKlNJg-Xs

لوحدة أزواد؛ من أجل استقطاب مختلف المكونات بما فيها السونغاي والفلان والعرب إضافة للطوارق، ودعا المجلس الأعلى إلى مؤتمر جامع في بيان أصدره بتاريخ (٢٥/ ٠٥/ ٢٠١٣)، أوضح فيه أن الهدف من المؤتمر هو «طرح كافة المشاكل العالقة بين الأزواديين، والبحث عن حل جذري لها»[١].

وفي السادس عشر من مايو ٢٠١٣، سلم الناطق الرسمي باسم الحركة ومسئولها الإعلامي سندة ولد بواعمامة نفسه إلى السلطات الموريتانية، بعدما شكل نافذة إعلامية قوية للحركة لأكثر من عام، تولت خلاله الحركة تسيير العديد من المناطق داخل الإقليم، وينحدر ولد بو اعمامة من إحدى العشائر العربية المؤثرة تاريخيًا في الإقليم[٢].

وستدفع أنصار الدين ضريبة حرب مدمرة تحتاج نفسًا طويلاً، وقدرات مقاومة وصمود ربما لا تتحملها العشائر والأحلاف الملتفة حول المصالح الآنية، وتشكل عينات الانسحاب الحالية نموذجًا لما يمكن أن تتطور إليه الأمور مستقبلاً مع اشتداد وطأة الحرب وخذلان النصير.

٣. تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:

اهتمت التنظيمات الإسلامية المسلحة بالصحراء الجزائرية الجنوبية منذ أواخر التسعينيات، بعدما ضاق الخناق على هذه التنظيمات في العديد من المناطق الجزائرية، بعد الانفراج السياسي الكبير الذي حققه ما سُمّي حينها بمشروع «الوئام المدني».

وقد بدأ القادة الميدانيون للجماعة الإسلامية المسلحة يتلمسون خيوطًا لإحداث فتحات يتنفس منها التنظيم؛ ليخفف من حصار المال والتسليح بعدما ضاق الخناق على التنظيم المسلح في خنادقه، وبدأ يشعر بتهديد كبير لمستقبله جراء الأثر الواسع للانهيارات المتتالية، التي كان أبرزها انحراف الجماعة

---

(١) يمكن الرجوع إلى:

http://h-azawad.com/ar/?p=10750

(٢) -http://www.alakhbar.info/30469 - 0 - 0FB0--C5F5F0C-C-.html

الإسلامية المسلحة ذاتها عن الاستمرار في خدمة المشروع الجهادي، وسعي القيادات الميدانية فيها إلى تأسيس تنظيم جديد، يأخذ على عاتقه ترميم الجبهة الجهادية المتصدعة؛ فوقع الاختيار على الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية منذ العام ١٩٩٤. غير أن الجماعة وهي تحاول النهوض من جديد اهتمت بتجارب العمل الجهادي، وبدأت منذ العام ٢٠٠٣ البحث عن سبل تمكنها من الانضمام لتنظيم القاعدة، وهو ما تم بالفعل ٢٠٠٥، وجرى بعد ذلك إعلانه بصورة رسمية العام ٢٠٠٧. وقد كشف عن هذه المعطيات بالتفصيل أمير التنظيم الحالي الشيخ أبو مصعب عبد الودود الملقب أدرودكال[١].

وفي إطار سعي الحركة لموطئ قدم جديد، أوكلت مهمة البحث عن محل للتمركز لـ١٦ شخصًا دخلوا شمال مالي، وشرعوا في مسح المنطقة والتعرف عليها جيدًا، فضلاً عن السعي لكسب الأنصار والأتباع في المنطقة، وسميت مجموعة الـ١٦ بـ«طليعة الصحراء»، وقد قضى عناصرها عدا أمير كتيبة الملثمين مختار بلمختار، المكنى بأبي العباس، ويكنى أيضًا «بالأعور»[٢].

وتشير الرواية الرسمية لتاريخ القاعدة في الصحراء إلى أنها مرت بمرحلتين: الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٠) ركّزت فيها على دخول المنطقة والتعرف على السكان في المثلث الصحراوي الشاسع، والواقع بين موريتانيا ومالي والجزائر، وكان أهم شيء في هذه المرحلة هو تأمين الحصول على الأسلحة بالدرجة الأولى إضافة إلى المال.

أما المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فاستمرت فيها الأهداف السابقة، وانضافت إليها أهداف أخرى جديدة، تتمثل في إقامة قواعد للمقاتلين يستمر وجودهم في المنطقة، وكذا العمل على تطوير العلاقات الخارجية للتنظيم الذي كان يعيش في تلك السنوات حصارًا خانقًا، وباءت جل محاولاته للتواصل

(١) انظر مقابلة أدرودكال:

http://www.alakhbar.info/24475 -0---F-C0FFAB--C-FC05BF.html

(٢) انظر مقابلة أدرودكال:

http://www.alakhbar.info/24475 - 0---F-C0FFAB--C-FC05BF.html

مع الخارج بالفشل؛ لأن الداخل الجزائري المراقب بمجهر أمني فاحص كان يستقبل أي موفد بالتصفية، وتوجد نماذج، منها مقتل «أبو محمد اليمني» في الجزائر، وقد كان -على ما يبدو- مبعوث القاعدة إلى الجماعة السلفية لبناء صلات تنسيق معها[1].

لقد شكل هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على بلدة لمغيط ٠٥/٠٦/٢٠٠٥ أول عمل عسكري جدي للجماعة، في إطار استراتيجيتها التوسعية الهادفة إلى اختبار قدراتها في المنازلة الإقليمية من جهة، ولإعطاء صدقية لتعهداتها لقيادة القاعدة بأن يكون اهتمامها شاملاً لجل الأهداف في المنطقة.

وشكلت لمغيط بداية مشجعة لهذه العمليات التي لم تهدأ، وتوسعت لتشمل تورين والغلاوية ومحاولة إنشاء فروع موريتانية. أما في شمال مالي، فقد تراوحت مواقف الماليين من القاعدة بين السعي لاستئصالها بمساعدة أمريكية، وهو ما تحطم على صخرة ضعف الاستعلامات المالية، وتفوق القاعدة في هذا الجانب، حيث استطاعت القاعدة هزيمة الوحدات الخاصة بالجيش المالي وأسر بعض قادته؛ مما فتح المجال للتفاوض فالتفاهم على أن يترك كل للآخر مجالاً واسعًا للتحرك، مع أن الأمن المالي اعتقل في بعض الأحيان كثيرًا من عناصر التنظيم، واستطاع التنظيم باستمرار تحرير معتقليه عبر آلية التبادل.

وتسارعت خلال السنوات الأخيرة الأدوار الواسعة لقاعدة المغرب الإسلامي؛ حيث اختطفت عشرات الغربيين وفاوضت لإطلاق سراح بعضهم بفدى مالية كبيرة[2].

اصطدم التنظيم بالنظام الموريتاني الذي استطاع إلحاق خسائر كبيرة بالتنظيم ٢٠١٠، خلال محاولة لتحرير المختطف الفرنسي ميشل جيرمانو والتي أدت إلى

(١) http://www.aljazeera.net/opinions/pages/05b15bdf-d171 - 4344-a250-ee003e91431d

(٢) انظر بهذا الخصوص محمد المختار الشنقيطي:
http://www.aljazeera.net/news/pages/fe16c2ce-c4bc-4961-ba06-f425522c0a7c

قتله. ردت القاعدة ردًا عنيفًا على العملية من خلال تفجيرات في نواكشوط، أحبط بعضها قبل اكتماله، ووصلت سيارة محملة بالمتفجرات إلى الضاحية الجنوبية لا نواكشوط، وقال التنظيم إنها كانت تستهدف موكب الرئيس الموريتاني.

في العام ٢٠١٢ كان التنظيم قد حصل على أسلحة ومبالغ مالية ضخمة من النظام الليبي قبل سقوطه؛ للقيام بتفجيرات داخل أوروبا. كما استطاع قادة التنظيم تهريب آليات ومعدات عسكرية من الداخل الليبي أثناء الأزمة وقبل سقوط القذافي؛ لذلك كان استعداده كبيرًا للتحول الذي حصل في إقليم أزواد. وقد تمكن من إبرام تحالف قوي كما أشرنا مع حركة أنصار الدين، التي وفرت له الشرعية الاجتماعية والوسط الحاضن.

تقول القاعدة إنها بانسحابها من مدن الإقليم قد حقنت دماء الناس، وجنبت السكان ويلات المواجهات، ومهدت للفرنسيين الطريق للتوغل في المستنقع والسقوط في أتون حرب استنزال طويلة الأمد، لا يمتلك لها الاقتصاد الفرنسي نفسًا كافيًا.

ومن الواضح حتى الساعة أن خسائر التنظيم الأمنية والعسكرية جراء هذه الحرب أقل مما كان متوقعًا، وإن كانت خسارته السياسية كبيرة؛ لأنه فقد السيطرة على إقليم كامل، مع أنه ليس من الممكن بالنسبة له الاحتفاظ بالأرض، وتجارب القاعدة وطالبان في أفغانستان لاشك أنها كانت حاضرة.

وتؤكد عمليات النيجر الأخيرة التي نفذها القيادي الأبرز للقاعدة في الصحراء مختار بلمختار الملقب بـ«الأعور» أن التنظيم لا يزال يمتلك عنصر المبادرة، وهو قادر على إلحاق الضرر بالحلف الفرنسي في الإقليم[1].

٤. حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١١، وهي تنظيم يضم بالأساس العناصر العربية المنحدرة من قبائل

(١) المصدر السابق نفسه.

الإقليم، أو العناصر الجهادية الموريتانية التي تسللت إلى الإقليم في أوقات سابقة، كالقيادي بالجماعة أبو القعقاع حماد ولد محمد الخيري، وهو موريتاني تأثر بالفكر الجهادي أواخر التسعينيات، وكان من بين أول مجموعة اتصلت بمختار بالمختار الملقب بـ«الأعور».

وتعتبر حركة التوحيد والجهاد نموذجًا لرفض العناصر العربية الانضواء تحت لواء القيادات الجزائرية في تنظيم القاعدة؛ لأسباب مختلفة نفسية واجتماعية، ما تزال بحاجة إلى الدراسة والتحليل الاجتماعي والنفسي، خصوصًا في سياق هذا النمط من التنظيمات التي تنبني على مبدأ «الجندية أساس القيادة». ونظرًا لطبيعتها العسكرية والأمنية، تعتبر العلاقات فيها رأسية من الأعلى للأسفل وليس العكس[1].

وقد جاء تشكيل الحركة ليشكل حلاً وسطًا إثر بروز نزاعات وإشكالات، يتعلق أغلبها برفض قيادة تنظيم القاعدة السماح للعناصر العربية بتشكيل كتائب على غرار الكتائب التي شكلها الطوارق، حيث يحاول الجزائريون الإمساك بكامل خيوط اللعبة قبل أن تدخل عليها عناصر أخرى تخرجها من سيطرتهم، سيما أن العناصر العربية أفضل من حيث التكوين الشرعي واللغوي، بينما يمتاز الجزائريون بالسابقة والخبرة القتالية والأمنية.

ويعرف التنظيم منذ سنوات تنافسًا كبيرًا بين القيادات الجزائرية، خصوصًا بين مختار بلمختار وعبد الحميد أبي زيد الذي توفي في المواجهات الأخيرة في أثناء الحرب الفرنسية على الإقليم. ومن الواضح أن قيادة القاعدة تركت لمختلف الأطراف نوعًا من اللامركزية في تقسيم العمل ومناطق النفوذ والاختصاص، ولكن القيادة المركزية بالجزائر تفرض إرادتها تولية وعزلاً حينما تلاحظ ضرورة الحسم للتنسيق وتوجيه الجهود، وتمارس دور الناظم العام الذي يركز على

---

(١) الصحفي محمد محمود أبو المعالي، مداخلة ضمن ندوة المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣.

تحديد خطوط عامة دون الغوص في التفاصيل، وهذا ما أتاح لها ثقة الجميع الذي يتخذها مرجعية مسموعة الكلمة[1].

وتعتبر هذه التنظيمات الأربعة هي الأكثر فاعلية وتسليحًا، مع أن الإقليم توجد فيه جماعات أخرى عديدة أشرنا لبعضها، لكن أكثرها فاعلية وأقدرها على التأثير في موازين القوى المحلية والإقليمية هو ما تناولناه؛ اعتمادًا على المواقف والتصريحات، أو ترجيحات الخبراء والمعايشين لهذه القضية الشائكة، والتي ازدادت أهميتها مؤخرًا؛ نظرًا للتطورات الاستراتيجية الأمنية المترتبة عليها في المستقبل القريب إن تمّ للقوى الغربية ما ترتجيه في المنطقة.

---

(١) يشكل هذا التنافس مثار تعليقات متعددة في الصحافة الجزائرية، ويمكن متابعته بوضوح في صحيفتي الخبر والشروق.

رؤية استشرافية للأزمة الأزوادية المالية

سيد أعمر بن شيخنا

الأزمة المالية أزمة عميقة ومعقدة بسبب ارتباطها بملفات محلية وإقليمية ودولية شائكة، ووسط الغموض الذي يلف مجمل الوضع بفعل كثرة المتدخلين، وتعدد وتناقض حساباتهم السياسية والاستراتيجية المرتبطة بملفات بعضها يتجاوز حدود مالي، ليلامس ملفات إقليمية ودولية ساخنة؛ يصبح الحديث عن أي قراءة للسيناريوهات المستقبلية للأزمة في إقليم أزواد -التي هي حجر الزاوية في الأزمة الحالية لجمهورية مالي- عملية مجازفة؛ لأنها ببساطة عملية بناء على رمال صحراوية لا تعرف التوقف. ومع هذا تبقى مآلات الأزمة المالية محصورة -نسبيًّا- في واحد من السيناريوهات التالية:

الديمقراطية في مالي والحكم الذاتي في أزواد:

ويمثل هذا السيناريو الاتجاه العقلاني، والذي يتماشى مع المنطق والمصلحة العليا لدولة مالي ومنطقة الساحل بشكل عام، ويخدم السلم والاستقرار الدوليين، وهو بناء مالي جديدة تسودها الديمقراطية وحكم المؤسسات، مالي المتصالحة مع شعبها، وبذلك تقطع مالي مع ديمقراطية الواجهة التي عرفتها طيلة العقدين الأخيرين، وأفضت إلى تآكل الثقة الشعبية في النظام وتصدع مؤسسات الدولة؛ مما أتاح عودة العسكر من جديد للحكم في دولة كانت توصف بأنها تمثل قصة نجاح ديمقراطي في المنطقة، فإذا بها ترتكس

إلى دولة فاشلة نخبتها منقسمة على نفسها، ويتحكم في شؤونها صغار الضباط.

غير أن إصلاح النظام السياسي في مالي وضمان وحدتها واستقرارها لا يمكن أن يتأتى إلا إذا تمّ الحسم في مستقبل العلاقة بين الدولة المالية وإقليم أزواد، وفقًا لصيغة تضمن لمالي وحدتها، وتحقق للأزواديين طموحاتهم وآمالهم في التنمية والعيش الكريم؛ فمالي وحلفاؤها الإقليميون والدوليون يدركون أن مياهًا كثيرة قد جرت في نهر العلاقة المالية الأزوادية، وأن المسكنات التي دأبت مالي -بدعم من بعض الحلفاء- على تقديمها للأزواديين كلما تململوا أو امتعضوا من سياساتها لم تعد مجدية، بل صار لها مفعول عكسي؛ فحالة الحراك التي عرفها الإقليم منذ العام الماضي علامة فارقة لها ما بعدها، وتداعيات عدم الاستقرار في الإقليم صارت همًّا إقليميًّا ودوليًّا لارتباطها بقضايا جيواستراتيجية حساسة.

وعلى ضوء هذه المعطيات ينبغي أن يتم الضغط على الأطراف المتصارعة الدولة المالية وحركات التمرد والاحتجاج الأزوادية؛ من أجل التوصل لصيغة تفاوضية مثلى تحقق لمالي وحدتها وتنهي عذابات الأزواديين، على شكل بناء دولة فيدرالية أو منح أزواد حكمًا ذاتيًّا موسعًا ضمن الدولة المالية الديمقراطية، «فلا بد إذن من مؤسسات مستعدة وقادرة على استيعاب التنوع العرقي والثقافي في مالي، من خلال بنية تمنح إقليم أزواد حكمًا ذاتيًّا سياسيًّا يستجيب للمطالب المشروعة للأزواديين في تقرير مصيرهم، وتوفير الخدمات العامة في منطقتهم، ولا يمكن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار بعيد المدى في مالي إلا من خلال تحقيق التنمية وإعادة إعمار إقليم أزواد»[1].

هذا السيناريو يمثّل أفضل سيناريوهات الحل لهذه الأزمة المستمرة منذ خمسة عقود، وإذا ما اقتنعت النخب المالية -لا سيما في الجنوب- بهذا الحل السياسي العقلاني، وقام المجتمع الدولي بتقديم دعم مالي وتنموي كبير لمالي الديمقراطية الموحدة؛ فسيكون هذا الأمر فاتحة لعهد جديد من السلام

---

(١) د. مهاري تادلي مارو: بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانيًا، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

htm.20133410503616483/03/http://studies.aljazeera.net/reports/2013

والاستقرار، ويمكن أن تمثل نموذجًا يحتذى به لحل نزاعات مستعصية أخرى في شبه المنطقة.

الديمقراطية في المركز والمراوغة في أزواد:

من الملاحظ حتى الآن أن هناك توجهًا داخليًا في مالي يحظى بتأييد دولي كبير لاستعادة الديمقراطية في البلاد، لكن التوجه لإنهاء الأزمة في الشمال لم يحظ حتى الآن بما يستحق من النقاش والاهتمام. لقد فرض المجتمع الدولي على السلطات الانتقالية والنخب السياسية المالية جدولاً زمنيًا لانتخاب المؤسسات الديمقراطية، تبدأ أولى خطواته بإجراء انتخابات رئاسية في نهاية يوليو ٢٠١٣م، لكن ملف أزمة أزواد لم تقدم فيه مالي ولا المجتمع الدولي أي خارطة طريق واضحة ومحددة. صحيح أن الأمر يرتبط في بعض جوانبه باستعادة الديمقراطية وإقامة مؤسسات شرعية منتخبة، لكن الخشية تبقى قائمة من أن تكون الأمور تسير في اتجاه سيناريو إقامة ديمقراطية في المركز، واستمرار نهج المراوغة في ملف أزواد، عبر تقديم تصورات كسيحة لا تُلبي طموحات السكان، ولا تؤسس لوضع حلول جدية ودائمة من شأنها إنهاء الأزمة بشكل جذري؛ فحكومة مالي والنخب السياسية الملتفة حولها ليس في جعبتها الآن ما تقدمه للأزواديين غير الوعود بتجسيد سياسات اللامركزية، التي خبر الأزواديون -من خلال تجربتهم في الاتفاقيات السابقة- المضمون الذي تعطيه حكومات بامكو لها.

إن الرأي العام الأزوادي يعتبر خيار اللامركزية قد تجاوزته الأحداث، ولم يعد يلبي طموحات الأزواديين وأشواقهم. في الوقت ذاته لا تزال مالي غير جاهزة للإقدام على تنازلات مهمة لصالح الوفاق والعيش المشترك مع الأزواديين؛ وذلك نظرًا لجملة معطيات بعضها يتعلق بالداخل المالي، وبعضها الآخر يتعلق بالجوار الإقليمي والرهانات الدولية. ففي ما يخص مالي ما زالت نخب هذا البلد الإفريقي الفقير -الذي خرج لتوّه من واحد من أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخه السياسي الحديث- تشعر بنشوة الانتصار على الأزواديين، وبالتالي قوة موقعها السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري؛ بفعل

الدعم الإقليمي والدولي الذي حشدته المصالح المشتركة المتمثلة في الخشية من عدوى الانفصال، وتحديات تواجد جماعات موسومة بالإرهاب في الإقليم.

ومن جهة أخرى، تدرك مالي أن مشكلة أزواد والمجتمعات البيظانية القاطنة فيه (طوارق، عرب) تمثل هاجسًا سياسيًا وأمنيًا للعديد من دول الإقليم، التي توجد امتدادات من نفس النسيج الاجتماعي داخل أقطارها، وهذه الدول التي توجد للغرب مصالح استراتيجية كبيرة فيها، لا ترغب في أن تُقدم مالي على إعطاء سكان أزواد وضعًا سياسيًا مميزًا على شكل حكم ذاتي؛ مما سيكون له تأثير مباشر على الأقاليم الشبيهة الموجودة داخلها. وهذا الغرور الذاتي المسنود بوضع تضامني إقليمي ظالم، يجعل مالي تراوغ في التوصل مع الأزواديين لحل سياسي مقبول، وهذا التوجه المالي تدل عليه مؤشرات كثيرة، منها ما عبر عنه الرئيس المالي الموقت دنكوندا تراوري في مقابلته الأخيرة مع قناة أورنيوز، حيث قال: «نحن مضطرون إلى التحاور مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد لأنهم مواطنون لنا، وبمجرد الحديث عن سلامة أراضي مالي ووحدتها الوطنية فنحن مضطرون للتحاور مع جميع الماليين». لكنه رفض في المقابل فكرة إعلان حكم ذاتي في شمال مالي مضيفًا: «لن نصل إلى هذا الحد، نعتقد أن عملية اللامركزية لدينا تضم كل العناصر لتسوية قضية الشمال. إذا تم تطبيق اللامركزية في شكل صحيح؛ فإن الجميع سيكونون راضين». وتابع تراوري: «إن مالي تواجه كمًّا من المشاكل البالغة العمق لا يمكن حلها عبر مرحلة انتقالية. وحدها حكومة تنبثق من انتخابات وتتمتع بشرعية أكبر ووقت أطول قادرة على الاهتمام بتنمية البلاد»[1].

لقد كان الاتحاد الإفريقي صائبًا وصريحًا في دعوته أثناء القمة الإفريقية التي عقدت في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣م، حين طلب من الحكومة المالية

(١) الرئيس دنكودا تراوري، مقابلة مع قناة أورونيوز، الشرق الأوسط، العدد ١٢٥٩١، بتاريخ ١٩ مايو٢٠١٣م، على الرابط التالي:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12591&article=729199&feature=#.Ua1Ym1LMGKE

ومن الفرقاء الآخرين دفع العملية السياسية نحو إيجاد حلول طويلة الأمد للأزمة المالية، مع التأكيد على الطابع السياسي للأزمة، وحاجتها لحل سياسي طويل الأمد وليس لتدخل عسكري أجنبي.

أزواد ملحق بمالي مع حضور دولي دائم:

السيناريو الثالث المتوقع في سياق الأزمة المالية يتمثل في بناء ديمقراطية في الجنوب، واستعادة مالي السيطرة على كبريات مدن إقليم أزواد؛ مما يحفظ لها ماء الوجه ويؤكد سيادتها الشكلية على كامل ترابها الوطني، من دون إلزامها بالتوصل لحلول سياسية مرضية مع الأزواديين، وستكون فرنسا في هذه الحالة هي الضمانة في نظر طرفي الصراع من عودة الإرهاب للمنطقة، أو انزلاق الأمور في اتجاه حرب أهلية بين الشمال والجنوب؛ فسكان الجنوب يثقون بالموقف الفرنسي تجاه وحدتهم الترابية، وهي التي تدخلت بشكل سريع وفعال لوقف ما وصف بأنه هجوم إرهابي كان يستهدف باماكو، في حين تتظاهر فرنسا بأنها لا يمكن أن تتهرب من مسؤولياتها التاريخية تجاه سكان أزواد الذين ألحقتهم قسرًا بالدولة المالية، وهي تخضع بالفعل لضغوط قوية من المؤتمر الأمازيغي العالمي (الذي يتخذ من باريس مركزًا له)، والذي كان له دور مهم في نشأة وتطور الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وفرض وجودها وتقديمها للعالم كمنظمة تحرير ليبرالية تتبنى الفكر الديمقراطي ذي المرجعية العلمانية.

ومن شأن هذا التوازن المفتعل أن يبقى الجرح الأزوادي مفتوحًا على غرار أزمات أخرى في أقاليم مختلفة من العالم، مثل: الصحراء الغربية جنوب المغرب، أو كشمير على الحدود الهندية الباكستانية.

وهذا السيناريو -رغم سوئه- هو القائم على الأرض الآن، حيث تسيطر مالي -بدعم فرنسي إفريقي- على كبريات مدن الإقليم وأجزاء واسعة منه، في حين تسيطر قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على ولاية كيدال معقلها الرئيس في الشمال الشرقي من أزواد، فيما تتواجد قوات ومليشيات عربية في الصحراء المحاذية للجزائر. وإذا استمر الوضع القائم على ما هو عليه الآن؛ فسيكون هو

السياق المثالي لتأسيس تواجد عسكري فرنسي بغطاء إفريقي ودولي طويل الأمد في الإقليم، وهو ما يخدم الأجندة الاستراتيجية الفرنسية المرتبطة باستغلال ثروات الإقليم، وتأمين الاستثمارات الفرنسية والغربية في الساحل الإفريقي، ودعم وإسناد النظم القائمة المرتبطة بفرنسا، بالإضافة لهدف آخر لا يقل أهمية عن سابقيه، وهو التصدي للتمدد الصيني والتركي والإيراني والعربي -المتوقع في ظل حالة الربيع العربي- في هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة، حيث تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية التي تسيل لعاب الفرنسيين، كما إنها على مسافة قريبة من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية.

وعلاوة على ذلك، تنتج فرنسا ما يقدر بنحو ٢٠ ٪ من كهربائها من الطاقة النووية التي تعتمد على اليورانيوم المستورد من النيجر المجاور لمالي من جهة الجنوب الشرقي، وهي الأطماع التي حركتها بشكل مكشوف تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها أوروبا، وأدت إلى تبني سياسات تقشف قاسية في بعض الدول من بينها فرنسا، وهو الأمر الذي دفع بالساحل الإفريقي الغني بثرواته الطبيعية ليصبح المنفذ والملاذ للأوروبيين، ولا سيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي. وقد عبر الموقف الصيني (في اجتماع أديس أبابا لحشد المساهمات المالية للبعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية «الأفيسما») عن إدراكه لمغزى التدخل الغربي في المنطقة ومراميه البعيدة؛ فاقتصرت مساهمتها على مليون دولار فقط، في الوقت الذي قدمت فيه بلدان إفريقية فقيرة -سائرة في الفلك الغربي- ملايين الدولارات[1].

أزواد يسقط في حرب أهلية بتدبير مالي وأجنبي:

لا يتراءى في الأفق حل سياسي جدي للأزمة في أزواد، فيما تستمر الدولة المالية وحلفاؤها الإقليميون والدوليون في انتهاج ما يمكن تسميته بالغموض

(١) د. مهاري تادلي مارو: بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانيًا، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

htm.20133410503616483/03/http://studies.aljazeera.net/reports/2013

الاستراتيجي تجاه قضية الإقليم، وهو الغموض الذي بدأ منذ الانتفاضة الأزوادية، وكان من عناوينه البارزة غياب أي خارطة طريق لحل الأزمة، وعدم القيام بأي مفاوضات جدية، والتلويح بالحرب من الوهلة الأولى، وتهيئة الأجواء لانطلاقها عبر الأساليب الاستخبارية القذرة، مع الخلط المتعمد بين الإرهاب والمطالب المشروعة لسكان الإقليم.

في هذا السياق تقوم الحكومة المالية الموقتة وأجهزتها الأمنية ذات الخبرة التاريخية الطويلة في الإقليم، بالالتفاف على المطالب السياسية للرأي العام الأزوادي، من خلال بذر الشقاق والفتن بين حركاته وتنظيماته السياسية، وضرب قبائله وأعراقه بعضهم ببعض؛ مما يقضي على إجماع سكان الإقليم حول المطالب السياسية المرفوعة، ويجعل القوى والمجموعات الاجتماعية الأزوادية تدخل في تحالفات ثنائية مع الحكومة المالية في مواجهة المواقف العدائية لخصومها المحليين، وبذلك تضيع قضية الإقليم التي حققت في الفترة الأخيرة واحدًا من أكثر نجاحاتها السياسية والإعلامية طيلة العقود الخمسة الماضية.

وقد قامت الخطة المالية التي تحظى بدعم من الخارج على جعل الحركات المطلبية الأزوادية في مواجهة الحركات الإسلامية الموسومة بالإرهاب، وهو ما تحقق نسبيًّا في أحداث غاو ٢٠١٢م. وبعد الحرب وخروج الجماعات الإرهابية من الإقليم، تمّ توجيه الأمور في اتجاه الصراع بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات الأغلبية الطارقية والحركة العربية لتحرير أزواد، وجرت معارك في مدينة «الخليل» وما بعدها بين الطرفين؛ مما عمق الخلافات بين العرب والطوارق أهم قوميات الإقليم وأكثرها تضررًا من سياسات التهميش والحرمان المالية.

ولم يعد التناقض في المصالح فقط بين العرب والطوارق، بل تطور ليكون بين القبائل العربية نفسها، حيث تمّ الهجوم مؤخرًا من قبل الحركة العربية لتحرير أزواد (التي تتشكل أساسًا من قبيلة البرابيش)، وبالتعاون مع مليشيات قبلية من عرب تلمسي (لمهار) على قرية «انفيف»، معقل زعيم قبيلة كنتة العربية المنضوية تحت مظلة الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات الأغلبية

الطارقية، وهو الهجوم الذي كان ثمرة تعاون سري بين الأجهزة المالية وبعض بارونات المخدرات ممن يملكون يدًا طولى في أزواد، ولهم مصالح متشابكة مع الدولة المالية.

هذا بالإضافة للدور المالي في إعادة إحياء عصابة أهل الأرض الزنجية من أجل التحرش بالمواطنين العرب والطوارق؛ لضرب الانسجام بين البيض والسود في الإقليم والممارسات العنصرية التي قام بها الجيش المالي عشية دخوله مدن الإقليم التي وصفتها بعض المنظمات الحقوقية بالتطهير العرقي[1].

إن المؤشرات والمعلومات المتوفرة تؤكد أن الدولة المالية تعمل بشكل مكثف على خلط الأوراق داخل الإقليم، والقضاء على أي طرف يمكن أن يمثل مفاوضًا مقبولاً باسم السكان، ويتم تجسيد تلك الاستراتيجية من خلال ضرب السكان بعضهم ببعض؛ مما قد يؤدي لاندلاع حرب أهلية طاحنة في الإقليم، ستكون فرصة ملائمة لإعفاء مالي من مسؤولياتها التاريخية أمام الاستحقاق الأزوادي، في حين سيظهر الأزواديون كمجموعة من الهمج غير المؤهلين لتحمل مسؤولية تسيير شؤون الإقليم.

فشل فرنسي إفريقي وعودة التمرد من جديد:

هناك سيناريو آخر يتمثل في عجز الفرنسيين والقوى الإقليمية والدولية في فرض تفاهم سياسي بين مالي والأزواديين، وقد يؤدي هذا الوضع إلى نفاد صبر سكان الإقليم وحملهم السلاح في مواجهة القوات المالية، وربما حلفائها باعتبارهم غزاة للإقليم، وسيكون هذا السيناريو مطروحًا في حالة استمرار تجاهل طموحات السكان، وسيتعزز أكثر إذا استطاعت الجماعات الإسلامية المسلحة إعادة تنظيم صفوفها والشروع في حرب استنزاف للقوات الفرنسية وحلفائها الأفارقة، حيث يمكن أن تتفق مصالح السكان اليائسين من الحلول السياسية السلمية، مع تطلعات هذه الجماعات في دحر القوات الفرنسية وإخراجها من الإقليم، لا سيما في ظل الحديث الفرنسي المتكرر عن البدء في

---

(١) مقابلة مع (م، س) ضابط استخبارات مالي سابق، مصدر سبق ذكره.

الانسحاب التدريجي من مالي، والتقارير الغربية التي كان آخرها الدراسة التي نشرها معهد كارنيجي للسلام الدولي، تحت عنوان: «الصحراء الخطرة: انعدام الاستقرار في الصحراء»، حيث أكد فيها أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نجحت في إقامة قاعدة قوية بمنطقة الساحل، تمكنها من زعزعة استقرار كل دول المنطقة، وتحدثت عن توفرها على عدد كبير من المقاتلين، وقدرتها على اكتتاب أشخاص جدد[1].

وفي حالة خروج القوات الفرنسية والإفريقية بسبب ارتفاع كلفة الحرب ماديًّا وبشريًّا، فإن هذا لا يعني تعافي الإقليم من أزماته؛ إذ قد تؤدي التكتيكات التي سيلجأ إليها الفرنسيون وحلفاؤهم إذا تأكدوا من صعوبة البقاء لمدة أطول في الإقليم، إلى فتح ملف إدارة العلاقة بين القوى السياسية الأزوادية والجماعات الجهادية من جديد، واحتمالات حدوث أوضاع شبيهة بما جرى في الصومال من انقسام بين القوى الصومالية إزاء العملية السياسية، التي انطلقت عشية إعلان إثيوبيا انسحابها من الأراضي الصومالية، وما نتج عن ذلك من احتراب داخلي بين القوى المعتدلة وتلك المتطرفة.

فرض الأمر الواقع:

وهذا الخيار يتمثل في أن تفرض مالي بدعم إقليمي ودولي وإنفاق مالي كبير سيطرتها على أزواد، عبر اللعب على التناقضات الداخلية والمزاوجة بين وسائل الإغراء والإكراه، من أجل الالتفاف على المطالب السياسية والتنموية الجوهرية لسكان الإقليم، وفرض أمر واقع شبيه بوضع أزواد ما قبل ٢٠١١-٢٠١٢م.

ومن المؤشرات على هذا الاتجاه، الموقف المالي الرافض لفكرة حكم ذاتي، بالإضافة لعدم تقديم مالي أو المجتمع الدولي لأي خارطة طريق سياسية

---

(١) معهد كارنيجي للسلام الدولي «الصحراء الخطرة: انعدام الاستقرار في الصحراء»، موقع مركز الصحراء على الرابط التالي:

http://essahraa.net/poyiu/40 -2011 -04- 01 -17 -15 -14 /9115 -2013 -05- 22 -06 -24 -58.html

-حتى الآن- لحل أزمة الإقليم، فيما تقوم القوات الدولية بدعم سلطة أجهزة الدولة المالية على كامل الإقليم، من دون اعتبار لرغبات السكان وطموحاتهم وتاريخ العلاقة الشائكة بينهم وبين سلطات باماكو. وهذا الخيار حتى لو حصل فلن يكون قابلاً للاستمرار في ظل تمسك الرأي العام الأزوادي بالاستقلال، أو في أسوأ الأحوال الحصول على حكم ذاتي للإقليم، واستحالة بقاء قوات دولية دائمة في الإقليم بفعل الكلفة المادية والتحديات الأمنية المتزايدة.

أزواد شرارة توتر إقليمي:

يذكر الدكتور السيد ولد اباه في مقال له عن الأزمة الأزوادية أن «بيار مسمار» آخر حاكم استعماري لموريتانيا ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، كان يقول إن «أزواد» هو كردستان إفريقيا، وهو القنبلة الموقوتة التي ستفجر منطقة الساحل[1]. وإلى حد بعيد يستند هذا الاستشراف إلى جملة معطيات تاريخية وسياسية، فمن جهة شعب الطوارق الذي هو العمود الفقري لسكان الإقليم والأحواز المجاورة له، تعرضوا عشية رسم حدود المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية إلى وضع شبيه بما تعرض له الشعب الكردي في المشرق؛ حيث حصلت معظم القوميات والأعراق والثقافات المحلية على كانتونات (دول) تتحكم فيها، باستثناء الطوارق الذين تمّ إلحاقهم بعدة بلدان في الإقليم، وحرموا من دولتهم الخاصة، وكان من أسباب هذا الوضع اصطدام طموحات الطوارق بالمخططات الفرنسة للبقاء طويل الأمد في «الجزائر الفرنسية»، مما كان يتطلب إلحاق الصحراء الجنوبية الغنية بالموارد بالشمال، وتوسيع حدود الجزائر على حساب جيرانها.

هذا الواقع السياسي غير المريح ولد شعورًا عميقًا بالمرارة تجاه فرنسا ودول الإقليم، وكان مالي البلد الفقير وسيئ الإدارة، والذي ورث السيطرة على إقليم أزواد -بثرائه التاريخي وموقعه الصحراوي المميز- هو ميدان الصراع

---

(١) السيد ولد اباه: حرب شمال مالي، الخلفيات والآفاق، جريدة الاتحاد الإماراتية بتاريخ ٠٣ ديسمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=69513

الذي يتجاوز في بعض أبعاده حدود التوتر بين المركز والأطراف، إلى صراع يتعلق بالتركة الاستعمارية ومصائر الدولة الفاشلة القائمة، ومستقبل النفوذ الاستعماري في المنطقة؛ مما يهدد باندلاع توتر شامل في الساحل الصحراوي، وهو سيناريو غير مستبعد، سواء توصلت مالي والأزواديين إلى حل سياسي يمنحهم حكمًا ذاتيًا، حيث ستؤول الأمور عبر اعتماد الآليات الديمقراطية إلى سيطرة الطوارق على السلطة في هذا الكيان السياسي، وهو ما لا تريده بعض دول الجوار.

كما إن استمرار حالة التهميش والتجاهل لعذابات السكان ومطالبهم المشروعة، ستدفع عبر تداعياتها المتداخلة بالمنطقة إلى شفا انفجار كبير سيتجاوز شرره هذه المرة مالي إلى بقية البلدان، وفي مقدمتها النيجر والجزائر بدرجة أولى، وبوركينا فاسو وموريتانيا وليبيا بدرجة ثانية.

أزواد عنوان صراع دولي:

الانفراد الفرنسي بإدارة ملف محاربة الإرهاب في الساحل الصحراوي (الذي يخفي وراءه أجندة استراتيجية كبرى، تمتد على طول الشريط الممتد من السنغال وحتى جيبوتي)، من المتوقع أن يثير استياء قوى دولية عديدة. وقد بدأت تداعيات الحرب في أزواد تخرج إلى مناطق جديدة، حيث امتدت إلى النيجر وقريبًا إلى ليبيا التي بدأت فرنسا وحلفاؤها بدق طبول الحرب من أجل التحرك إلى جنوبها، الذي يوصف بأنه أضحى معقلاً جديدًا للجهاديين، حيث اعتبر وزير الخارجية الفرنسي في تصريحات له في النيجر عقب الهجوم على شركة أريفا الفرنسية أن هناك علامات على أن جنوب ليبيا الذي يفتقر للقانون، بدأ يتحول إلى ملاذ آمن للجماعات المتشددة في منطقة الصحراء الكبرى[1].

هذه العودة العسكرية الغربية للمنطقة بهذا الزخم لا يمكن فصلها عن السياق الجيواستراتيجي العام في المنطقة والعالم؛ فهي من جهة استباق للتداعيات المحتملة للربيع العربي على إفريقيا المسلمة جنوب الصحراء،

---

(١) موقع جريدة القبس الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.alqabas.com.kw/node/768943

التي تشهد حالة يقظة دينية متنامية، والتي يعتبر التيار الجهادي -رغم هامشيته وتطرفه- إحدى تعبيراتها في مواجهة الوجود الغربي وملحقاته.

ومن جهة أخرى يندرج هذا التواجد العسكري الغربي في سياق مواجهة التمدد الصيني في إفريقيا، ولا يستبعد في هذا الإطار أن يتحول إقليم أزواد إلى ميدان آخر للمنازلة بين الغرب والصين على غرار أزمة دارفور؛ فكلا الإقليمين غني بالثروات الاستراتيجية التي تسيل لعاب القوى الطامعة، التي لا يوجد في حساباتها أي اعتبار لحقوق الإنسان والشعوب، بقدر ما تهمها السيطرة على مصادر الطاقة ونهب خيرات الشعوب، وسط تمويه كامل على طبيعة حروبها وصراعاتها.

خاتمة

يبدو إقليم أزواد في طريقه للدخول إلى مربع الأقاليم التي تشهد أزمات مستعصية على الساحة العالمية؛ بفعل جذورها التاريخية أو صبغته الإثنية أو ارتباطه بالتناقضات الإقليمية والدولية، ويكون الوضع أكثر تعقيدًا عادة في حالة وجود اكتشافات معدنية أو نفطية مهمة (كما هو حال أزواد الآن). ومع هذا فقد خرجت قضية أزواد إلى الأضواء الكاشفة، ولم يعد بإمكان مالي ولا حلفائها الإقليميين أو الدوليين تجاهلها أو تأجيل الحسم فيها؛ لأن ذلك سيغدو بمثابة عملية مجازفة بأمن واستقرار الساحل الصحراوي بشكل عام، الذي يعيش تحديات وأزمات لا حصر لها بفعل فشل الدولة، والتوترات الإثنية، والجريمة العابرة للحدود، والحضور الطاغي للنفوذ الأجنبي.

وقد شخّص السيد «عيسى نداي» وزير التعليم والثقافة السابق في مالي الوضع بشكل دقيق، حيث أعلن بصوت مرتفع أن «علينا بناء عالم جديد يقوم على الحرية والعدالة والتضامن بين الشعوب، عالم يسوده السلام والتقدم الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي التخلص من المخططات الحالية ووقف الأكاذيب التي تلوّث أسماعنا ليل نهار، وعوضًا عن ذلك نقوم بتصميم سياسات وطنية بعيدًا عن هيمنة الغرب، بحيث تصبح غايتها هي الإنسان قبل البنيان»[1].

---

(١) د. حمدي عبد الرحمن: الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/84f1942e-c3034-d26-bf9143-daca36c4ad

مطبعة كركي
قريطم - بيروت - تلفاكس: ٠٠٨٦٢٥٠٠ ١ ٩٦١+
E-mail: print@karaky.com